الجمهورية الإسلامية الموريتانية

شرف – إخاء – عدل

استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك
2030 - 2016

تقرير تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية للعام 2018

تقرير التنفيذ لعام 2018

سبتمبر 2019

المحتويات

ملخص تحليلي 6
I. المقدمة 12
II. تطور الاقتصاد الموريتاني سنة 2018 15
II.1. النمو الاقتصادي 15
II.2 المالية العامة 17
II.3 التبادل الخارجي 18
II.4 العملات والأسعار 19
III. المرتكز الاستراتيجي 1: نمو قوي ومستدام واحتوائي 20
III.1 نمو أكثر تنوعا للقطاعات الواعدة 20
III.2 زراعة منتجة وتنافسية ومستدامة 20
III.1.2. تأثيرات قطاع التنمية الحيوانية 26
III.1.3المقدرات البحرية ودمج الصيد في الاقتصاد 27
III.1.4 استثمار المقدرات المعدنية والنفطية: 32
III.1.5. دفع القطاع الصناعي إلى الأمام 36
III.1.6. التجارة وسير الأسواق 37
III.1.7. إعادة تنشيط السياحة 39
III.1.8. صناعة تقليدية مدرة للدخل وفرص العمل 40
III.2. القطاع الخاص وتعاطي الأعمال 41
III.2.1. تسارع إصلاحات مناخ الأعمال 41
III.2.2. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. 44
III.2.3. ترقية قطاع صناعي قوي واحتوائي 45
III.2.4. تطوير الاستثمار الخصوصي والاستثمارات الاجنبية المباشرة 48
III.2.5. تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة 48
III.3. البنى التحتية لدعم النمو 49
III.3.1. توفر الطاقة بأسعار معقولة 49
III.3.2. تعزيز البنى التحتية للنقل 51

III.3.3. تطوير قطاع المياه 53
III.3.4. تشجيع الإبداع والتقنيات الجديدة..... 56
IV. المرتكز الاستراتيجي 2: راس المال البشري والخدمات الاجتماعية 58
IV.1. الرفع من النفاذ ونوعية التعليم والتكوين المهني 58
IV.1.1. تعليم قاعدي للجميع وتعليم ما قبل المدرسي موسع ونوعي 58
IV.1.2. تطوير النفاذ وجودة السلك الثاني الثانوي 62
IV.1.3. تحسين التعليم العالي والبحث العلمي 65
IV.1.4. تطوير التكوين الفني والمهني 67
IV.1.5. النهوض بالتعليم الأصلي ومحو الأمية..... 68
IV.1.6. تحسين حكامة القطاع التعليمي 69
IV.2. تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية..... 70
.IV.2. تحسين حكامة قطاع الصحة 70
IV.2.2. تحسين خدمات قطاع الصحة..... 72
IV.3. العمل للجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة 81
IV.3.1. ترقية التشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع..... 81
IV.3.2. ترقية الشباب والرياضة..... 84
IV.4. تحسين قدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة الظروف الطارئة 87
IV.4.1. الحماية الاجتماعية، تكافؤ فرص النوع، الطفولة والاسرة..... 87
IV.4.2. الإمداد بمياه الشرب والنفاذ إلى خدمات الصرف الصحي 96
IV.4.3. ضمان النفاذ إلى الكهرباء والإمداد بمنتجات الطاقة 96
IV.4.4. تطوير قطاعات البناء والإسكان 97
.V المرتكز الاستراتيجي 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها..... 99
V.1. الحكامة السياسية، اللحمة الاجتماعية، السلم والأمن 99
V.1.1. تحسين الحكامة السياسية..... 99
V.1.2. تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن..... 100
V.1.3. حماية الشباب ضد الغلو والتطرف والعنف 101
V.1.4. بناء السلم واللحمة الاجتماعية على أسس دائمة 102
V.1.5. تسيير الهجرات..... 103
V.2. دولة القانون، حقوق الإنسان والعدل..... 105
V.2.1. توطيد العدالة..... 105

V.2.2. النهوض بحقوق الإنسان 107
V.2.3. رقابة العمل الحكومي من طرف المواطن 109
V.3. الاستفادة من مزايا العائد الديمغرافي 109
V.3.1. الالتزام السياسي بالعائد الديمغرافي 109
V.3.2. التسريع بتطبيق السياسات المؤيدة للعائد الديمغرافي 111
V.4. مشاركة النساء ومكافحة التمييز ضد النوع 113
V.5. تحولات الإدارة العمومية 113
V.5.1. رفع كفاءة الإدارة العمومية 113
V.5.2. تحسين تسيير عمال الدولة 114
V.5.3. تطوير الإدارة والخدمات الالكترونية 115
V.5.4. التخطيط، التنسيق، متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 117
V.6. الحكامة الاقتصادية والمالية 119
V.6.1. حكامة القطاع العام وتقليص زيادة الديون 119
V.6.2. تسيير المالية العامة 120
V.6.3. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية 124
V.6.4. الحكامة الاقتصادية 124
V.6.5. مناخ الأعمال 126
V.7. التنمية المحلية واللامركزية 126
V.7.1. تعزيز اللامركزية 126
V.7.2. الاستصلاح الترابي 129
V.8. الحكامة البيئية والحد من تأثير الكوارث 130
V.8.1. السياسة المندمجة لاستغلال الأنظمة البيئية بشكل مستدام 130
V.8.2. المحافظة على الموارد الطبيعية تثمينها 133
V.8.3. حماية المدن الشاطئية ضد مخاطر الفيضانات 135
VI. احتياجات تمويل خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك 137
VII. ملخص بأهم التوصيات 139
VIII. الملحقات 140
مصفوفة مؤشرات متابعة الاستراتيجية 140

ملخص تحليلي

إن هذه الوثيقة عبارة عن التقرير السنوي لتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (الاستراتيجية 2016 - 2030) لعام 2018. ويأتي إعدادها في إطار إلزامية إصدار تقارير سنوية كما ينص على ذلك المرسوم رقم 2019 – 085 المتعلق بمنظومة صياغة ومتابعة وتقييم الاستراتيجية.

الرؤية التنموية التي تبلورها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

نورد فيما يلي تذكيرا موجزا بالرؤية التنموية التي تضمنتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وتسعى هذه الرؤية إلى تشجيع نمو اقتصادي متسارع ومتنوع يعود بالنفع للجميع ويقلص مظاهر اللامساواة كما أنه نمو مستدام في إطار الحكامة الجيدة. ويتألف من 3 مرتكزات استراتيجية: (1) نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع؛ (2) النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(3) تعزيز الحكامة بكافة أبعادها.

ويتناول التقرير في بدايته الوضع الاقتصادي للبلاد عام 2018 قبل أن يتطرق لاحقا إلى ورش استراتيجية تتألف منها المرتكزات الاستراتيجية الثلاث كما يستعرض مختلف التدخلات من حيث أهدافها وتوجهاتها الاستراتيجية التي حددتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وأهم الإنجازات بما فيها الإصلاحات وكذا التمويل المكرس لكل قطاع والآفاق والتوصيات الرامية إلى مواجهة المعوقات والتحديات، وفي نفس الوقت يحلل التقرير مدى تحقيق النتائج المتوقعة والتقدم الذي أحرز بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بالمرتكزات الاستراتيجية الثلاثة، يجري التركيز على أهم النقاط بعد توصيف الظرفية الاقتصادية لعام 2018.

تطور الوضع الاقتصادي لعام 2018

خلال عام 2018 تمثل الهدف الأبرز للحكومة كما رسمته استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في إيجاد محيط اقتصادي ملائم لتقليص الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان عبر إنجاز: (1) مستويات من النمو الاقتصادي المطرد في إطار تنمية اقتصادية مستقرة؛ و(2) استراتيجيات قطاعية تتلاءم مع برامج الحكومة ذات الأولوية.

وقد أتاحت حصيلة عام 2018 إنجازات فاقت ما كان مبرمجا وذلك يعود بالأساس إلى انتعاش القطاع المعدني غير المتوقع وتنامي النشاط الاقتصادي خارج القطاع الاستخراجي. وقد سمحت هذه الوضعية بتحقيق نسبة نمو حقيقي إجمالي في الناتج الداخلي الخام بلغت 3,6% عام 2018 وذلك بالرغم من توقف إنتاج الحقل النفطي المعروف بحقل شنقيط. أما خارج القطاع الاستخراجي فقد استقرت نسبة النمو عند 6,3%. ومع ذلك تفاقم عجز الحساب الجاري ليبلغ 18,4% من الناتج الداخلي الخام غير أن هذا النقص عوضه ارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 48% كنتيجة لاستكشاف الغاز وللتدفقات المالية للقطاعات الاستخراجية. وهكذا بلغ إجمالي احتياطي العملات الصعبة 919 مليون دولار أيما يعادل 5 أشهر من الواردات. وعلى مستوى الميزانية سمحت الزيادة في الإيرادات العمومية كنتيجة لانتعاش النشاط الاقتصادي والسيطرة على الإنفاق بتحقيق فائض في الميزانية باستثناء الهبات يعادل 3% من الناتج الداخلي الخام خارج القطاع الاستخراجي، كما تم التحكم في نسبة التضخم عند 3,1% بفعل تبني سياسة نقدية حذرة.

المرتكز الاستراتيجي رقم 1: نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع

بالنسبة للنهوض بزراعة تجمع بين الإنتاجية والقدرة على التنافس والاستدامة، فقد تزايد كل من الإنتاج والمساحات المزروعة سواء فيما يتعلق بالزراعة المروية أو بنمط الزراعة المطرية لعام 2018. وبخصوص تزايد انعكاسات قطاع التنمية الحيوانية فقد سمحت الأنشطة المقام بها بتحقيق تقدم ملموس سواء فيما يخص تحسين الصحة الحيوانية أو تكيف قطعان الماشية لعام 2018 رغم تأثيرات موسم الأمطار السابق. أما فيما يتعلق بقطاع الصيد فقد سجل أداء جيدا فيما يتعلق بقيمة الصادرات حيث حافظ على مسار متصاعد من خلال مساهمته في النمو وهو ما أثر إيجابا على فرص العمل وعلى إيرادات الميزانية.

أما الآثار الاقتصادية والمالية لقطاع النفط والمعادن فقد كانت على جانب كبير من الأهمية بوجه عام رغم الصعوبات التي عرفها القطاع المنجمي على مستوى تراجع كميات الحديد المنتجة والمصدرة وإن كانت الأسعار قد سجلت تطورا إيجابيا. وسجل الاستثمار في المقدرات المنجمية تطورا إيجابيا كذلك من خلال عقود الاستكشاف والإنتاج التي تم توقيعها في مجال النفط.

وعلى مستوى القطاعات الصناعية والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية فقد كانت التطورات إيجابية غير أن تدفق تمويلات المشاريع قد أعاقت إلى حد ما تطور هذه القطاعات. ومن بين النقاط التي يتعين إبرازها نشير إلى انتعاش السياحة وإلى التقدم الحاصل في إدماج الاقتصاد الموريتاني في الفضاء شبه الإقليمي مما يشير إلى مستقبل أفضل لحركة التبادل مع هذا الفضاء الإقليمي. وبالنسبة لمقدرات الصناعة التقليدية الموريتانية فإنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الاستثمار رغم مشاركتنا المتواصلة في المعارض الدولية.

ويعتمد النمو الاقتصادي الذي تنشده استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى حد كبير على تطوير القطاع الخاص بشرط استفادة هذا الأخير من الظروف والمحيط الملائمين. ولهذا الغرض تم اتخاذ عدد كبير من الإصلاحات من طرف السلطات الوطنية في مختلف المجالات بالارتباط مع تحسين مناخ الأعمال والنهوض بشركات القطاع الخاص وخاصة في المجال المالي والمصرفي عن طريق تسهيل التعاملات والنفاذ إلى الائتمان وفي المجال التنظيمي والقانوني مع استحداث محاكم وإجراءات تحكيم جديدة وكذلك تسهيل المبادلات مع الخارج. ونتج عن ذلك تطور إيجابي في ترتيب البلاد في مجال تعاطي الأعمال. أما في مجال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ورغم ما حصل عليه من دعم فإن الأمر يتطلب المزيد من الجهود لتحقيق تأثيرات ملموسة على مستوى النسيج الاقتصادي في البلاد.

وفي يتعلق بالبنى الأساسية التي تدعم النمو في قطاعات النقل والمياه والصرف الصحي وتقنيات الإعلام والاتصال، فقد كانت النتيجة إيجابية إلى حد كبير بفضل الزيادة الكبيرة في الطرق وشبكات الإمداد بمياه الشرب والبنى الأساسية للصرف الصحي واتساع عرض الخدمات في مجال تقنيات الإعلام والاتصال بما يساهم في خلق بيئة مناسبة لتحسين إنتاجية الشركات والفاعلين الاقتصاديين وكذلك في ولوج السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية. وعلى هذا الأساس فإن إنتاج الطاقة الكهربائية أصبح يتميز أكثر من ذي قبل بكون مصدره من النوع المتجدد. كما يجري تنفيذ العديد من المشاريع المحورية مما سيمكن البلاد من تحسين مؤشرات النفاذ إلى هذه الخدمات الأساسية إلى حد كبير.

المرتكز الاستراتيجي رقم 2: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

بالرغم من التقدم الحاصل باتجاه النفاذ إلى التعليم، لا تزال جودة هذا الأخير تمثل تحديا هاما ولذلك فإن العديد من الجهود يقام بها من طرف السلطات المعنية لمواجهة هذه الوضعية.

وضمانا لنفاذ الجميع إلى التعليم وعلى الأقل لمدة 9 سنوات سيتم التركيز على توسيع التعليم قبل المدرسي وبجودة عالية وعلى تبني استراتيجية خاصة بهذا السلك مع التركيز على توسيع النفاذ في الوسط الريفي ولصالح الأطفال المنحدرين من أوساط فقيرة وعلى تكوين المدرّسات والمامهن بالبرامج والوسائل التربوية. وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، تعلقت الجهود المقام بها خلال عام 2018 بالنفاذ إلى هذه الخدمة الأساسية عبر توسيع العرض في مجالات البنى الأساسية والمصادر البشرية وجودة التعليم من خلال زيادة كفاءات وحوافز العمال وإعداد ونشر الكتب المدرسية وتعزيز التأطير التربوي عن كثب.

وبخصوص زيادة النفاذ إلى السلك الثاني من التعليم الثانوي وجودته، تم التركيز على بناء 5 مؤسسات ثانوية جديدة وقاعات للدراسة وذلك في الوقت الذي يجري فيه بناء 7 إعداديات جديدة و4 ثانويات مع توسيع مؤسسات الامتياز من خلال فتح ثانويتي امتياز (2) في كل من روصو وكيهيدي. ولسد النقص الحاصل في المصادر البشرية، تم اكتتاب عدد كبير من الأساتذة خريجي المدرسة العليا للتعليم (195 أستاذ) حيث باشر هؤلاء الخدمة.

وفي مجال تحسين النفاذ إلى التعليم العالي وجودته وجدوائيته، تم إنجاز العديد من البنى الأساسية التعليمية العليا كما جرى اتخاذ إصلاحات جوهرية في هذا الميدان.

وبالنسبة للتعليم الفني والمهني، تعلقت الإنجازات بتحديث استراتيجية التكوين الفني والمهني ومراجعة إطاره القانوني مع تنظيم دورات تكوينية مؤهّلة. وفي مجال التعليم الأصلي تم كذلك افتتاح العديد من المحاظر النموذجية.

وعلى مستوى النفاذ إلى الخدمات الصحية والحكامة في القطاع، شهد هذا الأخير تطورات إيجابية بفضل تعزيز كفاءات الفاعلين في القطاع وكنتيجة لقيام إطار مؤسسي وتنظيمي مناسب.

وعلى صعيد خدمات القطاع الصحي والنفاذ إليها، حصلت تحسينات معتبرة باتجاه تحقيق الغطاء الصحي الشامل. وفي هذا الإطار ساهمت الجهود المبذولة في تحسين العرض في مجال الصحة الإنجابية ومستوى صحة المرأة والطفل بفضل تنظيم حملات تلقيحية والتكفل بسوء التغذية الحاد. كما شهد مجال الوقاية ومكافحة الأمراض وإدارة الحالات الاستعجالية الخاصة بالصحة العمومية تقدما ملموسا بفضل توفير الأدوية والتكوين في مجال مراقبة الأوبئة. وكان الرفع من مستوى القطاع والتخطيط في مجال المصادر البشرية موضع إجراءات مستمرة وخاصة من خلال تحويل المدرسة الوطنية للصحة العمومية في نواكشوط إلى مدرسة عليا. وفي سبيل تحسين العرض الصحي، استفادت البنى الأساسية والتجهيزات من استثمارات كبيرة.

وعلى مستوى النهوض بالتشغيل، جرى تصميم استراتيجية وطنية للتشغيل في أفق 2030. ويتمثل التحدي الأكبر في وجود 443.000 شخصا لم تتوفر أمامهم فرص عمل عام 2017 وهو ما يؤثر على فئات الشباب والنساء أكثر من غيرهم وذلك بالرغم من التدخلات والجهود التي تقوم بها الهيئات المعنية بالتوظيف ودمج الشباب.

ويحظى تطوير قطاع الشباب والرياضة باستراتيجية قطاعية منبثقة من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وتكتسي هذه الاستراتيجية طابعا أفقيا ومتعدد الجوانب بحيث تتطلب تعاون مختلف القطاعات من أجل بلوغ الأهداف المرسومة في مجال تحصين الشباب وترقيته.

وفي مجالات الحماية الاجتماعية ومساواة النوع والطفولة والأسرة، تم اتخاذ العديد من الخطوات من أجل حماية الفئات الهشة وزيادة قدرتها على التكيف. وعلى صعيد الأمن الغذائي ومتابعة الوضع الغذائي وتنفيذ البرامج المتخصصة تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي سمحت بزيادة قدرة الفئات الهشة على مواجهة الأوضاع الطارئة بما فيها الصدمات ذات العلاقة بالتغيرات المناخية. وسمح العمل بشبكات الحماية الاجتماعية على مستوى كل من وكالة التضامن وبرنامج التكافل بالنهوض إلى حد كبير بقدرة الفئات الهشة على التكيف مع الظروف الطارئة في عدة مناطق من البلاد. وفي هذا الإطار استفادت 30.512 أسرة أي ما مجموعه 205.911 فردا من تحويلات نقدية ربع سنوية بما ساهم في تحسين أحوال الأمهات والأطفال في هذه الأسر.

أما الحصيلة التي تحققت في مجال مساواة النوع والأسرة والطفولة فقد تعلقت أساسا بزيادة قدرات النساء وبالتحسيس وتعبئة المجتمع حول المواضيع المتعلقة بالعنف القائم على النوع وخاصة مكافحة المسلكيات الضارة وتشويه الأعضاء التناسلية النسوية والسعي إلى المزيد من تمكين الفتيات والنساء. ويضاف إلى ذلك تقلد المزيد من النساء لوظائف انتخابية وإدارية ومسؤوليات كبيرة.

المرتكز الاستراتيجي رقم 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها

تعززت الحكامة السياسية بفضل تنظيم انتخابات تشريعية وبلدية وجهوية في شهر سبتمبر 2018 وتنفيذ عدد من الإصلاحات المنبثقة عن الحوار السياسي. كما أن قدرات أجهزة الدفاع والأمن قد حظيت بعناية خاصة. وبالنسبة للحالة المدنية البيومترية، يجدر التنويه بتوطيد المكاسب المتعلقة بالعمل بنظام متكامل لقيد السكان والأوراق المدنية الآمنة اعتمادا على القيد في السجل البيومتري وإصدار أوراق مؤمنة وغيرها من المستندات. وفي عام 2018 بلغ عدد الأشخاص الذين استفادوا من القيد البيومتري 3.502.624 فردا. وتجدر الإشارة إلى أنه بفضل يقظة قوات الأمن لم تسجل أي عملية هجرة انطلاقا من السواحل الموريتانية باتجاه إسبانيا وذلك للسنة الرابعة على التوالي.

وفيما يتعلق بحماية الشباب من الغلو والتطرف العنيف، جرى اتخاذ العديد من الخطوات في مجال التحسيس. وضمانا لاستتاب السلم الاجتماعي المستديم وتوطيدا للُحمة الاجتماعية، يجري العمل بسياسة طوعية لمحاربة الفقر وبالعديد من البرامج الأخرى لصالح السكان الأكثر هشاشة بما في ذلك تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالقضاء على مخلفات الاسترقاق.

لقد صادقت موريتانيا على معظم المعاهدات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان أو النفاذ إلى القضاء. وجرى حديثا إعداد استراتيجية وطنية للنفاذ إلى العدالة. ولغرض تحسين وفاعلية القضاء وأدائه تعلقت الأنشطة المقام بها من طرف السلطات العمومية بما يلي: (1) تخصص القضاة وأعوان العدالة من أجل زيادة قدرات الفاعلين القضائيين؛ (2) تعزيز استقلالية السلطة القضائية والتوثيق والأرشيف القضائي باتجاه عصرنة القطاع؛ و(3) اعتماد سياسة جزائية ولإعادة الاندماج وتعزيز السياسة الجنائية والسجنية. ومن أجل الملاءمة بين هذا التنظيم والمساطر القضائية في مجال عدالة الأحداث، استمر تعزيز كفاءات الفاعلين في السلسلة الجنائية وذلك في إطار الحماية الخاصة التي يحظى بها الأطفال المتنازعون مع القانون.

وعلى صعيد حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، جرى تنظيم عدة أنشطة تحسيسية عبر تخليد مختلف الأعياد المخلدة لحقوق الإنسان مع إعداد خطة عمل وطني لتنفيذ التوصيات التي صودق عليها خلال الدورة الثانية من جلسات الاستعراض الدوري الشامل وكنتيجة للتشاور حول خطة العمل المذكورة.

وفي عام 2018، أتاح تنظيم انتخابات بلدية وجهوية فرصة تجسيد عهد جديد من اللامركزية يتمثل في استحداث "الجهة" التي أصبحت تخضع من الآن فصاعدا لقانون نظامي خاص بها. وفي مجال توطيد اللامركزية، جرى التركيز على تعزيز قدرات الفاعلين وهيئات التأطير والإشراف اللامركزي عن طريق تنظيم دورات تكوينية لصالح المزيد من المشاركين بمن فيهم المنتخبون وعمال البلديات وموظفو الدولة وذلك من أجل تطوير وتعميم أدوات تعليمية جديدة. ويضاف إلى ذلك إعداد استراتيجية وطنية للامركزية والتنمية المحلية وتنفيذ العديد من المشاريع التي تدعم البلديات من أجل بروز تجمعات محلية ذات كفاءة من الناحيتين الإقليمية والمالية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف وترسيخ السياسات العمومية على المستوى المحلي.

وقد تم كذلك حشد استثمارات معتبرة من أجل الاستفادة من مفهوم العائد الديمغرافي إلى أقصى حد وضمان الالتزام السياسي لصالح هذا المفهوم وتسريع العمل بالسياسات التي تخدم العائد الديمغرافي وخاصة عبر إعداد سياسة وطنية للسكان والتمهيد لقيام مرصد وطني للعائد الديمغرافي اعتمادا على العديد من الأنشطة التحسيسية التي تدعم الفئات الشبابية والنسوية.

وشهدت الإدارة تحولات هامة تمثلت في تحسين إدارة عمال الدولة واستخدام الوسائل والخدمات الالكترونية بصفة متزايدة. ويضاف إلى ذلك تفعيل الإطار المؤسسي والفني لمنظومة متابعة وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك واعتماد قانون توجيهي جديد يتعلق بالاستراتيجية ويكرس اعتماد الجهة وارتباطها القوي بالقانون النظامي الجديد الخاص بقوانين المالية.

وفي مجال الحكامة المالية، يجدر التنبيه إلى التقدم الحاصل باتجاه مسار الإصلاحات ذات العلاقة باعتماد القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية والذي يرمي إلى تحديث الإطار القانوني للمالية العامة وضمان فاعلية الرقابة حول تنفيذ ميزانية الدولة وملئ الفراغات القانونية بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الإجراءات الهادفة إلى توسيع الوعاء الضريبي من جهة وتعزيز عمليات مراقبة الإدارة الجبائية. كما يجدر التنويه بالجهود الرامية إلى أن يتخذ الدين العمومي مسارا تنازليا وذلك بفضل استحداث إطار مؤسسي جديد لتصميم واختيار وبرمجة الاستثمار العمومي وتطبيقاته الجديدة.

وفي مجال مكافحة الرشوة وتوطيد الشفافية، تم مؤخرا اعتماد خطة عمل شاملة لمكافحة الرشوة بالتزامن مع المصادقة على خطط عمل قطاعية وجرى كذلك تفعيل أجهزة الرقابة ومنظومة الصفقات العمومية كما تم استحداث محكمة متخصصة في مجال مكافحة الرشوة وإقامة قطب مالي جديد.

وبالنسبة لأدوات الحكامة الاقتصادية، يجدر التنبيه إلى استحداث مرصد للعائد الديمغرافي والمرصد الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالصيد، فضلا عن استحداث شعبة لتكوين ذوي الاختصاص في مجال الإحصاء بالمدرسة العليا متعددة الاختصاصات التقنية.

وبالنسبة للاستغلال المتكامل للأنظمة البيئية، تعلقت الجهود المبذولة أساسا بمكافحة تأثيرات التغيرات المناخية عن طريق التعريف بالممارسات الحسنة ومكافحة التلوث. كما قيم بخطوات عديدة أخرى في إطار التنفيذ. وسمحت الإجراءات المتخذة من أجل إدارة

البيئة البحرية والشاطئية ومتابعتها بصفة مستديمة بالوقوف على حقيقة تتمثل في كون 90% مخزون الثروة السمكية توجد في وضعية بيولوجية مقبولة. وعلى مستوى الثروات الطبيعية والتنوع الترابي، تركزت الجهود المقام بها حول مكافحة التصحر وتعزيز القدرات المؤسسية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالتكيف مع التغيرات المناخية والمحافظة على الثروات البرية واستغلالها بصفة مستدامة. وعلى صعيد حماية المدن الشاطئية من مخاطر الفيضانات وتعزيز الإجراءات الوقائية ومواجهة مصادر التلوث وتأثيرات النشاط البشري، تعلقت الخطوات المقام بها بتسيير المواد الكيميائية وتم اتخاذ الإجراءات ذات العلاقة للتخفيف من مخاطر الكوارث ومكافحة التلوث البيئي.

تقدير تمويلات خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

تقدر كلفة برنامج الاستثمار العمومي بما يقارب 144,47 مليار أوقية جديدة خلال الفترة 2018 – 2020 يجري البحث عن 52,7% منها. وتتحمل الدولة 37% من مجموع هذا الغلاف المالي في حين تمثل القروض 43% منه مقابل 17% من الهبات و3% من أشباه الهبات.

I. المقدمة

تمثل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الرؤية الاستراتيجية التي تتبناها موريتانيا لتنميتها في الفترة 2016 – 2030 وبذلك فإنها هي الإطار المرجعي لجميع الأنشطة التنموية التي تقوم بها الدولة والهيئات العمومية والاجتماعية والمهنية وشركاء التنمية خلال الفترة أعلاه. وتشمل أجندة عام 2030 والغايات التي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للبلد من بين الأهداف الإنمائية المستدامة وكذلك أجندة 2063 الخاصة بالاتحاد الإفريقي.

وتهدف الاستراتيجية إلى قيام مجتمع مزدهر وقوي تتساوى فيه الفرص أمام الجميع ويتسم الاقتصاد بالاستدامة بما يستجيب للاحتياجات الأساسية لجميع المواطنين ويضمن لهم الرفاه. وتقوم على رؤية تنموية تشجع النمو الاقتصادي المتسارع والمتنوع الذي يعود بالنفع للجميع ويقلص مظاهر اللامساواة ويتسم بالاستدامة في إطار الحكامة الجيدة.

وتنقسم هذه الرؤية إلى 3 مرتكزات استراتيجية بما يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية المرسومة التي تكفل الرفاه للجميع: (1) نمو قوي ومستدام يعود بالنفع على الجميع؛ (2) النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(3) تعزيز الحكامة بكافة أبعادها. ويجري تنفيذ الاستراتيجية من خلال خطط خمسية يغطي أولها الفترة 2016 – 2020 ويتألف من 15 ورشة استراتيجية يتم تنفيذها عبر 59 تدخلا ذا أولوية تشمل اتخاذ إصلاحات واعتماد برامج ومشاريع أو أنشطة على جانب كبير من الأهمية.

ويحدد القانون التوجيهي رقم 2018 – 021 المتعلق باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذا المرسوم رقم 2019 – 085 بتاريخ 6 مايو 2019، الإطار القانوني الناظم لتنفيذ الاستراتيجية. وقد نص المرسوم على إصلاح منظومة المتابعة والتقييم وتكريسها بحيث يتحسن أداء هذه المنظومة عبر استحداث منظومة مؤسسية وآليات جديدة لرفع التقارير بما في ذلك التقرير السنوي لتنفيذ الاستراتيجية كأهم منتجات هذه المنظومة.

ويعبر التقرير الحالي عن حصيلة تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك لعام 2018. وقد جرى إعداده انطلاقا من مذكرات سنوية قطاعية لتنفيذ التقرير تتعلق بالورش والتدخلات الاستراتيجية للجان التنمية القطاعية ومن الوثائق المقدمة من طرف الوزارات القطاعية ووكالات الدولة وشركاء التنمية وكذلك من البيانات واللقاءات مع مختلف الجهات التي أنتجت هذه الوثائق.

ويتميز مسار إعداد المذكرات القطاعية السنوية وتقارير التنفيذ السنوية بطابع تشاركي لكون لجان التنمية القطاعية تتألف من ممثلين عن الإدارات العمومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الفنيين والماليين. ويضاف إلى ذلك وجود مسار للتشاور لتبادل الآراء واعتماد تقرير التنفيذ السنوي من قبل الجهات الرسمية التي تتشكل من اللجنة الفنية للتنسيق ومن اللجنة الموسعة للتشاور وتضم هذه الأخيرة ممثلين عن الشركاء الفنيين والماليين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما أن الجلسات المنظمة لمناقشة التقرير التي يشارك فيها ممثلون عن السلطات المحلية واللامركزية واللجنة الوزارية للإشراف تشكل جزءا من هذا المسار.

ويتضمن التقرير، بالإضافة إلى الملخص التنفيذي والمقدمة، فصولا مكرسة لكل من المرتكزات الاستراتيجية التي تتوزع بدورها إلى فروع تعالج الورشات والتدخلات التي يتألف منها كل مرتكز على حدة. ويجري التطرق لكل تدخل بعد التذكير بإيجاز

بالأهداف والتوجهات الاستراتيجية المرسومة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك مع ذكر الإنجازات والإصلاحات والتمويلات المخصصة للقطاع والآفاق والتوصيات الرامية إلى مواجهة المعوقات والتحديات.

وعندما تتوفر البيانات المطلوبة، يتم التحليل انطلاقا من درجة تحقيق النتائج التنموية المتحصلة ومن التقدم الذي أحرز بالنسبة للأهداف الاستراتيجية المرسومة وخصوصا بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة وخاصة ما يتعلق منها بتطور المؤشرات المعتمدة في إطار الاستراتيجية بما في ذلك مؤشرات التنمية المستدامة.

وتراعي المقاربة المعتمدة مدى تداخل الورش وأهداف التنمية المستدامة وكذلك الطابع الأفقي لبعض المواضيع المتخصصة. ويتم كذلك استعراض المعوقات والتحديات الكبرى التي قد تلاحظ بحكم تداخل الجهود المقام بها من طرف عديد القطاعات.

الرسم البياني رقم 1: التغيير المنتظر من وجهة نظر استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

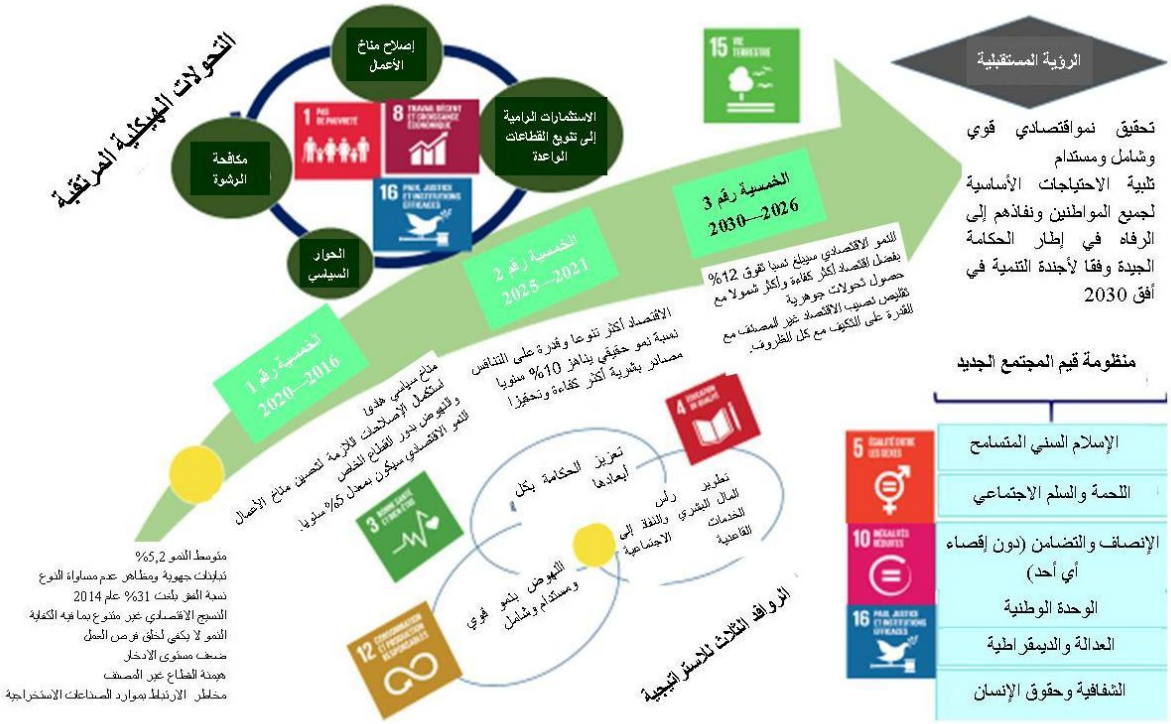

II. تطور الاقتصاد الموريتاني سنة 2018

خلال سنة 2018، كان هدف الحكومة الأولوي كما هو محدد في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك يتجلى في خلق بيئة اقتصادية مواتية لخفض نسبة الفقر ولتحسين ظروف السكان من خلال بلوغ مستويات من النمو الاقتصادي القوي في إطار اقتصادي كلي مستقر واستراتيجيات قطاعية تتناسب مع برامج الحكومة ذات الأولوية.

وفي هذا الإطار، كانت السلطات تهدف إلى مواصلة سياسات اقتصادية كلية وإصلاحات هيكلية تمكن من بلوغ نسبة نمو إجمالي للناتج الداخلي الخام (ن.د.خ.) تصل إلى 1,6% نتيجة التباطؤ المنتظر في القطاع الاستخراجي خصوصا وقف إنتاج حقل شنقيط النفطي. حيث أنه كان على النمو أن يصل إلى 4% خارج القطاع ألاستخراجي. كما كان يتوقع أن يكون العجز في الحساب الجاري بحدود 15,3% من ن. د. خ. سنة 2018 مقابل 17,9% منه سنة 2017. ومن جهة أخرى، كان ينتظر أن يصل الاحتياط الخام إلى 259 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 2,3 شهر من الواردات. وعلى المستوى الميزانوي كان يتوقع أن يبلغ عجز الميزانية -خارج الهبات- 2,9% من ن د خ وذلك خارج القطاع الاستخراجي على أن تستقر نسبة التضخم في حدود 5,3%.

وقد مكنت حصيلة 2018 من وضعية أكثر تحسنا مما كان مبرمجا وذلك بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي خارج القطاع الاستخراجي. ومكنت هذه الوضعية سنة 2018 من بلوغ نسبة نمو إجمالي في الناتج الداخلي الخام الحقيقي تصل إلى 3,6% بالرغم من توقف إنتاج حقل شنقيط النفطي. وبلغ النمو -خارج القطاع الاستخراجي- 6,3 في المائة. لكن عجز الحساب الجاري تعمق ليصل إلى 18,4 في المائة من ن. د. خ. إلا أنه تم تمويله من جانب زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت في حدود 48% نتيجة استكشاف الغاز وضخ الأموال للقطاعات الإستخراجية. حيث بلغ الاحتياط الخام 919 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل خمسة أشهر من الواردات. وعلى المستوى المالي فإن انتعاش الإيرادات العمومية الناجم عن استعادة النشاط الاقتصادي لعافيته والتحكم في النفقات مكنت من بلوغ فائض ميزانوي -خارج الهبات- يصل إلى 3% من ن. د. خ. خارج القطاع الاستخراجي وأما نسبة التضخم، فتم التحكم فيها في حدود 3,1 % بالنظر إلى السياسة المالية الحذرة.

II.1. النمو الاقتصادي

كانت الانجازات القطاعية في الظرفية الاقتصادية لسنة 2018 تدخل في إطار مواصلة الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ خلال سنة 2017. وبقي النمو الاقتصادي الحقيقي قويا ليصل إلى +3,6% مقابل 3,1% سنة 2017 بعد أن كان +1,8% سنة 2016.

وبالرغم من سوء الأداء الملاحظ خصوصا لدى شركة "اسنيم" والصناعات المعملية كان هذا النمو يعود أساسا إلى: (1) ديناميكية البناء والأشغال العامة من خلال مواصلة مشاريع البنى التحتية؛ (2) تماسك شبه قطاعي الزراعة والتنمية الحيوانية جراء تساقطات مطرية مناسبة وتطور الزراعة المروية؛ (3) تكثيف أنشطة قطاع الصيد الفرعي؛ و(4) توسيع قاعدة الإنتاج لشركة "تازيازت" التي كانت سترفع إنتاجها للذهب بطريقة ملحوظة؛ وكذلك تحسين أنشطة الخدمات الخصوصية (النقل والاتصالات) الخ.

وعلى المستوى القطاعي، فقد نتج النمو الاقتصادي سنة 2018 عن تطور الأنشطة التالية:

♦ القطاع الأول

شكل القطاع الأول (الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد) عنصرا أساسيا في تركيبة الناتج المحلي الخام حيث ساهم بـ29,4% كما أنه أدى دوره، فيما يخص خلق فرص العمل ومكافحة الفقر خصوصا في الوسط الريفي.

وسجل هذ القطاع سنة 2018 نسبة نمو تصل إلى 7,2% بعد أن حقق نتائج أقل من ذلك سنة 2017 (4,1%). وارتبطت هذه الديناميكية بنتائج استثنائية سجلتها الحملة الزراعية بالإضافة إلى تعافي نشاط قطاع الصيد الفرعي وكذا وضعية مواتية لقطاع التنمية الحيوانية بفضل التساقطات المطرية.

الزراعة: على العموم، بلغ الإنتاج الخام للأرز (في كل الفصول) 322.590 طن أي ما يمثل زيادة 30,7% مقارنة مع سنة 2017 الشيء الذي مكن من زيادة القيمة المضافة للزراعة بـ28,7% سنة 2018.

التنمية الحيوانية: بفضل نمو حقيقي قدره 2%، تمكن هذا القطاع من تجاوز الفترة الحرجة التي تسبق موسم الأمطار سنة 2018 والتي نجم عنها عجز في المراعي تمت ملاحظته سنة 2017. وتم التصدي له بقوة بفعل الإنفاق الكبير في أعلاف الحيوانات وتحسن وضع الصحة الحيوانية، وهو ما ساعد بشكل كبير في الإبقاء على الثروة الحيوانية، بالتزامن مع التساقطات المطرية الاستثنائية في المناطق الزراعية والرعوية للبلد.

الصيد: سجلت قيمة صادرات الصيد زيادة 52,2% في نهاية دجمبر 2018 مقارنة مع سنة 2017 وذلك بفضل تماسك قيمة رأسيات الأرجل (+16%) حيث كانت الزيادة في القيمة بحدود 44,3 بالمائة. وقد مثل هذا النوع أكثر من 34% من القيمة التجارية لقطاع الصيد في هذه الفترة. وعلى العموم فإن الكميات المصدرة قد ارتفعت بـ35,5% على مدى 12 شهرا 2018. بفضل تحفيز صادرات مختلف المنتوجات وكذلك مكونة دقيق السمك وذلك على الرغم من الانخفاض القوي لمنتجات الصيد السطحي. وإجمالا، تم تصدير 897.400 طن من جميع أنواع السمك عام 2018 مقابل 662.000 طن عام 2017 وبذلك زادت القيمة الحقيقية للصيد سنة 2018 بنحو 12,7% بالأرقام الحقيقية و78,7% بالقيمة الإسمية.

♦ القطاع الثاني

مثل القطاع الثاني سنة 2018 ما يربو على 22,7% من تكوين الناتج الداخلي الخام مقابل 28% كمتوسط خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب الاتجاه التنازلي المسجل في القطاع الاستخراجي منذ 2015 وإغلاق حقل شنقيط النفطي سنة 2018. أما النمو الاقتصادي الحقيقي فقد سجل انخفاضا حادا ليصل إلى -8,6% وذلك بسبب التراجع القوي (19%) الذي شهده القطاع الاستخراجي.

وبالفعل فإن إنتاج شركة "اسنيم" بلغ 10,709 مليون طن عام 2018، مقابل 11,813 مليون طن في نفس الفترة سنة 2017 مسجلا تراجعا بنسبة 9,3% وهذا يعود إلى التكلفة المرتفعة لأشغال التهيئة وإعادة معالجة المعدن. أما الكميات المصدرة فقد سجلت انخفاضا خفيفا في هذه الفترة (-3,2%) لتصل إلى حدود 11,270 مليون طن. وعلى الرغم من تراجع الصادرات، فإن قيمة إيرادات الشركة بالعملة الصعبة سجلت ارتفاعا طفيفا بنحو 1,2% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017 لتصل إلى قرابة 502 مليون دولار أمريكي نظرا إلى ارتفاع أسعار المعدن بنسبة 4,5%.

ومكن إنهاء المرحلة الأولى من توسيع قدرات مصنع شركة "تازيازت" باستثمار 300 مليون دولار أمريكي من إنتاج 250.965 أونصة من الذهب في نهاية دجمبر 2018 مقابل 243.240 أونصة من الذهب في نفس الفترة من سنة 2017 أي ما يساوي ارتفاعا قدره 3,2%. وتطورت صادرات الشركة بنسبة 3% لتصل إلى 243.241 أونصة وهذا بالتزامن مع وضعية جيدة لأسعار الذهب في هذه الفترة (+2,2%) الشيء الذي مكن إيرادات الشركة بالعملة الصعبة من الصعود بنسبة 5,2% لتصل إلى 313 مليون دولار أمريكي.

أما **إنتاج النحاس والذهب** في شركة مناجم نحاس موريتانيا فقد انخفض على التوالي بنسبة 2,3% و6,6% ولكن الأسعار الجيدة لكل من النحاس (+4,5%) والذهب (+1,4%) في هذه الفترة مكن من زيادة إيرادات الشركة الإجمالية من العملة الصعبة لتصل إلى قرابة 201 مليون دولار أمريكي مسجلة ارتفاعا قدره 4,5% مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2017. ومن جهة أخرى، فإن بداية استغلال الحديد من لدن هذه الشركة سنة 2018 مكن من إنتاج 391.267 طن من هذا المعدن تم تصدير 251.222 طن إلى الصين وإلى المكسيك أي ما يربو على 90% لتجني منها إيرادات بالعملة الأجنبية تناهز 17 مليون دولار أمريكي.

وقد ازدادت **القيمة المضافة الحقيقية لقطاع البناء والأشغال العامة** بـ+6,7% و9,9% بالقيمة الإسمية نتيجة أشغال البنى التحتية الطرقية وبفضل قوة طلب شركات الأسمنت.

أما على مستوى **قطاع الصناعات المعملية**، يلاحظ تراجع يعكسه مؤشر الإنتاج الصناعي الذي سجل انخفاضا بنسبة 10,5% في الربع الثالث من سنة 2018 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2017 وذلك أساسا نتيجة سوء أداء الإنتاج الغذائي (-13,2%) الذي أملته أنشطة تحويل منتوجات الصيد التي انخفضت بنسبة 19,1% في هذه الفترة. وخلافا لذلك فإن إنتاج الكهرباء والماء شهد في نفس الفترة زيادة مرتبطة بتحسين قدرة العرض للشركة الموريتانية للكهرباء والشركة الوطنية للماء.

♦ قطاع الخدمات

يتكون من القطاعات الفرعية للنقل والاتصالات والتجارة والمطاعم والفنادق والإدارات العمومية والخدمات الخصوصية الأخرى (البنوك وشركات التأمين والمصالح الخدمية الأخرى). وساهم قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الخام في حدود 38,7% مبرزا بذلك توجه الاقتصاد تدريجيا نحو القطاع الثالث.

وشهد القطاع سنة 2018 نموا حقيقيا قدره 8,4% مقارنة مع 3,4% سنة 2017 بفضل الأداء الجيد لجميع مكوناته: 19,4% على مستوى القطاع الفرعي للنقل والاتصالات و6,6% على مستوى التجارة والمطاعم والفنادق 3% للخدمات المصرفية والتأمين و2,4% على مستوى الإدارات العمومية.

II.2 المالية العامة

تمت ترجمة تنفيذ الميزانية لسنة 2018 من خلال تعبئة جيدة لموارد الدولة -خارج الهبات والنفط- التي بلغت 49,26 مليار أوقية جديدة أي ارتفاع بقدر 7,7% بالنسبة لسنة 2017. وبالرغم من تراجع الإيرادات غير الضريبية (-3%) الناجمة عن الانخفاض الحاصل في الإيرادات المنجمية (-3,8%) وحقوق الولوج إلى صيد الأعماق في مكونته الوطنية (-14,3%)، فإن تعبئة الموارد تم الحصول عليها أساسا بفضل وضعية الإيرادات الجبائية التي ازدادت بنسبة 12,2% لتصل إلى 36,2 مليار أوقية جديدة سنة 2018.

وبفضل الإيرادات النفطية والهبات، سجلت الإيرادات العمومية زيادة قدرها 15% سنة 2018 لتصل إلى 56,7 مليار أوقية جديدة وذلك على الرغم من تراجع يناهز 29% لوحظ على مستوى الهبات تسببت فيه أساسا مكونة المساعدة الميزانوية. أما الإيرادات النفطية فقد ساهمت بصفة ملحوظة في تعبئة الموارد العمومية بمبلغ 6,3 مليارات أوقية جديدة مقابل 1,9 مليار أوقية جديدة فقط سنة 2017.

فيما يتعلق بالنفقات العمومية فقد بلغت 50 مليار و600 مليون أوقية جديدة سنة 2018 أي بزيادة طفيفة قدرها 2,5% مقارنة بعام 2017 كدليل على التحكم في السياسة الميزانوية في هذه الفترة. وفعلا فإن النفقات على السلع والخدمات وفوائد المديونية الداخلية قد تراجعت على التوالي بـ0,5% و4,4% حيث وضعت حدا لنفقات الدولة. وهكذا فإن مستوى زيادة النفقات العمومية كان ناتجا عن التركيز على تحسين الظروف المعيشية للسكان. وعليه فإن نفقات الاستثمار التي تمولها الدولة والتي تمثل 85% من ميزانية استثمار الدولة لسنة 2018 والتي تضم مكونة كبيرة من النفقات الاجتماعية انخفضت بنحو 7,5% سنة 2018 (13,264 مليار أوقية جديدة مقابل 15,274 مليار عام 2017). وفي نفس الوقت زادت التحويلات الجارية بنسبة 9,4% لتصل إلى 6 مليارات أوقية جديدة.

إن هذا التحكم الجيد في النفقات المتزامن مع زيادة الإيرادات تجسد في تقليص عجز الميزانية (خارج الهبات والنفط) الذي مثل نسبة ـ0,8% من ن د خ غير الاستخراجي سنة 2018 مقابل ـ2,4% من نفس الناتج لسنة 2017.

II.3 التبادل الخارجي

تراجع المركز الخارجي لموريتانيا سنة 2018 نظرا للاتجاه التنازلي الذي سجله إنتاج الصناعات الإستخراجية التي لم تتمكن زيادة الأسعار من التأثير عليها. هذا بالإضافة إلى أن صادرات القطاع الاستخراجي لم تزد سوى بـ1,6% مقارنة مع سنة 2017. ويضاف إلى هذا العامل تراجع نسب التبادل غير المواتية الناجمة عن زيادة واردات السلع بنسبة 23%. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة لصادرات الصيد (+20%) تراجع الرصيد التجاري لميزان المدفوعات سنة 2018 بقدر ملحوظ ليصل إلى عجز يقدر بـ13,6% من ن. د. خ. مقابل 7,5 سنة 2017. وأدت هذه الوضعية إلى غلاء فاتورة النفط الشيء الذي تجسد في زيادة معتبرة لواردات المنتوجات البترولية التي شهدت قفزة تقدر بـ40% سنة 2018 لتصل إلى قرابة 624 مليون دولار أمريكي.

إن هذه الوضعية التي تضاف إلى تراجع رصيد الخدمات والمداخيل (ـ23,8 %) وكذلك حساب التحويلات (ـ21,9%) بالارتباط مع الانخفاض الكبير في دعم الميزانية أدت إلى تفاقم عجز الحساب الجاري الذي مثل 18,4% من ن. د. خ. سنة 2018 مقابل 14,3% عام 2017.

إلا أن تمويل الحساب الجاري تحقق من خلال ارتفاع بنسبة 48% للاستثمارات الأجنبية المباشرة بفضل استكشاف الغاز والتدفقات المالية للقطاعات الاستخراجية. إن تدفق هذه الاستثمارات الخارجية عوض إلى حد كبير الانخفاض (ـ2،7%) المسجل في القروض الرسمية على المدين المتوسط والطويل لأغراض تمويل الاستثمارات.

وعليه، فإن الاحتياط الخام الرسمي من العملة الأجنبية الذي كان سنة 2017 في حدود 849 مليون دولار أمريكي وصل إلى 919 مليون دولار أمريكي سنة 2018 أي ما يعادل 4,6 إلى 5 أشهر من الواردات.

II.4 العملات والأسعار

تميزت السياسة النقدية بالحذر وكانت قد ارتكزت على التحكم في التضخم وذلك رغم الضغوط التضخمية التي نشأت خلال سنة 2018. وقد سجل التضخم مقاسا بالمؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك انتعاشا ملحوظا أوصله إلى نسبة انزلاق سنوي تقدر ب 3,2% عام 2018 مقابل 1,2% فقط سنة 2017. ونجمت هذه الوضعية بالأساس عن ضغوط تضخمية لوحظت في أسعار الغذاء (51% من السلة) التي ازدادت بصفة حادة بانزلاق سنوي بمقدار 4,9% مقابل 1,8% في نفس الفترة من عام 2017.

وكمعدل سنوي، استقر التضخم عند 3,1% في نهاية شهر دجمبر من عام 2018 مقابل 2,3% في نفس الفترة من سنة 2017 أي أنه شهد ارتفاعا خفيفا.

وشهدت كذلك الكتلة النقدية زيادة قدرها 13,8% لتستقر في حدود 71 مليار أوقية جديدة أي نفس مستوى التطور الملاحظ سنة 2017. ونتجت ديناميكية الكتلة النقدية هذه عن: (أ) زيادة حادة في صافي الأصول الخارجية التي بلغت 10 مليارات أوقية جديدة سنة 2018 مقابل 7 مليارات فقط عام 2017 بسبب تراكم الاحتياط الخام لدى السلطة النقدية؛ و(ب) زيادة الإقراض للاقتصاد الذي بلغ حوالي 67,1 مليار أوقية جديدة أي مستوى ارتفاع وصل إلى 19 في المائة مقارنة مع 2017 تحت تأثير القروض المصرفية في القطاعات الأساسية للنشاط الاقتصادي.

III. المرتكز الاستراتيجي 1: نمو قوي ومستدام واحتوائي

III.1 نمو أكثر تنوعا للقطاعات الواعدة

تعمل الورشة الاستراتيجية الأولى للمرتكز رقم 1 على تطوير التنوع والتحول الاقتصاديين وصولا إلى استغلال كامل لمقدرات النمو الاقتصادي والحد من هشاشته تجاه الصدمات الخارجية المتعلقة بتقلبات أسعار المواد الأولية وبالتغيرات المناخية.

وتهدف التدخلات المبرمجة في هذه الورشة من جهة إلى تنشيط وتطوير قطاعات ذات مقدرات قوية للنمو وللتشغيل خصوصا فيما يتعلق بالتحويل والاستفادة القصوى من سلسلة القيم من أجل زيادة القيمة المضافة المحلية (الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد والصناعات الاستخراجية) ومن جهة أخرى إلى استغلال ناجع لمقدرات القطاعات الأخرى بغية توازن الاقتصاد (الصناعة والتجارة والسياحة والصناعة التقليدية.

وفيما يلي عرض لحصيلة هذه الورشة من حيث النتائج من خلال التدخلات الثمانية المكونة لها.

III.2 زراعة منتجة وتنافسية ومستدامة

♦ أهداف التدخل

الهدف من هذا التدخل هو إرساء قواعد تكثيف وتنويع النشاطات الزراعية التي تأخذ في الحسبان تأثيرات التغيرات المناخية. كما ترمي هذه التدخلات إلى زيادة المردودية وتحسين إنتاجية الفلاحين الزراعيين بما في ذلك المزارع الأسرية والنساء وصغار المنتجين وذلك في تناغم مع الخطة الوطنية لتنمية الزراعة 2016 ـ 2025.

♦ الانجازات الرئيسية

على مستوى شبه القطاع المروي

بلغت المساحات التي تم استثمارها 62.829 هكتارا من الأرز. وهو ما يمثل زيادة تقدر بـ16% مقارنة مع الحملة الزراعية 2017.2018. وتم بلوغ هذه النتيجة بفضل استصلاح محاور مائية وفك العزلة عن مناطق الإنتاج ووضع نظام تمويل للحملة الزراعية من خلال القرض الزراعي الموريتاني والتموين المنتظم وبدون توقف للسوق بالمدخلات الزراعية بأسعار مدعومة والتكفل بخدمات الحرث والحصاد من لدن المزارعين الذين تم التخلي لصالحهم عن فرق الحرث والحصاد بأسعار مدعومة وكذلك من لدن مقدمي الخدمات الخصوصيين إثر تخلي الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي والأشغال "اسنات" عن التدخل. وبفضل تسهيل الحصول على وثائق الملكية العقارية بعد الإصلاحات الجارية ونتيجة لحماية إنتاج الأرز المحلي عن طريق زيادة الرسوم على الأرز المستورد وحماية الحدود من المتاجرة غير الشرعية بالأرز.

وكانت النتيجة النهائية للحملة الصيفية للزراعة المروية أنها أدت إلى زيادة المساحات المزروعة التي بلغت 27.111 هكتارا سنة 2018 أي زيادة تقدر بـ50,8% مقارنة بالحملة الصيفية لسنة 2017. وكان هذا الأداء قد حصل بفضل استغلال مساحات زراعية جديدة (قناة آفطوط الساحلي، الخ). وبفضل مردودية استثنائية: 6,7 طن للهكتار الواحد، فإن الإنتاج الخام وصل إلى حدود 180.594 طن مسجلا ارتفاعا استثنائيا يقدر بـ50,8% مقارنة مع سنة 2017.

أما فيما يخص حملة 2018 الشتوية، فإن المساحات المزروعة تقدر بـ30.000 هكتار إثر الجهود التي تم بذلها في مجال الاستصلاح الزراعي. حيث وصل إنتاج هذه الحملة إلى 148.375 طن وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 12,4% مقارنة بالحملة الزراعية الشتوية لسنة 2017.

ويقدر الإنتاج الخام بـ322.590 طن أي زيادة بنسبة 10,5% مقارنة بإنتاج حملة 2017 ـ 2018.

على مستوى الزراعة المطرية

وصلت المساحات المزروعة إلى 237.316 هكتار أي ما يمثل زيادة 62% مقارنة بحملة 2017 ـ 2018. ويرتبط بلوغ هذا الهدف أساسا بكميات الأمطار الهامة التي تهاطلت خلال هذه الحملة مقارنة بتلك التي سبقتها. ورغم ذلك فإن الطابع غير المنتظم لشبه القطاع يحد من إنتاجه حيث أن مردوديته تترتب على التساقطات المطرية من عدمها. إلا أنه تم التعامل مع هذه الإشكالية عن طريق عدة أنشطة: توزيع البذور التقليدية ومحاريث تجرها الحيوانات وجرارات صغيرة ودراجات وحاصدات إضافة إلى حماية الحقول والمزارع بالسياج وحفظ الأراضي الزراعية وتأهيلها، وبناء منشآت هيدرومائية صغيرة.

ويقدر الإنتاج الخام من الحبوب التقليدية بـ106.298 طن أي بزيادة 76% مقارنة بإنتاج حملة 2017 ـ 2018.

على مستوى الواحات

شهد هذا القطاع الفرعي مجموعة من الأنشطة منها إنجاز آبار للري وأخرى رعوية ومزارع محاطة بسياج؛ وطرق ريفية لفك العزلة عن مناطق الإنتاج؛ وتركيب أول وحدة لتعليب وحفظ التمور والخضروات طبقا للمعايير والنظم الدولية؛ ومخبر للبحوث ولتطوير النخيل؛ إضافة إلى تثبيت الكثبان للحفاظ على الأراضي في بعض الواحات المهددة بزحف الرمال.

على مستوى التنوع الزراعي

على هذا المستوى اتخذت الحكومة الإجراءات التالية:

- تنفيذ البرامج السنوية لدعم زراعة الخضروات عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية وتوزيع بذور الخضروات والسماد المركب والسياج وأدوات الزراعة؛
- إدخال زراعة القمح في شبه القطاع المروي مع دعم المدخلات ومساعدة الزراعة المطرية عن طريق التوزيع المجاني للبذور الأساسية؛
- إدخال زراعة الأعلاف عن طريق التجربة الناجحة لهذه الزراعة وإنجاز مزرعة للري بواسطة محاور من جهة وتنفيذ برنامج إرشاد حول زراعة الأعلاف وتقديم بذورها بأسعار مدعومة من أجل إدخال زراعتها في مناطق الزراعة المروية في الضفة.

على مستوى الأنشطة الخاصة

على هذا المستوى نفذت الحكومة نشاطات في الميدانين التاليين:

- مكافحة الآفات الزراعية من خلال تنفيذ برامج سنوية لمكافحة الطيور والجراد المهاجر وتوزيع أجهزة لذلك تعمل بالغاز وشبابيك لصيد الطيور ومختلف المواد بما في ذلك المبيدات الحشرية وبناء مجمع لتخزين وحفظ المبيدات وكذلك بناء قواعد للتدخل والقضاء على السوسة الحمراء في تجكجه.
- تعزيز البنى التحتية للبحث بواسطة: إعادة تأهيل محطات البحث لمركز التنمية الزراعية وتجهيز مخبري هذا المركز.

الطريق إلى بلوغ أهداف الاستراتيجية على مستوى القطاع الزراعي

يتمثل أحد أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في تلبية الحاجات الوطنية من الحبوب وتحسين مداخيل العمال الزراعيين بإعطاء الأولوية لتسريع برامج الزراعة المروية. وكذلك ستتم تغطية الحاجات فيما يتعلق بالمواد التي عليها كثير الطلب لترتفع إلى نسبة 114% للأرز و6% للقمح و42% للخضروات. وسيشهد استيراد المنتجات الزراعية انخفاضا واضحا وليكون هناك فائض من إنتاج الأرز (27582 طن) سيتم تصديره.

ومن المهم التنبيه إلى أن القطاع الزراعي استطاع تشغيل 109.800 شخصا سنة 2017 أي 16% من مجمل العمالة، حسب نتائج المسح الذي أنجزه المكتب الوطني للإحصاء حول التشغيل والقطاع غير المصنف.

ويظهر الجدول التالي تطور المساحات المزروعة والإنتاج الخام للحبوب للمواسم الزراعية الأربع الأخيرة والتي كانت الثلاثة الأخيرة منها قد غطتها فترة خطة العمل الأولى لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

جدول رقم1: المساحات المزروعة والإنتاج الخام للحبوب

السنوات	المساحات المزروعة (هكتار)	الإنتاج الخام (طن)	مزارع الأرز المروية	إنتاج الأرز (طن)
2015-2016	280 933	338 394	44 753	221 782
2016-2017	244 015	306 448	36 584	207 339
2017-2018	201 604	362 151	54 116	300 694
2018-2019	300 145	428 888	62 829	322 590

المصدر: وزارة التنمية الريفية

بلغت المساحات المروية المزروعة بالأرز خلال الموسم الزراعي 2018 ـ 2019 قرابة 62.829 هكتارا أي نسبة 91,3 من الهدف المرتقب سنة 2020 الذي تم تحديده بـ68.804 هكتار (موسم الخريف وموسم الصيف). ولذلك يتعين تركيز الجهود على زرع 6.000 هكتار الباقية هذا بالإضافة إلى الانجازات الحالية في نهاية فترة الموسمين المقبلين (2019 ـ 2020 و2020 ـ 2021) الشيء الذي يعتبر في متناول القطاع نظرا إلى أن التقدم المحرز خلال السنوات الثلاث الأخيرة كان بمعدل 6.025 هكتار سنويا.

فيما يخص الإنتاج فقد بلغ بالنسبة للأرز 322.590 طن خلال الموسم 2018 ـ 2019 بينما كان الهدف الذي تم تحديده لسنة 2020 هو 366.000 طن من الأرز غير المقشر، أي أنه يجب إنتاج زيادة كمية إضافية قدرها 43.410 طن في الموسم الزراعي 2020 ـ 2021. وقياسا بمتوسط الزيادة السنوية في الإنتاج والبالغة 33.600 طن طيلة السنوات الثلاث الأخيرة، فمن المتوقع أن يتم بلوغ الأهداف المحددة كما يستنتج ذلك من دراسة الجداول والرسوم البيانية التالية التي تظهر اتجاها، ولو كان على فترة قصيرة، نحو تحسن ملحوظ في المساحات وللمنتوج الخام وارتفاع واضح لسنتي 2017 و2018 بعد التراجع الحاصل سنة 2016.

الرسم البياني 2: تطور المساحات المزروعة والإنتاج الخام من الأرز

الرسم البياني 1: تطور المساحات المزروعة والإنتاج الخام للحبوب

المصدر: وزارة التنمية الريفية

وكانت مردودية الأرز في حدود 5,1 طن للهكتار الواحد خلال الحملة الماضية (2018 ـ2019) وهي في تراجع بالمقارنة مع السنة السابقة حيث بلغت الإنتاجية 5,6 طن للهكتار. وساهم في هذا التراجع انخفاض إنتاجية الحملة الشتوية التي قدرت بـ4,04 طن للهكتار. وبما أن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حددت الهدف بـ5,3 طن للهكتار ينبغي مواصلة جهود تحسين المردودية ما دام الموسم 2017 ـ 2018 أعطى نتائج جيدة فيما يخص حصاد الأرز.

فيما يخص تغطية الحاجات من الأرز الأبيض، فإنها في حدود 71,6% سنة 2018 كما يظهر ذلك من حصيلة الحبوب 2017 ـ 2018 (الجدول أسفله) للمقارنة مع الهدف المحدد لسنة 2020 أي 114% الذي يرجح عدم بلوغه في الثلاث سنوات المتبقية من فترة خطة العمل. وعلى مستوى جميع أنواع الحبوب، فإن نسبة تغطية الإنتاج الوطني للحاجات تصل في المعدل إلى 34% هذه السنوات الأخيرة ولا يبدو أنها ستتحسن بسرعة (الرسم البياني أسفله). ومع ذلك فإن واردات الحبوب في ازدياد ملحوظ: بأكثر من 52% سنة 2017 خلافا للهدف المتمثل في الحد من هذه الواردات.

الجدول 2: حصيلة الحبوب التالية لموسم 2017 ـ 2018 بالأطنان

	البيان	الأرز	القمح	الدخن / الذرة / وغيرها من الحبوب التقليدية	المجموع
I.	**المصادر**	**259 212**	**1 004 041**	**65 057**	**1 328 310**
A	الإنتاج				
	الإنتاج الخام	300 694	1 069	60 388	362 151
	الإنتاج المتاح	180 416	909	51 330	232 655
B	المخزون الأصلي (عام وخاص)	4971	171 693	238	176 902
C	المخزون الوطني الاحتياطي (الأصلي)	0	0	0	0
D	الواردات	73 825	831 439	13 489	918 753
	التجارية	69 495	831 439	13 489	914 423
	المساعدات الغذائية	4 330			4 330
II.	**الاستخدامات**	**259 212**	**1 004 041**	**65 057**	**1 328 310**
	الصادرات	0	0	0	0
	المخزون النهائي (عام وخاص)	7663	172 578	169	180 410
	المخزون الوطني الاحتياطي (النهائي)			0	0
	الأعلاف		50 000		50 000
	الاستهلاك الظاهر	251 549	781 463	64 888	1 097 900

المصدر: مرصد الأمن الغذائي، مفوضية الأمن الغذائي

الرسم البياني 4: واردات الحبوب (بالطن) حسب المواسم الزراعية

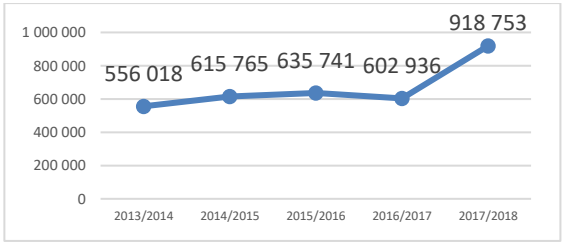

الرسم البياني 3: نسب تغطية الاحتياجات بواسطة الإنتاج الوطني من الحبوب

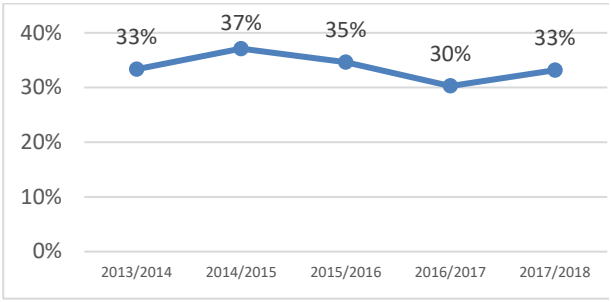

المصدر: مرصد الأمن الغذائي / مفوضية الأمن الغذائي

يبقى أن نقدر إلى أي درجة يساهم سلوك القطاع في نمو الاقتصاد الموريتاني ويبين الشكل الأسفل أن القطاع عرف نسقا مرتفعا من النمو في السنتين الأخيرتين، 12.4% في 2017 و28.7% في 2018، وذلك راجع إلى تعويض أداء 2016 الذي لم يكن جيدا (14.2-%) كما يعكس وضعية القطاع الجيدة في 2018 حيث عرفت نسبته في الناتج القومي الخام تحسنا طفيفا بلغ 5.8%.

ويستخلص من هذا أن النتائج كانت مشجعة فيما يتعلق بالزراعة المروية بينما ما زالت الزراعة المطرية والواحاتية تتطلبان مزيدا من الجهود المحددة للحصول على نتائج معتبرة، الشكل الخامس: نسبة النمو وحصة الزراعة في الناتج القومي الخام.

الرسم البياني 5: نسبة النمو ومساهمة الزراعة في الناتج الداخلي الخام

المصدر: م ع لدعم المسار الانتخابي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

♦ تمويل القطاع الزراعي

تحققت أكثرية الأهداف والنتائج المنتظرة بعد تنفيذ قائمة من المشاريع بكلفة اجمالية بلغت 12.364 مليون أوقية جديدة في الفترة 2018-2020 أدرجت منها 1295,47 مليون أوقية جديدة في ميزانية 2018.

♦ الآفاق:

سيتم إنجاز مجموعة من الأنشطة الخاصة بالزراعة المروية والمطرية خلال حملة 2019-2020 الزراعية التي تمت برمجتها في ميزانية الوزارة.

على مستوى الزراعة المروية:

عرفت الزراعة المروية خلال الحملات الماضية إقبالا كبيرا نتيجة تدخلات الحكومة التي شجعت الفاعلين في الاستثمار في هذا المجال مما مكن من زيادة معتبرة في المساحات المستصلحة سنويا.

وللمحافظة على هذا التطور الإيجابي ستعزز الأنشطة المنفذة سنويا والتي يمكن أن نذكر من بينها:

- مواصلة أشغال استصلاح وتأهيل المساحات الزراعية وإصلاح وصيانة المحاور المائية لزيادة فاعليتها وفك العزلة عن مناطق الإنتاج الزراعي؛
- تزويد الأسواق بالمدخلات الزراعية (الأسمدة، والمبيدات) بأسعار مدعومة بنسبة 50% بالنسبة للتعاونيات القروية و40% بالنسبة للمنتجين الخصوصيين؛
- القيام بمحاربة مندمجة ضد الطيور من خلال المحاربة البديلة والمعالجة الأرضية والجوية؛
- مواصلة تلبية حاجيات تمويل الحملات من طرف القرض الزراعي الموريتاني بالنسبة للمزارعين المعتمدين وإقصاء أولئك الذين لا يسددون من أي تمويل ومن جميع التسهيلات المتعلقة بالمساعدات والمدخلات الزراعية (الأسمدة، والمبيدات)؛
- مواصلة إجراءات حماية إنتاج الأرز تسهيلا لتسويقه في السوق الوطنية وذلك من خلال زيادة الضرائب والرسوم على الأرز المستورد.

على مستوى الزراعة المطرية:

تمنح عناية خاصة للزراعة المطرية من خلال عدد من الدراسات التي أنجزت لبناء وتأهيل السدود والتحكم في مياه السطح وتغذية البحيرات الجوفية بهدف زيادة المساحات المستصلحة وسعيا إلى خلق الظروف الملائمة للإنتاج ستتواصل الجهود المتعلقة بـ:

- إعادة تأهيل السدود والحواجز وإنجاز المتاريس؛
- حماية الزراعات ضد الحيوانات بإقامة حظائر من الأسلاك الحديدية والشبابيك؛
- تقديم الدعم في البذور التقليدية (الذرة، الدخن، الذرة البيضاء، الفاصوليا)؛
- تقديم الدعم في المعدات الزراعية والبذور؛
- توزيع مواد لمحاربة الجراد والآفات الزراعية وتكوين المزارعين حول استخدامها (حصيلة وزارة التنمية الريفية عن حملة 2018-2019 الزراعية وبرنامج حملة 2019-2020.

تمت برمجة الأهداف المذكورة أعلاه سواء فيما يتعلق بالزراعة المروية أو الزراعة المطرية على أساس توقعات الخطة الوطنية لتنمية الزراعة، (2016-2025) ومن ضمن الآفاق تجدر الإشارة إلى الانطلاق القريب لمجموعة من المشاريع تتعلق بتقوية البنى التحتية الريفية للإنتاج والبنى التحتية للطاقة، وزيادة قدرة شعب الإنتاج (الألبان، الخضروات، شعب مختلفة محلية) على المنافسة بما في ذلك مجالات الجلود، والخضروات، والصمغ العربي. وتتدخل هذه المشاريع في مجال تكوين الفاعلين ومواكبة سياسات الدولة.

III.1.2. تأثيرات قطاع التنمية الحيوانية

♦ أهداف التدخل:

الهدف من التدخل في قطاع التنمية الحيوانية هو إرساء قواعد دمج هذا القطاع في التنمية من الآن وحتى 2020 من خلال زيادة إنتاج الشعب وتثمين المنتوجات وزيادة مداخيل المنتجين وفرص التشغيل مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات المترتبة عن التغيير المناخي وتنفيذ هذا التدخل موضع خطة وطنية لتطوير التنمية الحيوانية ما بين 2017-2025 تتماشى مع توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

♦ أهم الإنجازات:

في إطار التوجهات الاستراتيجية المذكورة أعلاه تشير حصيلة 2018 إلى تنفيذ بعض الأنشطة في مجالي.

الصحة الحيوانية:

- تشييد حظائر حديدية لتلقيح الماشية ينتظر منها زيادة العدد السنوي لجرعات التلقيح لجميع أنواع الأمراض؛
- تشييد وتجهيز 4 وحدات تحليل جديدة، واحدة لرقابة سلامة المواد الغذائية من أصل حيواني وتضم مخبرين وواحدة لأمصال الجزيئات وواحدة لتحليل جودة الأدوية البيطرية والأخيرة لرقابة وإنتاج البذور الحيوانية؛
- تشييد ثلاثة مكاتب حدودية جديدة لرقابة المواد الغذائية من أصل حيواني عند الاستيراد.

تطوير الإنتاج الحيواني وبنى الدعم التحتية:

- تشييد وتجهيز 7 مزارع نموذجية لتحسين سلالات الأبقار ومركز لتنمية الجمال وحظيرة رعوية في بنشاب؛
- تجهيز 7 وحدات للتحليل ومزرعة تجريبية على مستوى المركز الوطني لتنمية الإبل في نواكشوط؛
- تشييد مصنع للألبان في النعمه بسعة 30.000 لترا و4 مراكز لتجميع اللبن في المنطقة؛
- تشييد 11 وحدة خاصة بالطيور الداجنة وتقديم الدعم لإنجاز 320 وحدة تقليدية لتربية الطيور؛
- تشييد 4 أماكن للذبح في نواذيبو وألاك وكيفه وروصو. وتوسعة مسلخة تنويش ومسلخة الميناء بنواكشوط؛
- تشييد 3 أسواق للماشية وأماكن استراحة في طرق نقل الماشية؛
- تشييد وتجهيز 38 بئرا رعويا؛
- تشييد وتجهيز مركز للتكوين حول تقنيات التنمية الحيوانية في إديني؛
- تأهيل واستئناف الدراسة في المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي التي أغلقت طيلة 18 سنة من 1995 إلى 2013؛
- تكوين 152 تقنيا في المدرسة الوطنية للتكوين والإرشاد الزراعي في المجالات المرتبطة بالتنمية الريفية واكتتاب 187 إطارا وتقنيا.

مكنت الأنشطة الأساسية المذكورة أعلاه وما تحقق من نجاح في تعزيز البنى التحتية الأساسية وتنظيم فاعلي الشعب من إعطاء دفع جديد لتطوير قطاع التنمية الحيوانية وخاصة فيما يتعلق بالتغطية الصحية للماشية التي تضاعفت أعدادها الملقحة 3 مرات خلال

هذه الفترة مع تناقص ملحوظ في تأثير بعض الأمراض الحيوانية. كما عرفت مختلف المنتوجات الحيوانية زيادة معتبرة كما وكيفا وخاصة منتوجات الألبان الطازجة والألبان المصنعة التي زادت بنسبة 7% ما بين 2009-2018.

مثل قطاع التنمية الحيوانية وحده أزيد من خمس الناتج الداخلي الخام أي ما يمثل 21.2% في 2018، لكن نسبة نموه لم تتجاوز 2% في السنتين الماضيتين 2017 و2018، وهي نسبة متراجعة مقارنة بمستوى النمو المسجل في السنة السابقة 2016 والذي بلغ 5% (الشكل أسفله)، كما أن الدينامية المرسومة في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال الدمج الأمثل للقطاع وتنمية سلاسل القيم في مختلف شعبه لم تنطلق فعليا.

الرسم البياني 6: نسبة النمو وحصة قطاع التنمية الحيوانية في الناتج الداخلي الخام

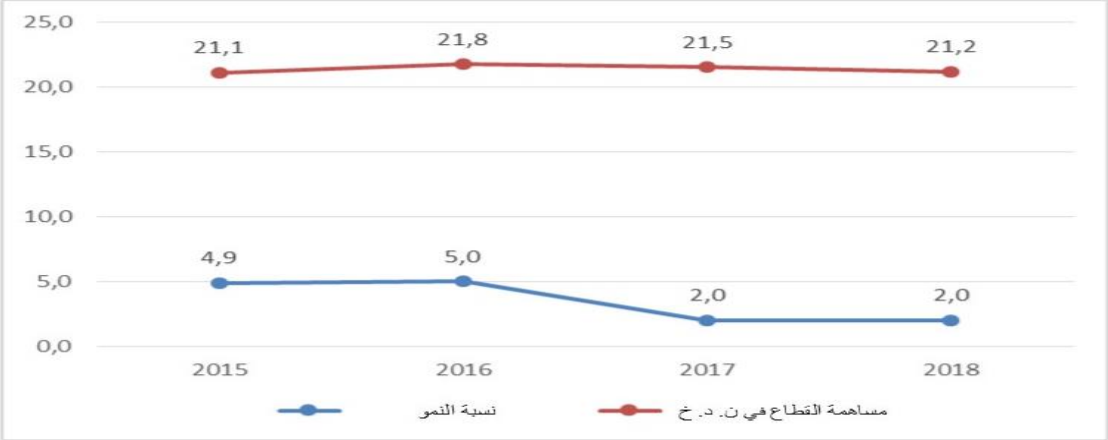

المصدر: م ع لدعم المسار الانتخابي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

♦ **تمويل تنمية قطاع التنمية الحيوانية:**

تكلف محفظة المشاريع قيد الإنجاز في 2018 والمساهمة في تطوير التنمية الحيوانية 3.170. مليون أوقية جديدة منها 262,16 مليون أوقية جديدة برسم 2018.

♦ **الآفاق**

تتمثل الآفاق في مجال التنمية الحيوانية في مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير التنمية الحيوانية 2017-2025، مع التركيز على تنفيذ أنشطة في مجالات الصحة الحيوانية والتحسين من الإنتاج الحيواني وبنى الدعم التحتية.

III.1.3. المقدرات البحرية ودمج الصيد في الاقتصاد

♦ **أهداف التدخل:**

من خلال محور التدخل هذا كانت النتائج المستهدفة من طرف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك هي التحسين من حكامة قطاع الصيد والمحافظة على الموارد ودمج القطاع في الاقتصاد الوطني وتسيير الأخطار البيئية (هدف التنمية المستدامة رقم 14) والمحافظة على التنوع البيئي البحري والشاطئي والحد من أخطار الكوارث وترقية نمو لصالح الفقراء، موجهة نحو الشعب ذات المقدرات الكثيرة في التشغيل والمردودية، (هدف التنمية المستديمة رقم 8) واستحداث وإقرار إطار عملي للتشجيع يتلاءم مع الاستثمار الخصوصي.

وتخضع هذه التدخلات لاستراتيجية التسيير المسؤول لتنمية مستدامة للصيد والاقتصاد البحري في الفترة 2015-2019.

♦ أهم الإنجازات:

فيما يتعلق بالتدخل ذي الأولوية المتعلق بالمحافظة على الثروة البحرية ودمج الصيد تم التركيز على محاور تدخل خطة العمل 2016-2019 التي نعرض هنا حصيلة تنفيذها عام 2018 من طرف وزارة الصيد والاقتصاد البحري.

الحفاظ على الموارد وبيئتها

فيما يخص الحفاظ على الموارد وتسيير الأخطار البيئية (هدف التنمية المستدامة رقم 14) ساهمت القوانين والمراسيم التي صادقت عليها الحكومة ما بين 2015-2017 والخاصة بهذه النتائج في أن يتم تنفيذها في 2018 لتحقيق هذه النتائج، وحسب حصيلة 2014-2018 التي أعدتها وزارة الصيد والاقتصاد البحري فإن هذه النتائج تتمثل اليوم في:

- تطوير البحث العلمي لتقييم المخزونات المسموح بها والمصادقة على التسيير حسب الحصص؛
- تنفيذ نظام لتوزيع فرص الصيد التي تساهم في خلق العمل والقيمة المضافة المحلية (نظام التنازل عن الرخص)؛
- إنشاء وتنظيم المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد في 2018؛
- نقص نسبة الاستغلال الجائر للمخزون الاستراتيجي للأخطبوط من 30 إلى 10%. وتوزيع أمثل لمجهود الصيد حسب نطاقات ومناطق الصيد؛
- تصميم واعتماد خطط لاستصلاح أهم المصائد: الأخطبوط، الصيد السطحي، سمك الكوربين، وethmalose، وجمبري، جراد البحري، والبوري، إلخ؛
- المصادقة على خطة مكافحة التلوث البحري وإعداد دفتر الالتزامات بخصوص تخلص مصانع الصيد من العينات غير المرغوبة في البحر وإعداد دراسات التأثير البيئي تلقائيا؛
- تضافر جهود مختلف هياكل الدولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من انسيابية العمل لدى إصدار رخص الصيد وجمع المعطيات (مدونة الصيد ونصوصها التطبيقية)؛
- تسهيل تنفيذ تقنيات تسيير الموارد مثل التوقف البيولوجي وتدقيق تقسيم مناطق الصيد وإصلاح نظام تسويق الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك.

وفيما يخص النهوض بالنمو بما يخدم الفقراء مع التركيز على الشعب ذات القدرة الكبيرة في خلق فرص التشغيل والدخل (الهدف رقم 8) تمت المصادقة على خطة لتسيير وتنمية الصيد القاري الذي يعتبر مجالا لنشاط الصيادين التقليديين ويجري تنفيذها الآن وينتظر من نتائجها زيادة مقدرات إنتاج الأسماك في البحيرات والنهر وخلق آلاف فرص العمل في الوسط الريفي، وزيادة على ذلك هناك مدونة للصيد القاري هي الآن قيد الإعداد وترمي إلى تعزيز تنمية الصيد القاري وزراعة الأسماك.

ولتطوير أدوات إنتاج الصيد التقليدي تقوم ورشة وطنية متخصصة بصناعة المركبات اعتمادا على خبرات ومعارف وطنية بمعدل 4 إلى 5 مراكب شهريا، كما تم الانتهاء من صناعة نوع آخر من السفن يخص الصيد الشاطئي السطحي.

وفي إطار أنشطة محاربة الفقر توفر الشركة الوطنية لتوزيع الأسماك السمك للسكان الفقراء بصفة مجانية أو بأسعار رمزية تبلغ 50 أوقية للكيلوغرام، وقد وزعت خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذه السنة أزيد من 6.300 طنا، وهذه العملية بصدد التعميم على مجموع التراب الوطني.

تشير النتائج الاقتصادية المسجلة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بما فيها 2018 إلى زيادة في الأنشطة الاقتصادية فيما يخص الكميات التي تم تفريغها وخلق القيمة المضافة ومساهمة القطاع في إيرادات الدولة وفي ميزان المدفوعات. وارتفعت الكميات المصطادة على مستوى المنطقة الاقتصادية الخالصة من 913.000 طن عام 2014 إلى 1,5 مليون طن عام 2018 أي بزيادة 65%، وشهدت الكميات المصطادة من طرف الأساطيل الوطنية ارتفاعا ملفتا (500%) حيث زادت من 138.000 طن عام 2014 إلى 800.000 ألف طن عام 2018. وهكذا بلغت قيمة الصادرات 30 مليار أوقية جديدة في 2018 مقابل 14.6 مليار في 2014، ويقدر رقم أعمال القطاع بأزيد من 900 مليون دولار 2018 مقابل 450 مليون 2014، ويخلق القطاع الآن حوالي 60.000 فرصة عمل في جميع شعب الصيد البحري (البحارة، الصناعات، والأنشطة ذات العلاقة).

ويعتبر اتفاق الشراكة من أجل الصيد المستدام بين موريتانيا والاتحاد الأوروبي أهم اتفاق من نوعه بالنسبة للجانبين ويتواصل تنفيذه عام 2018 في إطار البروتوكول 2015 – 2019. ويمثل هذا الاتفاق إسهاما سنويا بحدود 74 مليون يورو لصالح الخزينة العامة الموريتانية وقد روعيت فيه معايير الشفافية التامة والعمل العلمي المشترك القائم على الصرامة بحيث يتم تحديثه بانتظام ضمانا لاستدامة الثروة.

تكثيف التمويلات في البنى التحتية للتفريغ

في مجال تعزيز البنى التحتية تذكر الأنشطة التالية:

- اكتمال أشغال بناء ميناء تانيت.
- سوق السمك بنواكشوط: تتواصل عملية تأهيل سوق السمك بنواكشوط لمواجهة الطلب المتزايد في مجال التفريغ.
- قطب التنمية في الكيلومتر 28: إقامة عدة مجمعات لتثمين وتحويل المنتوجات، بدأ بعضها يعمل بالفعل وتمت الدراسات المتعلقة ببناء رصيف وتم التوقيع على اتفاقية التمويل مع بنك الاستثمار Eximbank لبناء الميناء وأبدى بعض شركاء التنمية رغبتهم في تكميل تمويل الميناء (15%) زيادة على تشييد مجمع صناعي كبير على مستوى الموقع، رصيف التفريغ، في الكيلومتر 144 اندامش.
- اكتمال دراسات لبناء رصيف للصيد التقليدي والشاطئي.
- ميناء انجاكو: انطلاق الأشغال في بناء ميناء للصيد والتجارة والبحرية في المياه العميقة.
- نقطة تفريغ مستصلحة جنوب انجاكو: انتهاء الأشغال في هذا الموقع الحدودي مع السنغال، وسيستخدم في تفريغ حمولات المركبات وخاصة تلك التي تصطاد في إطار اتفاق الصيد المبرم مع السنغال.

سيكون لهذه الاستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالتفريغ التأثير الموجب على الاستثمار الخصوصي لأنها تشكل إحدى الشروط الضرورية لممارسة الأنشطة والسؤال المطروح هو معرفة ماهي الإجراءات الإضافية التي يتعين اتخاذها لجعل القطاع الخاص الوطني على نفس قدم المساواة مع القطاع الخاص الأجنبي الذي يتوفر على موارد استثمارية أفضل وموارد بشرية أكثر كفاءة. كما أن هناك تحديا يتعلق بالتأكد من أن تطوير هذه البنى الأساسية لن يزيد الضغط على مقدرات الصيد.

♦ أداء قطاع الصيد:

يتخذ نمو قطاع الصيد طريقا متصاعدا منذ 2016 أوصله إلى نسبة 2.7% عام 2018، لكن التأثير النسبي للقطاع على القيمة المضافة الإجمالية يتغير ببطء حيث بلغ 2.5% عام 2018 (الشكل أسفله). وعلى مستوى الصادرات الإجمالية لمنتوجات الصيد فإن قيمتها التي تقدر بحوالي 39.090.871.860 أوقية جديدة عام 2018 زادت بنسبة 38,02% ما بين 2017-2018، في حين زاد حجمها بنسبة 35,55%.

وفيما يخص الاستهلاك الداخلي للسمك بالنسبة للفرد الواحد فإنه يقدر بحوالي 14,2 كيلوغرام[1] عام 2018 مقابل 4,2 كيلوغرام سنويا لسنة 2002، مقارنة بمعدل الاستهلاك في بلدان إفريقيا الشمالية (8 كيلوغرام للسنة في المغرب)، وبالمعدل العالمي 13 كيلوغرام[2] في السنة.

وفيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة رقم 14 "الحفاظ والاستغلال بصفة مستدامة للمحيطات والبحار والموارد البحرية لأغراض التنمية المستديمة"، فإن الهدف 14.4 سجل تطورا ملائما لأن نسبة مخزونات الأسماك التي يكون مستواها قابلا للبقاء من الناحية البيولوجية ارتفع من 70% عام 2015 إلى 90% عام 2018[3]، (مؤشر أهداف التنمية المستديمة 14.4.1) ويتعلق الأمر بالهدف: "من الآن إلى غاية 2020 ضبط نشاط الصيد بصفة فعالة ووضع حد للصيد الجائر والصيد غير المشروع وغير المصرح به وغير المنظم، ولممارسات الصيد الهدامة وتنفيذ خطط تسيير تقوم على معطيات علمية بهدف استعادة مخزونات الأسماك في أقصر وقت ممكن من مستويات تمكن على الأقل من الحصول على أكبر مردودية ثابتة اعتبارا للمواصفات البيولوجية".

أما فيما يخص الهدف 14.5 "من الآن إلى غاية 2020 الحفاظ على الأقل على 10% من المناطق البحرية والشاطئية، طبقا للقانون الوطني والدولي واعتمادا على أفضل المعلومات العلمية المتوفرة"، فقد ارتفعت مساحة الفضاءات البحرية المحمية من 5,4% من المساحة الإجمالية 2015 إلى 12,4% عام 2018. (مؤشر هدف التنمية المستدامة 14.5.1)[4].

الرسم البياني 7: نسبة النمو وحصة قطاع الصيد في الناتج الداخلي الخام

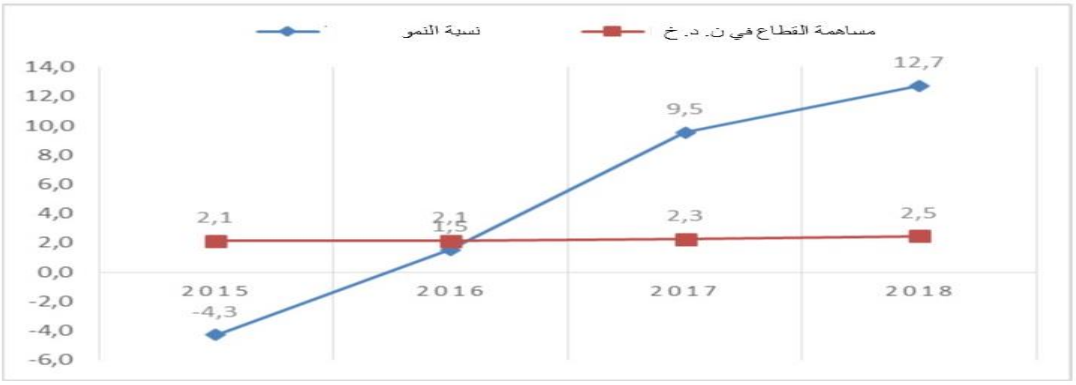

المصدر: م ع لدعم المسار الانتخابي / م.ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

[1]- وزارة الصيد والاقتصاد البحري

[2] - المصدر: مراجعة أهداف التنمية المستديمة 2019.

[3] - المصدر: الفريق الفني بالمعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد، 2018.

[4] - المصدر: نفس المصدر السابق.

الجدول رقم: 3 تصدير منتوجات الصيد:

(القيمة بالأوقية القديمة، والكمية بآلاف الأطنان)

مجموع العينات	2017		2018	
الأسماك السطحية	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
أسماك العمق	45,2	12 689 768 831	38,4	15 855 895 241
جمبري	121,7	3 097 584 030	53,6	1 070 744 781
طازج	4,7	366 582 633	4,6	356 235 161
جراد بحري	0,9	252 492 411	1,7	498 603 615
مجمد	11,8	417 389 452	16,6	673 682 443
دقيق	1,0	221 012 398	1,2	279 715 772
الزيوت	332,8	5 341 141 978	611,5	13 071 301 588
عينات أخرى	111,9	4 672 251 409	127,9	5 472 456 072
المجموع	30,6	1 111 992 961	40,4	1 618 100 937
رأسيات الأرجل	1,4	151 312 066	1,6	194 136 249
المجموع	**662,0**	**28 321 528 166**	**897,4**	**39 090 871 860**
			+35,55%	**+38,02%**

المصدر: وزارة الصيد / الجمارك

- **التمويل العمومي لقطاع الصيد:**

يدرج في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية في ميزانية 2018 مبلغ 326,03 مليون أوقية جديدة لتنفيذ مشاريع الاستثمار العمومي في قطاع الصيد مع العلم أن قائمة المشاريع التي تم الحصول على تمويلها تقدر بـ1.816 مليون أوقية جديدة في الفترة 2018-2020.

- **الآفاق:**

زيادة القدرة التنافسية لشعب الصيد

لزيادة القدرة التنافسية لشعب الصيد الموريتاني، اتخذت إجراءات في 3 مجالات على الأقل:

- إقامة بنى تحتية للتفريغ وحظائر صناعية تتوفر على التجهيزات الضرورية لتحويل المنتوجات البحرية، وكما رأينا ذلك قبل قليل هناك مبادرات قيد التنفيذ في مجال الاستثمارات في البنى التحتية للتفريغ، لكن ينبغي أن يتسارع التنفيذ لتتحقق النتائج المنتظرة وفيما يتعلق بحظائر صناعية فإنها لا توجد إطلاقا، وما يوجد منها في القطب التنموي في الكيلومتر 28 يكاد يكون لم يبدأ العمل.
- إجراءات ضريبية محفزة.
- نسب بنكية عادية: النسب المطبقة على القروض المصرفية بصفة عامة في موريتانيا بما فيها النسب المطبقة على مهنيي التجارة والصناعة، نسب كلها مرتفعة.

وتمت برمجة بعض الإجراءات لسنة 2019 وما بعدها تسير في اتجاه تحسين تنافسية القطاع ويتعلق الأمر ببناء ميناء انجاكو متعدد الوظائف وميناء للصيد التقليدي والشاطئي الكيلومتر 28 جنوب نواكشوط، وتوسعة سوق السمك بانواكشوط، وبناء مختبرات ومقر للمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد في انواذيبو، وبناء رصيف لرسو سفن خفر السواحل الموريتانية.

تعزيز حكامة قطاع الصيد

يتطلب تعزيز حكامة قطاع الصيد وضع نظام للتوجيه الاستراتيجي ومواصلة مبادرة الشفافية للتسيير المستدام للموارد وتقوية نظام الإعلام وتنسيق وتوحيد الإحصائيات وعقلنة قدرات مؤسسات التكوين ومحاربة الأخطار التي تهدد التنوع البيئي البحري والشاطئي.

وفيما يتعلق بالإصلاحات بصفة عامة تم انطلاق عملية دولية لتقييم الاستراتيجية الوطنية 2015-2019 وستقرر الإصلاحات المطلوبة على ضوء توصيات هذه الدراسة.

III.1.4 استثمار المقدرات المعدنية والنفطية:

♦ أهداف التدخل:

تؤسس استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تحقيق الهدف المتمثل في ترقية واستثمار المقدرات المعدنية والنفطية على الأنشطة التالية: الزيادة في اكتشاف وإنتاج المعادن والمحروقات والدمج الأمثل لإنتاج وتسويق المعادن والمحروقات في الاقتصاد الوطني والتسيير الشفاف للموارد المتأتية من المعادن والمحروقات والمصادقة على القوانين والنظم وتنفيذها لتشجيع وتأمين الاستثمار الخاص وضمان احترام البيئة ومبدأ التسيير المستدام للموارد.

♦ أهم الإنجازات:

أنجزت وزارة النفط والطاقة والمعادن خلال سنة 2018 بعضا من هذه الأنشطة.

قطاع النفط

عرف نشاط استكشاف النفط نموا كبيرا خلال السنتين الأخيرتين، ومكنت سياسة التشجيع التي تنتهجها الحكومة والمدعومة بالإصلاحات التي تمت على مستوى الإطار القانوني من جهة وباكتشاف الغاز مؤخرا في الحوض الشاطئي من جهة أخرى، لجذب كبريات الشركات النفطية إلى مجالنا النفطي وقد وقعت عدد من عقود الاستكشاف والإنتاج شملت 8 مقاطع بلغت المبالغ المتأتية من توقيع هذه الاتفاقيات 159 مليون دولار ما بين 2016-2017، وحصلت الدولة أيضا على 16.262 مليون دولار عام 2017 مقابل حقوقها جراء عقود الكشف الزلزالي الذي قامت به كل من CGG -Veritas، وDaulphine-TGS.

ويفتح وجود شركات ايكسون موبيل وتوتال وبي بي وشيل على مستوى عرض البحر الموريتاني واهتمام شركات أخرى بالالتحاق بالبلد آفاقا تنموية جديدة لقطاع النفط ويجعل من البلد وجهة مفضلة للاستثمار.

مكنت هذه الوضعية من تنويع المستثمرين ومن تحسين الظروف الاقتصادية والتعاقدية معهم بطريقة معتبرة.

يتقدم مشروع تنمية حقل آحميم بصفة مرضية وقد أنهى المستثمر مخططه للتنمية من أجل إنتاج أول قطرة من الغاز في 2021 مما يضمن تزويد السوق بالغاز المنزلي ومن المقرر أن يتم القرار النهائي للاستثمار قبل نهاية 2018.

ومن جهة أخرى تبقى تنمية حقل الغاز في بندا أولوية بالنسبة للحكومة التي تواصل المفاوضات مع الشركاء المعنيين في المشروع وذلك في سياق إنتاج الكهرباء انطلاقا من الغاز.

وفيما يتعلق بالحكامة الرشيدة تواصل الحكومة مجهودها وقد أصبحت موريتانيا مطابقة لمعيار مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية ITIE لعام 2016.

وتجدر الإشارة إلى انتهاء الأشغال في 2017 لإعادة تأهيل الرصيف النفطي بنواذيبو بكلفة إجمالية بلغت 559.025.548 أوقية جديدة، كما تم وضع حلول لاستخدام الغاز المسال على نطاق ضيق لتوليد الكهرباء.

وفيما يتعلق بأنشطة احترام البيئة ومبدأ التسيير المستدام للموارد في قطاع المحروقات وفضلا عن توسيع أنشطة اللجنة الفنية لتشمل مرحلة الاستكشاف وإقرار مساهمة سنوية لكل مقطع، نورد فيما يلي أهم الإنجازات.

الجدول 4: التكفل الأمثل بالجانب البيئي

النشاط / المشروع	البداية	النهاية	الكلفة
- مساعدة خارجية لتسيير إغلاق حقل شنقيط؛	2016	2018	13 200 000 أوقية جديدة
- ـ تمويل اللجنة البيئية وإعادة تقييم خطة polmar لمكافحة التلوث البحري؛	2015	2016	4 056 000 أوقية جديدة
- المنصة الرقمية المدمجة للمعطيات البيئية؛	2015	2018	169 912 دولار أمريكي
- - مساهمة قطاع النفط في صندوق التدخل البيئي.	2015	2018	78 356 400 أوقية جديدة

المصدر: وزارة النفط والطاقة والمعادن

قطاع المعادن

يبرز الجدول التالي أداءات القطاع المنجمي فيما يتعلق بالصادرات. وبصفة إجمالية بلغت قيمة الصادرات المنجمية 1,015 مليار دولار أمريكي في 2018، أي بزيادة 3,1% مقارنة بـ2017، أما فيما يتعلق بالقيمة المضافة لقطاع استخراج المناجم الفلزية فإنها تسجل تراجعا بنسبة 3,3% في 2018 معمقة بذلك التراجع بنسبة 1% المسجل في 2017 والذي يعكس تراجع أداء الشركة الوطنية للصناعة والمناجم التي انخفض إنتاجها بنسبة 9,3% في 2018، (جدول الإنتاج المعدني أسفله).

الرسم البياني 8: نمو ووزن استخراج المعادن الفلزية

المصدر: م ع لتوقعات التحليل الاقتصادي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

الجدول رقم 5: الصادرات المعدنية بملايين الدولارات

	2017	2018	التغير
الحديد	495,6	501,7	1,2%
الذهب (تازيازت)	297	313	5,4%
الذهب شركة نحاس موريتانيا	52,8	53,3	0,9%
النحاس شركة نحاس موريتانيا	139,5	147,6	5,8%
المجموع	984,9	1015,6	3,1%

المصدر: م ع لتوقعات التحليل الاقتصادي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

الجدول رقم 6: الإنتاج المعدني

	2017	2018	التغير
إنتاج الحديد بآلاف الأطنان	11 813	10 709	-9,3%
إنتاج الذهب بالأونصة	292 453	296 929	1,5%
إنتاج النحاس بالأطنان	28 791	28 137	-2,3%

المصدر: م ع لتوقعات التحليل الاقتصادي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

ينضاف إلى هذه النتائج منح رخص استغلال جديدة لمواد مختلفة سعيا إلى تنويع الإنتاج المعدني وتنص هذه الرخص على مبدأ مشاركة الدولة بنسبة 10 إلى 20% في مشاريع الاستغلال.

زيادة على ذلك تم تحسين تسيير الخريطة المنجمة بوضع نظام إعلام ورقمنة المعطيات وبوابة جغرافية علمية.
سجلت الأنشطة التالية في 2018.

- تأطير وتنظيم نشاط الاستغلال التقليدي للذهب وفتح مركزي خدمات للمعالجة للاستغلال التقليدي للذهب في مدينتي الشامي وازويرات؛
- إنشاء بوابة علمية للقطاع المنجمي؛
- المشاركة في المعارض وتنظيم معرض موريتانيد المنجمي 2018؛
- تثمين معطيات مناطق الترويج للذهب.

تجري الآن مراجعة شاملة لمدونة المعادن للتحسين من جاذبية القطاع المعدني ولزيادة انعكاساته الاقتصادية وفي هذا السياق قامت الوزارة مؤخرا بالشروع في إعداد استراتيجية معدنية جديدة سيمكن تنفيذها من توضيح جميع جوانب القطاع وتنمية البنى التحتية الجيولوجية والمنجمية.

من جهة أخرى هناك إستراتيجية للاتصال بالقطاع المعدني هي الآن في مرحلة التنفيذ لتمكين الوزارة من التفاعل مع المستجدات بواسطة اتصال مناسب ومن تطوير الشفافية فيما يقام به من أنشطة.

أدى تحسين الإطار التنظيمي إلى تأطير الأنشطة التقليدية لاستخراج الذهب وتطوير النظام الأساسي للمقاولة المعدنية الصغيرة بخلق فرص للمستثمرين الوطنيين. يبلغ عدد العمال على مستوى القطاع 7.500 عامل دائم و8.000 من العمال غير الدائمين.

وفي الوقت الراهن تتلخص وضعية الرخص المعدنية في الآتي: 66 رخصة بحث سارية المفعول و60 رخصة قيد الطلب ويبلغ عدد رخص الاستغلال 17 رخصة 9 منها في مجال التطوير و8 في مجال الإنتاج، أما عدد طلبات الاستغلال المقدمة الآن هو 6 طلبات.

فيما يتعلق بالإصلاحات وبعد المصادقة على المرسوم 134-2017 المتضمن النظام الأساسي للمؤسسات المعدنية الصغرى الذي يهدف إلى خلق فرص للمستثمرين الوطنيين مكن المقرر 02-2018 من تأطير أنشطة الاستغلال التقليدي للذهب، ضف إلى ذلك نشاطين تم إنجازهما في 2018 وهما تصحيح وضعية الخرائط ووضعية استغلال المقالع الصناعية.

♦ تمويل مشاريع لدعم استثمار المقدرات المعدنية والنفطية

تصل كلفة المشاريع المدرجة في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية لتنمية المعادن 4.580 مليون أوقية جديدة مبرمجة في الفترة ما بين 2018-2020، رصدت منها غلاف بمبلغ 577,55 مليون أوقية جديدة في 2018.

♦ الآفاق

قطاع المحروقات

تجدر الإشارة إلى الآفاق التالية:

- انطلاق أشغال تنمية المرحلة الأولى من حقل الغاز في آحميم بعد القرار النهائي للاستثمار الموقع في دجمبر 2018 مع هدف البدء في إنتاج الحقل عامي 2021-2022؛
- الأولوية للقطاع في المدى القصير لترقية مناطق مازالت لم تكتشف بعد في الأحواض الساحلية وفي تاودني؛
- انطلاق المرحلة الثانية من خطة التخلي عن حقل شنقيط من أجل العمل على الردم النهائي والآمن للآبار طبقا للخطة التي صادقت عليها الجهات المختصة؛
- وعلى مستوى الكفالة المالية الخاصة بالنفط، تم تحسين ظروف تمويل البلد بواسطة أنشطة تتواصل ما بعد 2019 لتشييد منشآت استقبال جديدة (الشحن/ التفريغ)، وتوسعة قدرات التخزين على مستوى المنطقة الجنوبية وإعادة تأهيل قدرات تخزين المنطقة الشمالية مما سيفضي إلى تحسن في الظروف وإلى ضمان تزويد البلد بالمنتوجات النفطية؛
- وضع نصوص جديدة يتواصل ما بعد 2019 من أجل تحسين الإطار التنظيمي للقطاع وتقوية أمن السكان والأملاك مع المحافظة على البيئة؛
- مواصلة برنامج تحسين أنشطة توزيع المواد النفطية خلال 2019 وبعدها إذا دعت الضرورة إلى ذلك (البيع غير المشروع والتخزين السري في انواكشوط وفي بعض المدن الداخلية).

قطاع المعادن

من الآفاق في القطاع المعدني:

- إتمام المراجعة الشاملة لمدونة المعادن للتحسين من جاذبية القطاع المعدني ولزيادة انعكاساته الاقتصادية وفي هذا السياق قامت الوزارة مؤخرا بالشروع في إعداد استراتيجية معدنية جديدة سيمكن تنفيذها من توضيح جميع جوانب القطاع وتنمية البنى التحتية الجيولوجية والمنجمية؛
- تنفيذ استراتيجية للاتصال بالقطاع المعدني هي الآن في مرحلة التنفيذ لتمكين الوزارة من التفاعل مع المستجدات بواسطة اتصال مناسب؛
- مشروع إنشاء بنية داخل الوزارة لمتابعة نشاط تأطير الاستغلال التقليدي للذهب، كما ستنشأ مناطق جديدة خاصة بهذا النوع من الاستغلال وتقام مكاتب لتسويق المنتوجات التقليدية؛
- التفكير من أجل دعم البنيات المكلفة بالرقابة باقتناء أدوات جديدة (الطائرات المسيرة ومعدات المخابر).
- هناك مشاريع جديدة قيد التقييم مثل مشروع اليورانيوم بتيرس الزمور، ومشروع الحديد بداخلت نواذيبو في إطار نظام الاستغلال المعدني؛

- التفكير لمواصلة تحسين البنى التحتية الجيولوجية لإنجاز مجموعة خرائط ذات مقياس صغير من أجل تعميم المقدرات الجيولوجية والمعدنية وترقية تنمية مشاريع معدنية جديدة؛
- سيواصل القطاع في ترقية المقدرات الجيولوجية والمعدنية لبلدنا من خلال المشاركة في المعارض المعدنية القارية والدولية وتنظيم معارض وأيام محلية للإعلام.

III.1.5. دفع القطاع الصناعي إلى الأمام

♦ أهداف التدخل

تبحث استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك عن تحقيق هدف دفع القطاع الصناعي من خلال الأنشطة التالية: وضع استراتيجية صناعية جديدة تشجع الاستثمار ومنظومة توجيه تقوم على الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، والتحسين من مناخ الأعمال ومن الإصلاحات ذات الطابع الإداري والمالي وتعزيز القدرات فيما يتعلق بالمواصفات ومتابعة الصناعة ومن استصلاح المناطق والمجالات الصناعية ومن إنشاء البنيات الفنية لدعم تنمية القطاع ومن تعزيز وظيفة البحث التكنولوجي في القطاع الصناعي.

♦ أهم الإنجازات

من أجل إنجاز هدف دفع القطاع الصناعي إلى الأمام تتم المصادقة على المشاريع أو الإصلاحات التالية، أو تنفيذها:

- يقام حاليا بتنفيذ مشروع دعم إصلاح المقاولات من أجل التحسين من تنافسية اقتصاد البلد عن طريق السماح لكثير من المقاولات باتخاذ الإجراءات لمواجهة المنافسة في مختلف الأسواق والاستفادة من فرص التصدير التي توفرها الأسواق الإقليمية والعالمية.
- يهدف إطار البرنامج القطري للبلد للتنمية الصناعية، إلى تعزيز النشاط عبر مساعدة فنية خاصة لتطوير صناعات دقيقة ستسمح بإيجاد الظرفية الاقتصادية المطلوبة لتشجيع استثمارات الشركات والقطاع الخاص ومختلف الفاعلين في مجال التنمية وحفز التقدم والابتكار والتبادل التكنولوجي، وتطوير إدارة الأعمال وتحسين الكفاءات وخلق فرص العمل اللائقة استجابة لاحتياجات السوق وترسيخا لقواعد النمو المتنوع والمستدام للجميع.
- تصميم مشروع من الفئة 2 للمصادقة عليه من طرف الإطار المندمج المعزز CIR بهدف استحداث مشاريع واعدة في أقرب الآجال وعلى مدى سنتين.

عرف نسق نمو القطاع الصناعي خلال السنوات الأربع الأخيرة تذبذبا شهد في بعض الأحيان نسبا سلبية كما هو الحال في 2018 (-10,5%).

الرسم البياني 9: نسبة النمو ومساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام

المصدر: م ع لتوقعات التحليل الاقتصادي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

♦ التمويل

فيما يتعلق بتمويل الأنشطة الصناعية فإن المبالغ المعبأة والمبرمجة ليست كبيرة جدا: 4 مليون أوقية جديدة في 2018، وما مجموعه 47 مليون أوقية جديدة في الفترة 2018-2020.

♦ الآفاق

تهدف الأنشطة المبرمجة لسنة 2019 والسنوات القادمة إلى تثمين وعصرنة القطاع الصناعي وتعزيز القدرات والترقية والاتصال.

تثمين وعصرنة القطاع الصناعي

يتم تثمين وعصرنة القطاع الصناعي من خلال تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية وتحيين الأطر التي تنظم القطاع:

- تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية: تنفيذ برنامج الإطار المندمج المعزز، تنفيذ مشروع دعم إصلاح المقاولات، إقامة مخابر جديدة في مجال الطاقة، إصدار إفادات باعتمادية الذهب ووضع البرنامج القطري للتنمية الصناعية.
- تحيين الأطر المنظمة للقطاع: تنظيم ثمن الجودة، وضع هيئات البنية التحتية للجودة، المصادقة على مرسوم ينظم اللجنة الفنية لتنسيق الاعتمادات، إتمام الإطار التنظيمي للمعيارية والجودة، اعتماد مخابر للقياسات والأوزان، ترميز خاص بالمنتجات الصناعية (يشير إلى اسم البلد اختصارا) ويهدف إلى تعريف وتتبع المنتوجات الموريتانية من أجل تسهيل تسويقها في الخارج.
- وضع سجل تجاري مركزي.

تعزيز القدرات

يتم تعزيز القدرات من خلال الرفع من مستوى كفاءات الوكلاء وتحسين منظومة الإعلام.

- الرفع من مستوى كفاءات الوكلاء من خلال الأنشطة التالية: التكوين في مجال الجودة، التكوين حول الملكية الثقافية، التكوين حول إصلاح المقاولات، التكوين حول استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، ملتقى تكويني للمندوبيات الجهوية.
- التحسين من نظام الإعلام من خلال الأنشطة التالية: العمل بترميز صناعي، مسح حول المقاولات الصناعية.

الترقية والاتصال

الترقية والاتصال يعنيان الصناعة والتجارة والسياحة ويهدفان إلى نشر المعلومات وإيصالها لشركاء وزبناء موريتانيا في هذه المجالات الثلاثة.

III.1.6. التجارة وسير الأسواق

♦ أهداف التدخل

الهدف من هذا التدخل كما هو موضح في وثيقة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك هو خلق ظروف لانفتاح الأسواق الوطنية والقارية والدولية على المنتوجات الموريتانية.

♦ أهم الإنجازات

يتم تنفيذ التدخل من خلال الأنشطة التالية:

- تسهيل المبادلات مع الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية من أجل ترقية الإنتاج الخام والمصنع لقطاعات الصيد والزراعة والتنمية الحيوانية والصناعة والصناعة التقليدية.

وفي هذا الإطار وقعت موريتانيا اتفاقا بتسهيل المبادلات يرمي إلى تسريع الحركة ورفع اليد وإجراءات جمركة البضائع بما في ذلك البضاعات في طور العبور.

وتجدر الإشارة أيضا إلى انطلاق الإطار المندمج المعزز 2018 الذي يشكل برنامجا شاملا لمساعدة التجارة في الدول الأقل تقدما، بتمكينها من لعب دور أكثر نشاطا في النظام التجاري العالمي وتجاوز العقبات المتعلقة بعرضها.

وقعت موريتانيا أيضا اتفاقيات اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنطقة التبادل الحر القاري الإفريقية. ينتظر أن تكون لها انعكاسات مهمة على البلد، والهدف هو المساهمة في التنمية الاقتصادية المستديمة للبلد من خلال اندماج جهوي سريع ومشاركة مثلى في الاقتصاد العالمي.

- وضع نظام للمعلومات التجارية: تمت إقامة مشروع يرمي إلى الاستجابة لإرادة الوزارة في عصرنة وتوحيد نظام المعلومات على مستوى الوزارة وغرفة التجارة.
- وضع خطة استراتيجية للتجارة على المدى المتوسط.
- المصادقة على تشريع خاص بالمنافسة والتنافسية لخلق ظروف ملائمة لتنمية التجارة وتشجيع انخفاض الأسعار ودفع الاستثمار والصادرات والمساهمة في تشكيل المقاولات الصغرى والمتوسطة وفي هذا الإطار تم تنفيذ تشريع خاص بالمنافسة صودق عليه في 2012.
- تطوير التجارة الالكترونية: ستعمل مصلحة أنشئت 2018 أولا على رقمنة مصالح الوزارة لكن عليها أيضا أن تنظم تكوينات لتعزيز قدرات المقاولات بطرق إنشاء وتسيير منصات إلكترونية يمكنها أن تسوق من خلالها منتوجاتها.

وفيما يتعلق بالقيمة المضافة يعتمد قطاع التجارة مسارا تصاعديا بنسبة نمو بلغت 6.6% عام 2018 وحصته في الناتج القومي الخام ارتفعت من 7.8% عام 2015 إلى 8.3% عام 2018.

الرسم البياني 10: نسبة النمو وحصة قطاع التجارة في الناتج الداخلي الخام

المصدر: برنامج الاستثمار العمومي 2018 – 2020 م. ع. الاستثمار العمومي والتعاون الاقتصادي / وزارة الاقتصاد

♦ الآفاق

هناك عدة أنشطة تمت صياغتها في 2018 وتنتظر التنفيذ في 2019-2020، ويتعلق الأمر:

- بوضع نظام للمعلومات التجارية
- بتطبيق اتفاق التعاون مع اللجنة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بالتقدم أيضا في عملية الإجراءات والمفاوضات المتعلقة باتفاق التبادل الحر مع المنطقة العربية للتبادل الحر والاتفاق الثنائي للتبادل الحر مع تركيا.
- بالتكوين حول مساعدة التجارة.
- بإنشاء سجل مركزي للتجارة، وتقييم وتحيين مصفوفة الدراسة التشخيصية حول اندماج التجارة.
- بتنظيم سعر الجودة
- بإعداد المسح حول تعليق أسعار المواد في المعارض الكبرى والقيام بالمتابعة اليومية لأسعار المواد الأساسية ورقابة المواد المنتهية الصلاحية في أماكن البيع، وتنظيم أنشطة ترويجية وتجارية والمشاركة فيها (معارض وصالونات وعروض)، وخلق دعامات ترويجية "أقراص السي دي cd والمطويات وخرائط وكتيبات".
- يتم التفكير في إقامة مشروع لتنمية زراعة الأعمال ودعم سلاسل القيم ذات المقدرات القوية في النمو ومشروع لتسويق منتوجات الصيد ومشروع لتنمية سلسلة قيمة اللحوم الحمراء ومشروع حول تنمية سلسلة قيمة الأرز، وما زالت هذه المشاريع في طور البحث عن التمويلات.

ترمي هذه الأنشطة إلى ترقية المنتوجات الموريتانية في الأسواق وحماية المستهلك ضد الارتفاعات المذهلة للأسعار أو حمايته من المنتوجات المضرة بصحته.

III.1.7. إعادة تنشيط السياحة

♦ أهداف التدخل

الهدف من هذا التدخل هو خلق إطار ملائم لاستئناف السياحة على نطاق واسع وترمي من هنا إلى غاية 2020 إلى وضع أسس لسياحة مستديمة تخلق فرص العمل وتستثمر الثقافة والمنتوجات المحلية.

♦ أهم الإنجازات

يتم إنجاز التدخل من خلال الحفاظ على عرض سياحي يقوم على المواد الطبيعية والثقافية والرغبة والطلب المحلي لتطوير بنى تحتية سياحية وتعزيز قدرات المهنيين في القطاع، والنتائج المطلوبة هي: تنمية النشاط السياحي فيما يتعلق بخلق إطار ملائم لاستئناف السياحة على نطاق واسع وعصرنة القطاع وزيادة عدد الأسرة وفرص العمل التي يخلقها القطاع.

ولتحقيق هذه النتائج أقامت الوزارة المشاريع التالية: مشروع ترقية المنتوجات السياحية الطبيعية والثقافية في موريتانيا، ومشروع ترقية السياحة المحلية، وإنشاء مدرسة للتكوين في مهن السياحة ومع الأسف لم يعرف أي من هذه المشاريع بداية فعلية للتنفيذ نتيجة غياب التمويلات.

حسب تقديرات الوزارة ارتفع عدد الأسرة من 9.100 سنة 2016 إلى 11.500 سنة 2015 أي بنسبة تزيد على 26% ونفس الشيء وقع في فرص العمل فيما يتعلق بنسق التطور، وفيما يخص عدد السياح استقبلت موريتانيا 4.000 سائح أجنبي في موسم

2019-2018 مقابل 1.500 في موسم 2017-2018 أي بزيادة 166% وما زال البلد يأمل في مضاعفة هذا العدد خلال الموسم السياحي المقبل، يمكن أن يستفيد القطاع أكثر إذا ما تمت إعادة هيكلته ويستفيد من تمويلات مستديمة ومن ترويج جيد لدى الزبناء المحتملين.

♦ الآفاق

فيما يتعلق بالآفاق يمكن أن نذكر: (1) تصنيف البنيات الفندقية؛ (2) تنظيم الموسم السياحي بهدف مضاعفة عدد السياح هذه السنة؛ (3) المشاركة في الصالونات الدولية للسياحة لعرض المنتوجات السياحية الموريتانية؛ (4) مشروع "مدرسة للتكوين السياحي؛ (5) وضع أداة متابعة لإحصائيات السياحة؛ (6) تنظيم أيام ترويجية "السياحة والاستثمار"؛ (7) التحضير للمعرض الدولي.

III.1.8. صناعة تقليدية مدرة للدخل وفرص العمل

♦ أهداف التدخل

الهدف من هذا التدخل من الآن إلى غاية 2020 هو وضع أسس لصناعة تقليدية أصيلة تحافظ على الذاكرة وتخلق فرص العمل ويتم إنجاز هذا الهدف من خلال تحسين إطار التوجيه المؤسسي وتعزيز البنى التحتية الأساسية للقطاع وقدرات الصناع التقليديين ومنظماتهم.

♦ أهم الإنجازات

في هذا الإطار يمكن أن يشار في 2018 إلى إنجاز الأنشطة التالية:

(1) بناء مجالين مجهزين بوسائل الإنتاج في مدينتي كيفه وأطار. (2) المشاركة في صالونات ومعارض دولية وشبه قارية، وهذا من شأنه أن يدر الدخل للصناع التقليديين، (3) المشاركة في المعارض الدولية.

♦ الآفـــاق

وفيما يتعلق بالآفاق تذكر الأنشطة التالية:

- المشاركة في المعرض الدولي في الصين، وهي الآن قيد التحضير.
- بناء دور أو مجالات للصناعة التقليدية في عدة ولايات.
- تنظيم معرض وطني للصناعة التقليدية يضم قرية صناعة تقليدية.
- تجهيز دور الصناعة التقليدية بمعدات الإنتاج.
- تنظيم تكوين في تقنية وتسيير وترقية الصناعة التقليدية، وفي تعزيز قدرات الإدارة المكلفة بالصناعة التقليدية من خلال دورات تكوينية.
- إنجاز استراتيجية وطنية لتنمية الصناعة التقليدية.
- مراجعة مدونة الصناعة التقليدية لتكييفها مع ظروف قطاع الصناعة التقليدية والمهن، بتقليص البنيات التنظيمية وتحديد روابط الوصاية.
- تنظيم وتأطير أيام وطنية للصناعة التقليدية.

- مواصلة برامج تعزيز القدرات في تسيير المنظمات المهنية.
- دعم وتعميم نظام القروض الصغيرة في مجال الصناعة التقليدية. بالتعاون مع الشركاء الفنيين.
- مواصلة تنظيم معارض حول الصناعة التقليدية والمهن على المستويات شبه القارية والدولية (المعارض، والصالونات).

III.2. القطاع الخاص وتعاطي الأعمال

III.2.1. تسارع إصلاحات مناخ الأعمال

♦ أهداف التدخل

الهدف من هذا التدخل من الآن إلى غاية 2020 هو إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص لكي ينوب بصفة فعلية عن القطاع العام في خلق الثروة.

♦ الإنجازات

تشير الحصيلة المتعلقة بالتدخل إلى تنفيذ أنشطة في مختلف مجالات تنفيذ الهدف ويمكن ذكر الأنشطة التالية:

في مجال العدالة

- مواصلة تنفيذ الجانبين الراميين إلى تسهيل ولوج المواطنين إلى العدالة بمن فيهم المقاولون: (1) استحداث وظيفة المصلح، واكتتاب أشخاص لهذا الغرض؛ (2) استحداث وظيفة أشباه الحقوقيين واكتتاب أشخاص لهذا الغرض.
- إنشاء وتعزيز مكاتب استقبال داخل المحاكم، لتسهيل الاتصال بين إدارة القضاء والمتقاضين من أجل أن يحصل هؤلاء على المعلومات الضرورية بالنسبة لهم فيما يتعلق بالإجراءات القضائية.
- المصادقة على نص حول التحكيم يحل محل النص المعمول به منذ عام 2000 ويحدد هذا النص الجديد بصفة أفضل المفاهيم المتعلقة بالإجراءات سواء بالنسبة للتحكيم الداخلي أو التحكيم الدولي. وربما يسمح ذلك للمركز الدولي للتحكيم في موريتانيا ببداية العمل.
- تعزيز التشريع والتنظيم والإجراءات التجارية الموريتانية لتكييفها مع مناخ الأعمال في المجال المصرفي والحقوق الفعلية وتسوية النزاعات.
- تسهيل الإجراءات داخل الشباك الموحد فيما يتعلق بالاستثمار من خلال وجود ممثل عن المحكمة؛
- اعتماد القانون رقم 2019 – 021 المتعلق بتسوية النزاعات الصغرى والذي يلغي ويحل محل القانون رقم 2017 – 019 بتاريخ 18 يوليو 2017 الذي ينص على مسطرة خاصة لتسوية النزاعات الصغرى المتعلقة بجميع القضايا الأمنية والتجارية التي لا تتجاوز قيمتها 400.000 أوقية جديدة؛
- إدخال إجراءات المصالحة والوساطة والتحكيم بتسوية النزاعات المدنية مما من شأنه أن يخفف من مهام القضاة ويمنحهم مزيدا من الوقت لمعالجة ما يعرض عليهم من ملفات بطريقة أكثر فعالية.

- المصادقة على قانون حول القروض المصرفية يوسع الضمانة لتشمل أعضاء أسرة المقترض من أجل تسديد القروض.
- إنشاء 3 محاكم تجارية وتوسيع صلاحيات المحاكم التجارية الموجودة لتشمل مجالات ترابية جديدة لكي تتم معالجة النزاعات التجارية على امتداد جميع التراب الوطني.
- توظيف كاتب ضبط في وزارة الاقتصاد والمالية (شباك موحد) ليمثل وزارة العدل في الجوانب القضائية للاستثمار.

في مجال الإصلاحات الرامية إلى التحسين من ممارسة الأعمال:

- إنشاء جمعة اتصال بين المستثمرين العموميين والخصوصيين المهتمين بالشراكة بين القطاعين العام والخاص والمناطق الاقتصادية الخالصة.
- تنفيذ خارطة الطريق الرامية إلى التحسين من مكانة البلد في تصنيف تعاطي الأعمال doing business.
- عرض مدونة الإجراءات الجبائية على مجلس الوزراء الهدف منها هو توضيح الإجراءات الجبائية وتعزيز الإدارة الجبائية من أجل معالجة الملفات بطريقة أسرع.
- إصدار مدونة الجمارك التي تهدف إلى دعم وتقوية إدارة الجمارك من أجل التعبئة المداخيل وتبسيط المبادلات التجارية.
- تنفيذ إصلاحات مهمة تهدف إلى تسهيل التجارة عبر الحدود وتسديد الضرائب والرسوم ومن هذه الإصلاحات تطوير نظام سيدونيا sidonia الجمركي المتخصص، الذي قلص من آجال إعداد وعرض تصريحات الجمارك.
- تصفية سجل دافعي الضرائب وإعداد إجراءات لتحيينه بصفة منتظمة بهدف تطوير تعبئة المداخيل الجبائية والعدالة الجبائية للتحكم في هذا السجل.
- مصادقة مجلس الوزراء على مدونة عامة للضرائب والضريبة على الشركات والهدف من ذلك هو التحسين من تعبئة المداخيل الجبائية والعدالة الجبائية. والحد من عدم اتباع الإجراءات والتزوير الجبائي.
- تطوير نظام الإعلام حول القرض لضمان القانون لحقوق المقترضين في الولوج إلى معطياتهم الشخصية.
- زيادة الشفافية في معالجة طلبات رخص البناء بنشر التنظيمات المتعلقة بالبناء في الإنترنت وبصفة مجانية.
- إنشاء شباك موحد خاص برخص البناء (مقرر مشترك بين وزارتي الاقتصاد والإسكان)؛
- خفض تكاليف إنشاء المقاولات من خلال إلغاء حقوق التسجيل في إجراءات إنشاء الشركات (الشركات ذات المسؤولية المحددة).
- وضع نظام للمعلومات التجارية.
- المصادقة على تشريع خاص بالمنافسة والتنافسية لخلق ظروف ملائمة لتنمية التجارة وتشجيع انخفاض الأسعار، ودفع الاستثمار والصادرات والمساهمة في تنظيم المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- تطوير التجارة الالكترونية
- جمع عدة إجراءات لتسهيل التسجيل وتقصير آجاله لإنشاء المقاولات.

في التصنيف العام لتعاطي الأعمال انتقلت موريتانيا من الرتبة 176 سنة 2015 إلى الرتبة 150 سنة 2018، ومنذ إقامة الشباك الموحد عام 2015 تم إنشاء 15.328 مقاولة من جميع الفئات القانونية.
وفي مجال التجارة عبر الحدود أدخلت تحسينات معتبرة لتقليص آجال التصريحات على مستوى الإجراءات الجمركية والمينائية.

♦ التمويل:

برمجت الحكومة عام 2019 مبلغ 200.000 دولار أمريكي لتمويل تنفيذ هذا التدخل وتساهم عدة مشاريع في دعم التحسين من مناخ الأعمال من بينها: (1) مشروع المدرسة النموذجية البحرية في نواذيبو؛ (2) مشروع حكامة القطاع العام؛ (3) مشروع دعم الحكامة والنمو الشامل؛ (4) مشروع المساعدة الفنية لمناخ الأعمال والمقاولة.

♦ التحديات، المعوقات، التحليلات

- يشكل غياب معطيات يوثق بها حول المقاولات عائقا أمام وضع سياسات فعالة لتنمية القطاع الخاص.
- غياب سجل تجاري مركزي.
- ضعف الحوار بين القطاع العام والقطاع الخاص الذي يمكن أن يكون قد تحسن بإنشاء مجلس أعلى للتحسين من مناخ الأعمال ولجنة فنية لمتابعة إصلاحات مناخ الأعمال سنة 2019
- الصعوبة في تسديد الضرائب (الإجراءات والمبالغ) لتوصيل الكهرباء والحصول على القروض وتسوية الإفلاس.
- غياب المنافسة الناتج أساسا عن كون الأسواق الخاصة تظهر نزاعات احتكارية.
- الرأس المال البشري ضعيف جدا.
- غياب إطار مؤسسي لمناخ الأعمال.

♦ الآفـــاق

في مجال العدالة:

- ستبدأ وزارة العدل 2019 في وضعية سياسة قطاعية للعدالة من أجل فعالية أكبر لتسيير المصالح.
- ستسمح مجموعة من الإصلاحات قيد الدراسة بتخصص المحاكم التجارية وبالفعل تجري الآن إجراءات المصادقة على قانون خاص يتضمن إنشاء وتنظيم وسير عمل المحاكم التجارية (محاكم التجارة، غرف تجارية في محاكم الاستئناف وفي المحكمة العليا).
- على المدى الطويل ستسمح إرادة السلطات الجدية في إدخال الإجراءات التجارية في النظام المعلوماتي من تقليص الآجال ومن تحسين جودة القضاء التجاري.

في مجالات الإصلاحات الأخرى الرامية إلى التحسين من مناخ الأعمال:

- إنشاء مجلس أعلى للتحسين من مناخ الأعمال ولجنة فنية لمتابعة إصلاحات مناخ الأعمال في فبراير 2019 لإشراك القطاع الخاص بصفة فعلية في إعداد ومتابعة إصلاحات مناخ الأعمال.

- وضع خلية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (إطار مؤسسي) وإعداد التوصيات والإجراءات العملية لمعالجة مشاريع هذه الشراكة بعد إصدار قانون يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص بتاريخ: 6 فبراير 2017.
- إعداد الحكومة ووكالاتها لعدد من الإصلاحات المهمة للتحسين من مناخ الأعمال: النصوص التطبيقية لمدونة المجال الحضري، والمراسيم التطبيقية لمدونة الحقوق العينية ورقمنة السندات العقارية وسندات الملكية والسجل العقاري في نواكشوط وفي باقي البلد إقامة شباك موحد لرخص البناء (بمقرر مشترك بين وزارتي الاقتصاد والإسكان) وتوفير البنك المركزي لمكتب استعلامات حول الإقراض ووضع حل للتصريح عن بعد يمكن دافعي الضرائب من التصريح بضرائبهم عن طريق الانترنت وحل يسمح بالتسديد عن بعد سيتم تطويره مستقبلا، وإزالة الطابع المادي عن إجراءات ترقيم وتسجيل الشركات في الشباك الموحد لإنشاء المقاولة ووضع شباك موحد عام للتجارة عبر الحدود يجمع الإجراءات الإدارية للميناء والجمارك، وتوفير مركز وطني للربط بالكهرباء.

♦ التوصيات

ينبغي أن تتواصل الجهود المقام بها قيد التنفيذ، بل ينبغي أن تعزز من أجل إعداد إحصائيات يوثق بها حول المقاولات والسير الفعال للمجلس الأعلى للتحسين من مناخ الأعمال لمتابعة إصلاحات مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الجبائية وتخفيف الضرائب وجعل ولوج البنى التحتية الضرورية لسير المقاولات سهلا (الكهرباء، الماء، إلخ). وتبسيط الإجراءات المصرفية وخفض نسب الفائدة ودعم المقاولات المتوسطة والصغرى في مواجهة المقاولات الاحتكارية وتعزيز كفاءات الموارد البشرية.

III.2.2. تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

♦ أهداف التدخل

الهدف من التدخل هو تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودفع التبادلات في مجال الأعمال ويتم إنجاز هذا الهدف من خلال تنفيذ الأنشطة التالية: (1) تعزيز قدرات الإدارات العمومية المكلفة بأهم الأدوار في الشراكة بين القطاع العام والخاص من جهة وقدرات غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية ومنظمات أرباب العمل الأخرى بما في ذلك اتحاديات صغار المنتجين والصناع التقليديين من جهة ثانية؛ (2) تطوير التعاون مع غرف التجارة الأجنبية لجلب استثمارات أجنبية مباشرة.

♦ الإنجازات

في إطار حصيلة 2018 يشار أساسا إلى إنشاء خلية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (إطار مؤسسي) وإعداد تعليمات وإجراءات عملية لمعالجة مشاريع هذه الشراكة، بعد إصدار قانون متعلق بالشراكة بين القطاع العام والخاص بتاريخ: 2017/02/06. زيادة على إنشاء هذه الهيئات يجدر التذكير بأن جميع الأنشطة التي قامت بها الحكومة التي أشير إليها أعلاه في جزء هذا التقرير المتعلق "بالتدخل الخاص بتسارع الإصلاحات المنفذة من تحسين من مناخ وممارسة الأعمال"، والتي ستؤثر بدون شك في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ودور القطاع الخاص في الاقتصاد الموريتاني.

♦ التحديات والمعوقات:

تتمثل التحديات من جهة في ضعف القدرة في الموارد البشرية والمالية للإدارة من أجل دعم القطاع الخاص وفي دور غرفة التجارة والصناعة والتجارة الموريتانية ومنظمات أرباب العمل الأخرى واتحادات صغار المنتجين والصناع التقليديين من جهة أخرى.

♦ الآفاق

- سيتم دعم الحوار بين القطاعين العام والخاص أكثر شمولا وتمثيلا للجهتين؛
- متابعة تحسين مناخ الاعمال والاستفادة من التجارب الناجحة بما في ذلك دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص طبقا لمتابعة منهجية ومنتظمة للنشاطات المدرجة في الفترة مع مواصلة الجهود.

♦ التوصيات

يجب الحفاظ على الجهود الحالية بل يجب دعمها من أجل تحسين القدرة في مجال المصادر البشرية والمالية للإدارة لدعم القطاع الخاص بصفة عامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يجب دعم قدرات غرفة التجارة والصناعة والزراعة في موريتانيا وغيرها من هيئات أرباب العمل بما فيها اتحاديات المنتجين الصغار والصناع وذلك من اجل إتاحة الفرص أمام هذه الهيئات لتساهم في الدعم النوعي لمنتسبيها في مختلف الميادين.

ويجب على غرفة التجارة ان تمنح عناية خاصة لتطوير التعاون مع غرف التجارة الاجنبية ليتسنى لها منح فرص التبادل المثمر للشركات لتتمكن من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

ومن المناسب كذلك دعم بعض الهيئات مثل نادى المقاولين الموريتانيين أو غرفة التجارة الفتية في موريتانيا واشراكها في مسار الاصلاح. ويتعين كذلك العمل على النهوض بروح المقاولة لدى الشباب والنساء.

III.2.3. ترقية قطاع صناعي قوي واحتوائي

♦ اهداف التدخل

يتمثل الهدف في تحضير تطور القطاع المالي من أجل ان يكون ملائما وشاملا في خدمة التنمية وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

♦ الانجازات

يتكون القطاع المالي في موريتانيا سنة 2018 من 18 مصرفا تعمل كلها منها سبعة تقدم خدمات اسلامية بحتة وثلاث شبكات وإحدى وعشرين مؤسسة تمويل صغيرة إضافة إلى المصالح المالية التابعة للبريد وصندوق للإيداع والتنمية و17 وكالة للتأمين ونظامين للضمان الاجتماعية.

وقد شهدت شبكة الوكالات المصرفية افتتاح 51 وكالة خلال سنة 2018 لتنتقل من 221 نهاية 2017 إلى 272 مع نهاية 2018 وتغطي جميع عواصم الولايات واغلب المقاطعات. ووصلت نسبة المصرفية إلى أكثر من 30% ليشمل المنتسبين لمؤسسات التمويل الصغيرة.

وعرف قطاع التمويلات الصغيرة خلال سنة 2018 انشاء 6 هيئات تمويل صغيرة من 5 من الفئة ب. وتعمل كل شبكات التمويل الصغيرة الثلاثة في جميع الولايات. ويظهر هذا القطاع حسما للاعتمادات يقدر ب 0.4 مليار اوقية جديدة وهو ما يمثل ارتفاعا قدره 11 % مقارنة مع 2017. وشهدت ايداعات المؤسسات المالية الصغيرة خلال سنة 2018 ارتفاعا قدره 13% مقارنة مع 2017 نتيجة افتتاح مؤسسات جديدة والزيادة الملاحظة على مستوى صناديق القرض والادخار.

هذا بالإضافة إلى التقدمات التالية:

- تطورت القروض التي تمنحها البنوك للقطاع الخاص خلال سنة 2018 بنسبة 17,8% مقابل 8,8% سنة 2017 ودعم الاقتصاد بـ67 مليار اوقية جديدة خلال سنة 2018 مقابل 57 مليار سنة 2017؛
- إيجاد صيغة جديدة لنسب الفائدة الخاصة بالتسهيلات المتعلقة بالودائع والديون المصرفية مع إعطاء الأولوية لأذونات الخزينة أو أذونات البنك المركزي.
- مرونة السياسة النقدية من خلال خفض نسبة الفائدة المركزية من 9% إلى 6.5% وذلك من اجل تقريبها من نسبة الفائدة في السوق وجعلها أكثر فعالية؛
- مرونة وتحسين طرق المعاملات بالعملات الاجنبية في سوق الصرف؛
- إعداد خطة عمل لتنمية السوق المصرفي البيني؛
- المصادقة على قانون جديد يتضمن تنظيم مؤسسات القرض طبقا للمعايير الدولية؛
- المصادقة على قانون جديد يتضمن النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني وسيتم بموجب هذ القانون انشاء هيئات للاستقرار والتسوية تسمح بوضع قواعد للرقابة المعززة ومسار لحل مشاكل البنوك التي تعانى من مصاعب وعصرنة القطاع المالي؛
- توسيع إشراف البنك المركزي ليشمل التأمينات وصندوق الإيداع والتنمية وشركات الدفع؛
- إصدار قانون حول النظام الوطني للدفع؛
- مشروع إعداد استراتيجية وطنية للدفع؛
- استحداث مكتب للقروض؛
- تم اعتماد تعليمة جديدة حول تشكيلة الأموال الخاصة والمتطلبات ذات العلاقة في شهر مارس 2018، وهي معتمدة من قواعد بازل ونصت على زيادة رأس المال والحد الأدنى من الأموال الذاتية لكل بنك لتكون في حدود مليار أوقية جديدة؛
- وضع آلية لنقل البيانات عن بعد ما بين البنوك لحل المشاكل ذات العلاقة بتباطؤ الإجراءات وثقلها والمخاطر ذات العلاقة بتخزين ومناولة البيانات؛
- وضع برمجيات «مركزية المخاطر» التي تعزز جميع استخدامات القروض المقدمة على مستوى مختلف الوكالات المصرفية المتواجدة على امتداد التراب الوطني؛
- طبقا للاستراتيجية الهادفة إلى وضع منصات تكنولوجية عصرية جديدة، أطلق البنك المركزي خلال سنة 2018 مشروعا كبيرا لدعم عصرنة البنية المالية التحتية في موريتانيا؛

- قام البنك المركزي بتقييم وطني للأخطار في مجال تبييض الاموال وتمويل الارهاب على مستوى جميع قطاعات النشاطات المعنية؛
- قام البنك المركزي بحملة لمحاربة التحويل الغير مشروع للأموال وهو ما أدى إلى توقيف أكثر من 1000 نقطة تحويل غير مرخصة؛
- مراجعة القانون المتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتلاءم مع التطورات والقواعد الدولية وخاصة توصيات "الكافي"؛
- وضع بوابة، تم الشروع ببعض مكوناتها، للسماح بتخطيط وتسيير عمليات التفتيش؛
- مواصلة تطوير خدمات شبكة التجمع المصرفي للنقديات والمعاملات الالكترونية "جيمتل".

♦ التحديات والفرص

التحديات

- غياب سوق مالي يسمح بتعبئة مصادر كبيرة يمكن استخدامها لتمويل القطاعات الانتاجية؛
- وجود قطاع غير مصنف للتبادل وقطاع غير مصنف للأموال والخدمات؛
- الهشاشة في مجال خطر تبييض الاموال وتمويل الارهاب؛
- الهشاشة في مجال الاخطار الفنية والامنية.

الفرص

- استقرار المحيط السياسي الداخلي؛
- الملاءمة الجيدة للمتطلبات المتعلقة بتسيير السياسة النقدية والاشراف المصرفي وتطوير نظم التسديد.
- الاستقرار النقدي، أسعار العملات والسيطرة على ضغوط التضخم؛
- تطوير العلاقات مع الشركاء في مجال التنمية؛
- آفاق اقتصادية ملائمة من شأنها دعم نوعية السندات وتصفية البنوك؛
- التقدم التكنولوجي (بلوكاين، سويفت)؛
- صفقات مالية في طريق النمو.

♦ الآفاق

- دعم الاستقرار المالي والسيطرة على ضغوط التضخم؛
- تعزيز الوضعية المالية للقطاع ودوره في مجال تمويل الاقتصاد الوطني وترقية الوساطة المالية؛
- تعزيز الحكامة الشاملة للقطاع؛
- دعم قدرات الفاعلين في القطاع؛
- تطوير وعصرنة نظم الدفع؛
- متابعة الجهود في مجال محاربة تبييض رؤوس الاموال وتمويل الإرهاب.

III.2.4. تطوير الاستثمار الخصوصي والاستثمارات الاجنبية المباشرة

♦ اهداف التدخل:

يتمثل الهدف من الأن وإلى غاية 2020 في وضع جملة من الاجراءات للحث على تشجيع المستثمرين الوطنيين على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة إلى موريتانيا.

وينتظر من النشاطات التالية أن تسهم تحقيق هذا الهدف: (1) تعبئة الدعم الضروري لظهور شركات تنافسية موريتانية وتنصيب شركات اجنبية في موريتانيا؛ (2) الرفع من جذب لاقتصاد الموريتاني للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال تطوير نظام للمعلومات يسمح بالاطلاع على المخزون الاقتصادي للبلاد.

♦ حصيلة التنفيذ

تساهم اغلبية النشاطات المسجلة في المداخلات الاخرى من هذه الورشة في بلوغ هدف هذه المداخلة وذلك بفضل تداخل تنمية الاستثمارات الخاصة من جهة والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ ممارسة الاعمال وتعزيز الشراكة العمومية الخصوصية وشمولية القطاع المالي وخلق شركات صغيرة ومتوسطة.

وقد ارتفعت المداخيل الصافية للاستثمارات المباشرة الاجنبية خلال سنة 2018 إلى 27.6 مليار اوقية جديدة مقابل 21 مليار اوقية جديدة سنة 2017 أي ارتفاع بنسبة 31.1%.

ومقارنة مع الناتج المحلي الاجمالي فقد سجلت زيادة للاستثمارات المباشرة الاجنبية نسبة 14.7% خلال سنة 2018 مقابل 12% سنة 2017[5].

III.2.5. تشجيع انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة

♦ الأهداف

استكمالا للنشاطات التي تم القيام بها من اجل تحسين مناخ الاعمال ودفع القطاع الصناعي فإن الهدف هنا هو خلق نسيج من الشركات الصغيرة والمتوسطة التنافسية والمتنوعة وهو ما يشكل شرطا اساسيا لمحاربة البطالة. ويمكن تحقيق الهدف من خلال تنفيذ النشاطات التالية: (1) هيكلة القطاع غير المصنف والحد من هشاشة التشغيل في هذا القطاع؛ (2) زيادة عرض الخدمات أمام اصحاب المشاريع لتشمل أكبر تغطية جغرافية زيادة على المراكز الحضرية.

♦ حصيلة التنفيذ

يصطدم خلق الشركات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها بوجود مكثف للشركات غير المصنفة في القطاعات الاقتصادية من جهة واستحواذ المؤسسات الخصوصية أو العمومية الكبرى على الخدمات والكفاءات المتاحة للمقاولات الممنوحة للشركات.

وهكذا فإن كل النشاطات المبينة أعلاه في الحصيلة المتعلقة بمختلف التدخلات في هذه الورشة ستكون في صالح خلق شركات صغيرة ومتوسطة إذا كانت كل هذه النشاطات تهدف إما إلى محاربة التنافس غير المشروع أو إلى تعدد الخدمات لصالح الشركات في المجال الجبائي أو المالي.

[5]- البنك المركزي: التقرير السنوي 2018

♦ الآفاق

إضافة إلى هذه النشاطات ذات الطابع العام فإنه على موريتانيا أن تتخذ إجراءات تستهدف بصفة خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة وذلك بفضل المخزون الذي تحتويه في مجال النمو وخلق الوظائف. وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة 80% من شركات القطاع المصنف حتى ولو كانت الشركات الكبيرة تنتج الجزء الكبير من الثروة الوطنية. ويعني هذا مضاعفة الجهود من اجل تحسين النفاذ إلى القرض من خلال مراجعة القانون وتطوير تطبيق مسطرة العجز عن الوفاء.

III.3. البنى التحتية لدعم النمو

III.3.1. توفر الطاقة بأسعار معقولة

♦ أهداف التدخل

سبيلا إلى ضمان توفير الكهرباء بأسعار مناسبة للوحدات الاقتصادية تسعى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى التحسين من خدمات الأعمال من خلال توسعة ونوعية الشبكة وتنوع مصادر انتاج الكهرباء مع اعطاء الاولوية للطاقات المتجددة (الشمسية والهوائية بصفة خاصة) مع مواصلة البحث عن الفعالية في مجال الطاقة.

ومن المتوقع اجراء تحسين كبير في: (1) حصة الطاقة المتجددة في باقة الطاقة الوطنية؛ (2) نسبة الانارة في الوسطين الحضري والريفي؛ (3) نظام النقل.

♦ الانجازات

تطبيقا لهذا التوجه ومن أجل بلوغ الاهداف المرسومة تركزت جهود القطاع في مجال الكهرباء بصفة اساسية على تنفيذ المشاريع التالية:

- بناء شبكة كهربائية وطنية عالية الطاقة تسمح بتلبية حاجة مراكز الاستغلال الرئيسية وتمكن من دفع كميات كبيرة من الطاقة المتجددة؛
- بناء محطة توليد الطاقة الهوائية بقدرة 100 ميغاواط في بولنوار تهدف إلى زيادة حصة الطاقة المتجددة
- تطوير شبكة توزيع القدرة المتوسطة سبيلا إلى إنارة المناطق الرئيسية في البلاد و/أو القضاء على المحطات الحرارية المعزولة؛
- الرفع من مستوى وسعة شبكات التوزيع في نواكشوط وعواصم المقاطعات.

ومن جهة أخرى واصل القطاع النشاطات المتعلقة بتنفيذ مشاريع الطاقة العالية 225: (1) نواكشوط- انواذيبو؛ (2) نواكشوط- ازويرات؛ (3) نواكشوط- السينغال؛ (4) نواكشوط- كيفة – مالي.

هذا بالإضافة إلى المشاريع التالية: (1) الربط بشبكة منظمة استثمار نهر السينغال (خط 90 KV الاك – بوغى، خط 33 KV بوتلميت صنكرافة)؛ (2) خط 33 KV سيلبابى – كيفة؛ (3) مشروع افطوط الشرقي (خط 90 KV سيلبابي – امبود و300 كلم خطوط متوسطة القدرة في افطوط؛ (4) حلقة القدرة المتوسطة في كيهيدى –سيلبابى – امبود؛ (5) المحطات الهوائية الهجينة على الشاطئ.

أما فيما يتعلق بالربط بالكهرباء فإنه يجري الآن تشييد المركز الوطني للربط التابع للشركة الموريتانية للكهرباء وسيبدأ عمله خلال الأشهر الاولى من سنة 2019.

وقد تم تجميع الهياكل الداخلية التي تهتم بمجال الربط في شباك موحد في الشركة الموريتانية للكهرباء ويجب ان يمر كل طلب ابتداء من الآن بهذا الشباك الموحد.
وفي الوقت الراهن فإن نسبة 42% من السكان استفادت من الكهرباء خلال سنة 2018 (مؤشر 7.1.1 من الهدف رقم 7.1).
وعلى مستوى هدف التنمية المستدامة 2.7 المتعلق بزيادة حصة الطاقة المتجددة من باقة الطاقة فإن الاستهلاك النهائي للطاقة وصل إلى نسبة 42% من الطاقة المتجددة.

♦ التمويل

بلغت التمويلات المعبأة خلال سنة 2018 ما مجموعه 5.380,23 مليون اوقية جديدة من أصل 39.321 مليون اوقية جديدة للفترة 2018-2020.

♦ الآفاق

يتعلق الامر بالنسبة لسنة 2019 وما بعدها بمتابعة الجهود التي تم القيام بها في القطاع والهادفة إلى زيادة العرض وتحسين النفاذ وتنويع الطاقة المستخدمة وتخفيض الاسعار.

- فيما يتعلق بالربط بالكهرباء سيبدأ المركز الوطني للربط التابع للشركة الموريتانية للكهرباء عمله في شهر مارس 2019. وهو مزود بنظام SCADA ويسمح بالإشراف والتسيير والتدخل في وقت قياسي في شبكة توزيع الكهرباء في نواكشوط؛
- وفي مجال الانتاج في شبكة الربط يتواصل خلال السنة 2019 بناء محطة بولنوار الهوائية بسعة 100 ميغاواط والسد الهيدروكهربائي في اكوينا 144 ميغاواط (الحصة 48 ميغاواط) هذا من جهة ومن جهة أخرى سيتم تزويد القطاع بخطة استثمار، قيد الدراسة، تتعلق بقائمة مشاريع تضم 3 محطات هجينة (تجكجة، باسكنو، جكني) أسوة بنموذج كيفه.
- وفي مجال التوزيع يضم نفس المخطط دراسة لمجموعة من مشاريع خطوط القدرة المتوسطة والواطئة، موزعة على امتداد التراب الوطني. ومن هذه المشاريع استفادت حلقة كيهيدى - سيلبابى – امبود من تمويل من الصندوق الكويتي وستبدأ مناقصته في بداية 2019 . ومن جهة أخرى تتواصل خلال سنة 2019 اعمال إنارة مثلث الامل (افطوط الشرقي) التي انطلقت سنة 2018 هذا بالإضافة إلى تزويد المساحات الزراعية على طريق روصو- بوغى بالكهرباء. كما سيتم خلال نفس السنة اكمال مشروع الربط بشبكة منظمة استثمار نهر السينغال (خط 33 KV بوتلميت – صنكرافه و90 كيلوفولت بوكي - ألاك).
- وفي مجال النقل يتواصل هدف تزويد البلاد بنظام عصري للتوزيع من شانه تسهيل نقل الكهرباء إلى مراكز الاستهلاك الرئيسية في البلاد كما سيسمح بتبادل الطاقة مع الدول المجاورة وذلك من خلال وضع الخطوط التالية والتي هي قيد التشييد او ابرام صفقاتها: خط عالي القدرة في الشمال يربط نواكشوط بنواذيبو وخط عالي شمال شرقي يربط نواكشوط بالزويرات مرورا باكجوجت وأطار وخط جنوبي يربط نوكشوط بدكار وخط آخر شرقي يربط كيفة بالطينطان مع ربط الطينطان – خاي؛
- ستشهد سنة 2019 اكتمال دراسة الجدوائية لخط الشامي – اكجوجت.

III.3.2. تعزيز البنى التحتية للنقل

♦ اهداف التدخل

سيتركز الهدف في مجال البنى التحتية للنقل على تزويد البلاد وبصفة تدريجية بالبنى التحتية الضرورية ونظام للتسيير والصيانة المحكمين.

♦ الانجازات

سبيلا إلى تحقيق هذه الهدف تمت برمجة بعض النشاطات في مجال بناء البنى التحتية للنقل وتحسين انظمة التسيير والصيانة من أجل فك العزلة عن مناطق الانتاج على المستوى الوطني وشبه الجهوي والجهوي والدولي وزيادة التنافس الاجمالي في الاقتصاد الموريتاني مع احترام المعايير البيئية ومشاكل النوع اثناء الدراسات والاستغلال والبنى التحتية والتجهيزات طبقا للتشريعات الوطنية.

تم خلال السنوات الثلاث الاخيرة القيام باستثمارات هامة في مجال البنى التحتية الطرقية والموانئ والمطارات وذلك من اجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين تغطية مجموع البلاد بالبنى التحتية في مجال النقل.

تمثلت حصيلة القطاع في الفترة ما بين 2016-2018 في اكتمال اشغال البنى التحتية التالية:

- إعادة تأهيل طرق نواكشوط- اديني (50كم) والعيون –كوكي (15 كم)؛
- اكتمال اشغال الطرق: بانكو – باسكنو (137 كلم) كوندل – مقامة (66 كلم) تواجيل –شوم (50 كلم) أطار ازويرات (108كلم) النعمة – بانكو (63 كلم) امات لعكاريش – آمرج (47 كلم)؛
- تشييد الشبكة الطرقية: كيهيدى (4 كلم) ونواكشوط (13 كلم)؛
- بناء وتوسعة الشبكة الطرقية في نواكشوط بمناسبة قمتي الوحدة الافريقية (23 كلم) والجامعة العربية (40 كم)؛
- إعادة تأهيل مطاري النعمة وكيفه؛
- بناء موقف للطائرات في مطار أم التونسي؛
- مطابقة مطارات ام التونسي وأطار ونواذيبو للمواصفات الدولية؛
- بناء وتجهيز ميناء تانيت.

إضافة إلى هذه البنى التحتية التي اكتملت هناك مشاريع اخرى قيد التنفيذ منذ 2018:

- طرق: النعمة – آشميم (30 كلم) الطرق الوطني رقم 1، بنشاب – الطريق الوطني رقم 4 (138 كلم) ، ازرافية- تامشكط (90 كلم) ، باسكنو –فصالة (63 كلم) لبحير –العين الصفرة (82 كلم) ، اعوينات ازبل –جكني (85 كلم) المذرذرة –الركيز (55 كلم) ، كيهيدى – كوندل (57 كلم)، كيفة – بومديد (108كلم) راس طارف- لبحير (121 كلم)؛
- إعادة تأهيل الطرق: نواكشوط – روصو (مقطعان 122 و25 كلم) ، العيون - كوكي الزمال (30 كلم)؛
- شبكة طرق جامعة نواكشوط (23كلم)؛
- تشييد مطار بير ام اكرين؛
- اشغال بناء ميناء انجاكو.

♦ نمو القطاع

إضافة إلى دوره في دعم القطاعات الواعدة، سجل قطاع النقل نموا حقيقيا بنسبة 13.2% من قيمته المضافة خلال سنة 2018 بعد ان استرجع نسبة (5.2%) سنة 2017 من الثغرات الملاحظة في سنة 2016 بنسبة (4.2%).

الرسم البياني 11: نسبة النمو والوزن النسبي لقطاع النقل

المصدر: م ع لتوقعات التحليل الاقتصادي / م. ع. للدراسات والإصلاحات / وزارة الاقتصاد

♦ التمويل

وصل التمويل المعبأ سنة 2018 لإنجاز هذه المشاريع إلى 5.379,5 مليون اوقية جديدة في حين كان الغلاف المالي الاجمالي المخصص للفترة 2018-2020 هو 9.999,5 مليون اوقية جديدة

♦ التحدي الأكبر

تعتبر نوعية صيانة البنى التحتية من أكبر التحديات التي واجهها القطاع على الرغم من تزايد حركة المرور وعدد حوادث الطرق. ولا تزال نوعية الطرق في موريتانيا دون مستوى الطرق في الدول الافريقية في جنوب الصحراء والدول ذات الدخل المحدود.

♦ آفاق قطاع النقل

ستتواصل الورشات التي هي قيد الانجاز أو التأهيل. ومن المتوقع تحسين نظام صيانة الطرق بشكل كبير على المدى القصير عبر تفعيل الصندوق الخاص بالطرق لدعم التمويل وتحسين البرمجة عبر تعزيز مكتب تسيير الطرق.

♦ التوصيات:

من الضروري اخذ العقبات التي تواجه انشاء واستغلال البنى التحتية في الحسبان وبصفة خاصة تعبئة التمويلات التي لا تزال تعتريها الصعوبات وتوفير المصادر البشرية المختصة لتنفيذ واستغلال الاستثمارات.

III.3.3. تطوير قطاع المياه

♦ الاهداف

الهدف الاستراتيجي هو الاستفادة من الماء وخدمات الصرف في جميع مناطق الانتاج مع الاخذ في الحسبان الحاجة إلى استغلال المقدرات الاقتصادية لكل منطقة وذلك بأسعار مناسبة للمنتجين.

أما هدف التدخل: ارتفاع نسبة الاستفادة في الوسط الريفي وشبه الحضري في المناطق التي يزيد سكانها على 150 نسمة إلى نسبة 100% ونسبة ربط المناطق التي يزيد سكانها على 600 ساكن إلى 100%. وفي الوسط الحضري ارتفاع نسبة الارتباط إلى 100% والحد من الخسائر الفنية إلى اقل من 20%.

♦ انجازات قطاع المياه والصرف الصحي

النفاذ إلى الماء

ساهمت جهود الحكومة وشركائها في التحسين من نسبة النفاذ إلى الماء الصالح للشرب من 62.1 % سنة 2015 إلى 70% سنة 2018 وهو ما يقاس بأعداد السكان الذين يستفيدون من خدمات التزويد بالماء الصالح للشرب الذي يدار بطريقة آمنة وصحيحة (مؤشر هدف التنمية المستدامة 6.1.1). وتهدف الجهود التي سيتم ذكرها لاحقا إلى ضمان النفاذ الشامل والمتساوي إلى الماء الصالح للشرب بأسعار مناسبة في حدود 2030 (الغاية 6.1)

وفي مجال نشر المعرفة والتعبئة والمتابعة وحماية مصادر المياه تجدر الاشارة إلى انه تم انجاز دراسات لتوفير المياه السطحية (100 موقع) ودراسات جدوى شبكات توزيع المياه الصالحة للشرب (باكاو –لوبيل وسيفة) كما تم انجاز دراسة هيدروجيولوجية وجيوفيزيائية (73 موقع) إضافة إلى انجاز 89 حفر استغلال لتوفير مصادر مائية إضافية.

ومن أجل التحسين من النفاذ إلى الماء الصالح للشرب تم انجاز المشاريع والبرامج التالية:

- تجهيز نقاط الماء بالطاقة الشمسية ومحطات للضخ في مناطق اعويفيه، العاكر انتوجي بوطلحاي وعين الرضى؛
- دعم شبكات توزيع الماء الصالح للشرب في مدن كرو وأوجفت والعيون (شركة المياه) وتنبدغه وونكرالكيداد ودار العافية وأفجيجير (المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي)؛
- مشروع آفطوط الشرقي انطلاقا من سد فم لكليته لتزويد أكثر من 465 منطقة بالماء الصالح للشرب (الجزءان 1 و4)؛
- مشروع الظهر (مدن النعمة وتمبدغه)؛
- البرنامج الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي في ولايات غورغول ولبراكنة وتكانت لصالح مجموعة من السكان تقدر ب 120.000 ساكن: 46 بئر للاستغلال تم إنجازها، 10 شبكات لتوزيع المياه الصالحة للشرب تم تأهيلها 9 شبكات للتزويد بالمياه الصالحة للشرب تم اكتمالها 8 محطات رعوية و21 بئر تم انجازها؛
- مشروع 5 ولايات (الحوضين العصابة غورغول وغيدي ماغا) لصالح 105.000 نسمة في 48 منطقة: 46 بئر استغلال تم انجازها؛
- مصنع لتحلية مياه البحر في نواذيبو: اكتملت اشغال المرحلة الأولى (5.000 متر مكعب يوميا)؛
- برنامج المياه والصرف الصحي: جرى تشغيل المنشآت وتسييرها من طرف المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي: (1) إنجاز 4 شبكات توزيع الماء وتجهيزها بالطاقة الشمسية في كوركول وكيدي ماغا؛ (2) إنجاز 12 شبكة توزيع الماء وتجهيزها بالطاقة الشمسية في الحوضين؛ (3) إنجاز 30 نقطة ماء مجهزة مزودة بتجهيزات للطاقة الشمسية والمركبة على آبار يدوية في لبراكنه وكوركول؛

- برنامج وكالة ترقية النفاذ الشامل للخدمات الذي يتدخل حاليا في 157 منطقة داخل البلاد: اكتملت اشغال انجاز وإعادة تأهيل شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب في 79 منطقة و13 بئر استغلال خلال سنة 2018؛
- اكتمال اشغال مشروع التزويد بالمياه في كبمي وتاشوط انطلاقا من حقل بوحشيشه؛
- مشروع دعم التزويد بالمياه الصالحة للشرب في كيفة: الاشغال الآن متقدمة في حدود 70%؛
- مشروع التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الشمال: تم اعداد دراسات؛
- المياه الرعوية: دعم الثروة الحيوانية 2017-2018: انجاز 14 بئر استغلال و10 محطات رعوية مجهزة بالطاقة الشمسية و8 محطات رعوية وحوضين لتخزين مياه الامطار تم انجازها من طرف البرنامج الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي.

النفاذ إلى الصرف الصحي

الصرف الصحي في الوسط الريفي: سجل «الصرف الصحي الذي يسيره المجتمع المحلي» النشاطات التالية:

- البرنامج الوطني المندمج لصالح قطاع المياه في الوسط الريفي (ولايات غورغول، البراكنة، تكانت): انجاز 78 مجموعة من المراحيض العمومية (مدارس، مراكز صحة، وأسواق) والصرف الصحي العائلي في 140 قرية مع الاستفادة من صرف صحي محسن لمجموعة من السكان تقدر ب 110.000 نسمة؛
- مشروع خمس ولايات (الحوضين العصابة وغورغول وغيدماغا): مراحيض اسرية تم بناؤها وتم التوصل إلى 50% من هذه الاهداف؛
- مشروع آفطوط الشرقي: وصلت نسبة تقدم الاعمال إلى حوالي 35% مع الاستفادة من الصرف الصحي المحسن لصالح 120.000 نسمة؛
- برنامج الصرف الصحي المحسن لصالح مجموعة من السكان تقدر بـ120.000. وتم خلال سنة 2018 انطلاق ما يقارب ستين منطقة وانطلقت اشغال متابعة تأهيل مناطق قديمة تابعة للمشروع.

الصرف الصحي في الوسط الحضري:

- مشروع شبكة صرف مياه الأمطار في مدينة نواكشوط: اكتمل خلال سنة 2018 بمبلغ قدره حوالي 45 مليون دولار امريكي؛
- صرف المياه المستعملة في مدينة نواكشوط: تم انجاز دراسة تحيين المخطط الرئيسي للصرف الصحي في نواكشوط؛
- المخططات الرئيسية للصرف الصحي: تم اعدادها في تسع ولايات: نواكشوط، نواذيبو، روصو، كيهيدى، اكجوجت، كيفه والنعمة والعيون وتمبدغه.

حكامة القطاع

من الجدير بالذكر هنا الاشارة إلى إعداد الاستراتيجيات التالية: (i)استراتيجية جديدة لتسيير التزويد بالمياه الصالحة للشرب من طرف المكتب الوطني لخدمات الماء في الوسط الريفي الذي يهدف إلى إعادة التوازن المالي للمكتب من خلال ضمان استدامة خدمات المرفق العمومي كما وكيفا مع الاحتفاظ بالأسعار المناسبة في الوسط الريفي؛ (ii) انجاز المخططات الرئيسية الجهوية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب في ولايات غورغول غيدي ماغا والعصابة في إطار مشروع 5 ولايات. ويفصل المخطط الرئيسي اهداف الاستراتيجية الوطنية القطاعية لسنة 2030 ومخططها القطاعي الاستثماري.

♦ تمويل قطاع المياه والصرف الصحي

وصلت تمويلات مشاريع القطاع لسنة 2018 المسجلة في برنامج الاستثمارات ذات الاولوية والتي تم تنفيذها خلال سنة 2018 إلى 3.051,42 مليون اوقية جديدة من أصل غلاف يبلغ 7.066,38 مليون اوقية جديدة للفترة 2018-2020. هذا بالإضافة إلى التمويلات المقدمة من طرف مختلف الشركاء لصالح القطاع والتي لم تسجل في برنامج الاستثمارات ذات الاولوية.

♦ الآفاق

شملت البرمجة المشاريع والنشاطات التالية:

النفاذ إلى الماء:

- اكتمال مشروع شبكة التوزيع في نواكشوط وانطلاق مرحلة ثانية من مشروع التوزيع في نواكشوط مكونة من 4 أجزاء؛
- مواصلة تنفيذ لبرنامج الوطني المندمج لقطاع المياه في الوسط الريفي في ولايات غورغول والبراكنة وتكانت؛
- متابعة اشغال مشروع الظهر (العيون وجكني افطوط الشرقي)؛
- التزويد بالمياه الصالح للشرب: 81 وحدة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب في خمس ولايات وانطلاقة المرحلة الثانية من البرنامج في الحوضين 150 وحدة للتزويد بالمياه الصالحة للشرب قيد الانجاز (وكالة ترقية النفاذ الشامل للخدمات) 20 في ولايات الترارزة وغيدى ماغا و50 وحدة وتجهيز 30 نقطة ماء بالطاقة الشمسية بتمويل من الدولة وتعزيز التزويد بالمياه الصالحة للشرب في كيفة انطلاقا من حقل النكات.
- إنجاز آبار: 30 بئرا للاستغلال مجهزة بالطاقة الشمسة و80 إضافية في إطار البرنامج التعاقدي بين الدولة والشركة الوطنية للحفر والآبار؛
- الدراسات: 100 حوض لتخزين المياه للاستخدامات المتعددة سد طرف المحرود في الطينطان وأمن واستدامة التزويد بالمياه الصالحة للشرب في مدينة كيفه؛
- تعزيز حقل بولنوار.

النفاذ إلى الصرف الصحي

- سيتم التحسين من نسبة التغطية في مجال الصرف الصحي في الوسط الريفي وشبه الحضري من طرف مكونة الصرف الصحي في عدة مشاريع في الوسط الريفي (آفطوط الشرقي ومشروع خمس ولايات) وسيتم دعم بناء ما يناهز 15.000 مرحاض أسري وأكثر من 400 مرحاض عمومي في المدارس والمراكز الصحية. الولايات المعنية هي الحوضين العصابة وغورغول وغيدى ماغا؛
- يتواصل البحث عن تمويل مكونة الصرف الصحي للمياه المستعملة في نواكشوط؛
- إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي في مدينة روصو؛
- متابعة ضخ المياه الراكدة على مستوى المناطق المنخفضة في نواكشوط.

حكامة القطاع

من المقرر في هذا الإطار: (1) المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمعايير التدخل للنفاذ المستدام إلى الماء والصرف الصحي في افق 2030؛ (2) مراجعة الإطار الشرعي والتنظيمي للقطاع من أجل الملاءمة مع المضمار الجديد والاصلاحات الاخيرة والتطورات التشريعية؛ (3) انطلاقة مشروع الحكامة وهو قيد التحضير ويهدف إلى تعزيز قدرات القطاع.

III.3.4. تشجيع الإبداع والتقنيات الجديدة

♦ أهداف التدخل:

أهداف التدخل هي: (1) وضع نظام وطني للابتكار وتحرير أفكار ومبادرات الابتكار لصالح التنمية الشاملة؛ (2) ضمان تطوير البنى التحتية للاتصالات وتقنيات الاعلام؛ (3) رفع مستوى النظم التشريعية والمؤسسية للمجتمع الموريتاني والاعلام وقطاع الاتصالات.

يرتبط جزء من أنشطة هذا التدخل مباشرة بالتدخل المتعلق بتطوير الخدمات الالكترونية في الادارة التي تتضمنها ورشة «تحولات الإدارة العمومية».

♦ حصيلة الانجازات خلال سنة 2018

- تعزيز قدرات الجهات المخاطبة في القطاعات الوزارية في الميادين التالية: سياسات الاقتصاد الرقمي وسياسات الامن السبراني وقواعد البيانات المفتوحة والانتقال نحو المدن الذكية من خلال استخدام انترنت واستيراتيجية الحكومة الالكترونية ومؤشرات قياس الحكومة الالكترونية وخلق حواضن تكنولوجية؛
- الرفع من مستوى الإطار التشريعي للحكامة والبيئة المناسبة في الرقمنة والادارة الالكترونية اللامادية: (1) الاصلاحات القانونية والتنظيمية في قطاع الاتصالات الحديثة؛ (2) دعم الثقة في الاقتصاد الرقمي، وتم إعداد الاستيراتيجية الوطنية للأمن السبراني؛
- في مجال الانجازات المادية: (1) تم تطوير العديد من البوابات والمواقع الالكترونية من بينها بوابه تسيير المسابقات لصالح اللجنة الوطنية للمسابقات؛ (2) أكثر من 800 كم من الكابلات الألياف البصرية تم وضعها في إطار مشروع الربط الوطني؛ (3) تشجيع إقامة مركز استقطاب للتقنيات الحديثة والدعم الفني لقيام وحدة لدعم خلية «مشروع مبادرة صنع في موريتانيا» وهي مكلفة بتحديد المشاريع في مجال التقنيات الجديدة.

ومن المتوقع ان تستقبل مواقع الدولة على الانترنت 3.000 زائر شهريا. وبالمقابل توجد مصلحة واحدة للأمن المعلوماتي تابعة للإدارة العامة للتقنيات الجديدة. أما فيما يتعلق بالانترانت الحكومي فهو مكون من 40 كلم من الألياف البصرية ومن اتصالات وروابط BLR لعشر إدارات تربط جزءا كبيرا من الإدارات في نواكشوط بخمسين موقع مشارك في الانترانت.

♦ تمويل التقنيات الجديدة

خصص مشروع الربط الوطني (WARCIP) غلافا ماليا قدره 45 مليون اوقية جديدة لتمويل نشاطات هذا القطاع خلال سنة 2018 وهو مقتطع من المبلغ التقديري 2018 -2020 الذي يصل إلى 373,97 مليون اوقية جديدة.

♦ الآفاق

- تغطية المناطق التي لم يشملها نظام GSM والانترنت وذلك في إطار النفاذ الشامل إلى خدمات الاتصال الالكترونية وتنفيذ استراتيجية لتشجيع السرعة الفائقة والنفاذ الشامل؛

- التحضير لإدخال السرعة الفائقة للنقال (الجيل الرابع) وذلك للانتقال إلى خدمات أسرع أي من نسبة 0.2% إلى 20% والشريط الناقل الدولي لكل مستخدم من مستخدمي الانترنت بحيث ترتفع السرعة من 3.2% إلى 32 كيلوبايت / ثانية.
- البحث عن تمويل مشروع تأمين ربط الانترنت الدولي عن طريق الكابل البحري من خلال بناء رابط نحو هذه الوحدة وبناء محطة لاستقبال الاتصالات؛
- إطلاق دراسة جدوائية برنامج الحكومة الالكترونية الذي يسمح بالقيام بأهم التدابير الإدارية عن طريق الانترنت وبرقمنة وسائل الدفع في القطاع العمومي وحماية بيانات الادارة وذلك من أجل أن تكون التقنيات الحديثة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية؛
- التحضير لبناء مركز بيانات جديد في نواكشوط تابع لمشروع WARCIP، يسمح بتوفير مناخ مناسب لإيواء تطبيقات الاقتصاد الرقمي؛
- البحث عن تمويل لمد شبكة ألياف بصرية بطول يزيد على 4.000 كلم إضافة إلى المقاطع المبرمجة في إطار مشروع WARCIP وذلك من اجل إنجاز شبكة متكاملة من الالياف داخل البلاد.

IV. المرتكز الاستراتيجي 2: راس المال البشري والخدمات الاجتماعية

IV.1. الرفع من النفاذ ونوعية التعليم والتكوين المهني

يتمثل هدف الورشة في تسريع تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير قطاع التعليم سبيلا إلى ترقية تعليم نوعي مناسب وفعال يخدم الجميع طبقا للطلب الاجتماعي ويستجيب لحاجيات الاقتصاد في مجال اليد العاملة المؤهلة قوامها الإنصاف.

تتضمن هذه الورشة ست تدخلات: (1) توفير تعليم قاعدي للجميع لمن يقل عمره عن تسع سنوات ويقوم على التعليم ما قبل المدرسي الموسع والجيد؛ (2) تطوير النفاذ إلى التعليم الثانوي ونوعيته؛ (3) التحسين من النفاذ ونوعية وفعالية التعليم العالي؛ (4) تطوير التكوين الفني والمهني؛ (5) ترقية التعليم الاصلي ومحاربة الامية؛ (6) التحسين من حكامة القطاع التربوي.

IV.1.1. تعليم قاعدي للجميع وتعليم ما قبل المدرسي موسع ونوعي

- **أهداف التدخل:**

يتمثل هدف التدخل في ضمان توفير تعليم قاعدي ونوعي لجميع الشباب الموريتانيين الذين تقل اعمارهم عن تسع سنوات ويقوم على تعليم ما قبل المدرسي موسع ونوعي.

- **الانجازات**

التعليم ما قبل المدرسي:

تأمل الحكومة من خلال تطوير مقاربة تقوم على المشاركة الجمعوية أن ترتفع نسبة التمدرس ما قبل المدرسي في أفق 2020 إلى نسبة 12%.

تهتم استراتيجية ما قبل المدرسي بتوسيع النفاذ وبصفة خاصة في الوسط الريفي والاوساط الفقيرة. وتهدف كذلك إلى تطوير تعليم الأقارب للأبناء، لكي يستجيب لحاجيات الاطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 0 و3 سنوات ويحسن من نوعية التعليم ما قبل المدرسي وذلك من خلال تعزيز قدرات المعلمات.

يتولى القطاع الخاص المصنف في الوقت الحالي وبصفة خاصة في الوسط الحضري مهمة توفير التعليم ما قبل المدرسي للأطفال الذين تتراوح اعمارهم ما بين 4 و5 سنوات. وهكذا تقدر نسبة تغطية التعليم ما قبل المدرسي في موريتانيا بأقل من 10 %.

وأظهرت الدراسة التي انجزت سنة 2017 أنه من خلال دراسة عينة مؤلفة من 3.000 تلميذ تبين أن كل واحد من كل خمسة تلاميذ يمارسون التعليم ما قبل المدرسي. وبالنسبة للمدارس الحرة فإن كل طفل من أصل اثنين درس في التعليم ما قبل المدرسي مقابل واحد من أصل سبعة في المدارس العمومية.

وبالنسبة للمدارس العمومية الحضرية فإن حوالي ربع الاطفال درس في التعليم ما قبل المدرسي مقابل واحد من أصل 18 في الوسط الريفي.

ومن أجل التوصل إلى الأهداف المنشودة من قبل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ورفع التحديات المتعلقة بتوفير المصادر البشرية الكافية والمختصة تركزت الجهود حول التكوين التمهيدي للمربيات والتكوين المستمر والمتابعة عن قرب. وقد استفادت 140 مكونة من جملة من الورشات على امتداد جميع ولايات الوطن. ومن جهة أخرى استفاد 290 مربية في حدائق الاطفال من التكوين المستمر كما استفادت كذلك 120 مربية في حدائق الاطفال من التكوين التمهيدي وهو ما يضمن زيادة العرض ومواءمته مع الطلب.

وتم دعم هذه الجهود من خلال متابعة تكوين المربيات حول البرامج والادوات التربوية وذلك من أجل نقل المعلومات والسيطرة وتم كذلك تكوين سبعة عشر مكونا حول المناهج ما قبل المدرسية.

وعلى صعيد التسيير شهدت هذه السنة مراجعة وإكمال برنامج ما قبل المدرسي وإعداد دليل للمربيات إضافة إلى إعداد مقررات تنظم هذا الجزء من التعليم وذلك بالشراكة مع مفتشية التعليم الاساسي وإدارة التعليم الأساسي ومركز تكوين الطفولة الصغرى.

التعليم الابتدائي:

يتمثل الهدف الرئيسي في ضمان توفير تعليم ابتدائي متكامل ونوعي لجميع الاطفال الموريتانيين في أفق 2030 هدف التنمية المستدامة رقم 4.4.1). ويتعلق الامر برفع نسبة التمدرس الخام في التعليم الاساسي من 99 إلى 100% ورفع نسبة التجاوز من الابتدائي إلى الثانوي من 55 إلى 60%. كما يهدف كذلك في مجال تعليم البنات إلى التحسين من المساواة بين البنات والاطفال.

ومن اجل ضمان بلوغ الاهداف المرسومة في إطار التنمية المستدامة أعدت موريتانيا برنامج وطنيا لقطاع التعليم يتكون من مرحلتين 2001-2010 و2011-2020) ويجرى الآن تنفيذ هذا البرنامج. وهكذا تركزت الجهود خلال سنة 2018 على الاستفادة من الخدمات من خلال توسعة العرض في مجال البنى التحتية والمصادر البشرية ونوعية التعليم وتأهيل العمال وتشجيعهم وكذلك عن طريق إعداد ونشر المناهج التربوية ودعم التأطير التربوي عن كثب.

ومن اجل التحسين من العرض والنوعية وقدرات استقبال المؤسسات المدرسية مكنت الجهود من تدشين 23 مدرسة ومواصلة بناء 41 مدرسة موزعة على امتداد التراب الوطني مع إعطاء الاولوية للمناطق الريفية والمناطق الأكثر احتياجا (مثلث الأمل والمناطق الحدودية).

وحسب المعطيات الحديثة التي تمخضت عن دراسة مؤشر أداء الخدمات، فإن كل مدرسة من أصل اثنتين تعاني من نقص في المدرسين وهو ما يفيد بأن عدد المدرسين العاملين أقل من عدد الفصول في المدرسة. ومن أجل التحسين من نوعية الخدمات فقد شهدت السنوات الأخيرة القيام بجهود كبيرة في مجال الاكتتاب والتكوين وتحسين الخبرة وتحفيز هيئة التدريس وذلك من خلال مدراس تكوين المعلمين في نواكشوط وأكجوجت وكيهيدى والعيون التي اكتتبت خلال السنة الدراسية 2017-2018 ما يناهز 669 معلما لصالح التعليم الابتدائي.

وقد واكبت الجهود في مجال التكوين والاكتتاب جهود أخرى في مجال التحفيز المالي (رفع علاوة الطبشور الممنوحة للمعلمين من 2.000 إلى 3.000 أوقية جديدة) كما تم كذلك في مجال تكوين وتحسين خبرة هيئة التدريس، توسيع ودعم مهام التفتيش والتأطير التربوي.

ولأجل تحسين النفاذ إلى الكتاب المدرسي جرى توزيع 368.100 كتاب مدرسي تتناول جميع المواد وبأسعار رمزية منها 212.505 للتعليم الأساسي وطبع 120.000 كتاب مدرسي في مختلف التخصصات والمستويات مع اقتناء مراجع لصالح مدارس تكوين المعلمين في كيهيدي وأكجوجت.

ودعما لقدرات المعلمين المكونين في مجال اللغات الحية، جرى تنظيم دورات تكوينية لمكوني مدارس المعلمين حول الاستخدام الفني والبيداغوجي لأدوات مختبرات اللغة كما تم تقديم الدعم للمكونين في مواد السلك الأساسي مع التركيز على الأعمال التطبيقية والازدواجي اللغوي.

وفي إطار تعزيز استخدام تقنيات الإعلام والاتصال، تم تنظيم دورات لصالح المكونين في مجال مدارس تكوين المعلمين وتكوين المدرسين وتجهيز 3 قاعات بالأجهزة المعلوماتية لصالح إدارات مدارس تكوين المعلمين.

ولأجل تحسين جودة التعليم والاستفادة من التجارب الماضية، تمت صياغة وتجريب برامج جديدة للتعليم الأساسي وفتح 36 مدرسة أساسية لاختبار هذه البرامج.

ويرتبط تحسين جودة التعليم كذلك بتعزيز التأطير التربوي. ولهذا الغرض، تم تنفيذ الأنشطة التالية لصالح مؤسسات السلك الأساسي: متابعة المفتشين والمدارس الأساسية، تنظيم ورشات تحسيسية للقائمين على التجارب ولتصميم أدوات المتابعة.

وتشجيعا لانتشار التدريبات واستفادة أكبر عدد ممكن منها، جرى تنظيم أنشطة للتلفزيون المدرسي خلال العام. وسمحت هذه الأنشطة بتقديم 110 وتسجيل ونشر 68 درس وإعادة نشر 42 حلقة تربوية.

وفي إطار السعي إلى حفز الطلب تم استحداث برنامج خاص بالغذاء المدرسي على مستوى 100 مدرسة بولايات الحوض الشرقي في الربع الأول من السنة. وتضم هذه المدارس 16.556 تلميذا.

ومن ناحية أخرى، تواصلت السياسة الموجهة نحو المناطق ذات الأولوية خلال العام عبر حملات تحسيسية وإقامة شبكات لتشجيع النجاح المدرسي وتوزيع 50 وحدة طاقة شمسية ولوازم مكتبية ولوحات شمسية لصالح مناطق التعليم ذات الأولوية.

تطور أعداد التلاميذ

- ارتفع عدد تلاميذ القطاع العام من 531.960 تلميذا عامي 2016 – 2017 إلى 552.658 تلميذا للفترة 2017 – 2018 أي بزيادة 3,9%. ومثلت البنات 50,1% من المجموع؛
- ارتفع عدد المعلمين في القطاع العام من 12.960 للفترة 2016 – 2017 إلى 14.945 للفترة 2017 – 2018. وكان العقدويين 2.105 أي 14% مقابل 18% عام 2017؛
- بلغ عدد المدارس العمومية الأساسية العاملة 2.924 في الفترة 2017 – 2018 مقابل 3.166 للفترة 2017 – 2018 منها 352 مدرسة بدون مباني كما أن 65% من هذه المدارس غير مكتملة و2,5 بصف واحد أي 89 مدرسة؛

- فيما يتعلق بالتعليم الخصوصي بلغ عدد التلاميذ عامي 2017 – 2018 ما مجموعه 102.603 موزعين على 579 مدرسة، أي 16% من العدد الإجمالي.

تطور الأداء

- **نسبة النجاح الخام:**

تقيس نسبة النجاح الخام قدرة المنظومة على تدريس الأطفال قبل بلوغ السادسة من العمر. ويتبين من تطور هذه النسبة خلال السنوات الخمس الماضية وجود انخفاض بحدود 10 نقاط مئوية حيث انتقلت من 111% عام 2013 إلى 100,9% عام 2018. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع طلب الفئات العمرية التي تزيد على 6 سنوات. وعلى المستوى الوطني تشهد هذه النسبة تغيرا كبيرا فيما بين الولايات حيث تتراوح بين 93,7% في لعصابه إلى 135% في آدرار، وهو ما يشير إلى أن دخول المدرسة مازال يعاني من تأخير قوي.

- **نسبة التمدرس الخام**

تعبر نسبة التمدرس الخام عن قدرة المنظومة على تدريس جميع الأطفال ما بين 6 إلى 11 سنة. وقد تأرجحت هذه النسبة خلال السنوات الخمس الماضية 2014 – 2018 ما بين 100% و103% وهو ما يؤكد أن النظام قادر على استقبال جميع الأطفال في الدراسة. وفيما يتعلق بالتباين فإن 4 ولايات سجلت نسبا تقل عن المعدل الوطني تراوحت بين 87,2% و98,7% والولايات هي: الحوض الشرقي، الحوض الغربي، لعصابه، كوركول، وكيدي ماغا.

- **نسبة التمدرس الصافي**

أحرز تقدم كبير باتجاه النفاذ إلى التعليم الابتدائي وإكماله ما بين 2016 – 2018: انتقلت نسبة التمدرس الصافي من 75 إلى 80% أي بزيادة 5 نقاط مئوية خلال الفترة.

- **التقدم في مجال مكتسبات التلاميذ**

خلال عام 2018، عرف النظام تقدما كبيرا في مجال المكاسب التي حصل عليها التلاميذ مقاسة بعدد التلاميذ الذين حصلوا على 50% أو أكثر من نقاط مسابقة دخول السنة الأولى إعدادي حيث بلغت نسبتهم 47,4% عام 2018 مقابل 36,6% عام 2016.

الرسم البياني رقم 13: تطور نسب النجاح في الامتحانات الوطنية

المصدر: وزارة التهذيب الوطني والتكوين المهني

الرسم البياني رقم 12: أهم المؤشرات المتعلقة بالتعليم (الابتدائي والثانوي)

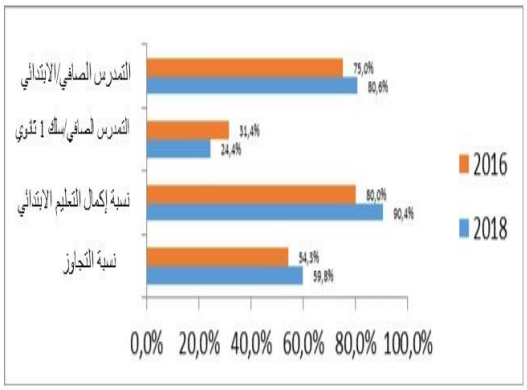

المصدر: وزارة التهذيب الوطني والتكوين المهني

IV.1.2. تطوير النفاذ وجودة السلك الثاني الثانوي

في هذا الإطار يتعلق الأمر بتطوير النفاذ والجودة والإنصاف في السلك الثاني من التعليم الثانوي عبر زيادة القدرة على الاستقلال واكتتاب الأساتذة وتعزيز التأطير التربوي والتكوين التمهيدي. وهناك حاجة إلى رفع نسبة الانتقال بين السلكين الأول والثاني من الثانوي من 55% إلى 60% وزيادة نسبة النجاح في شهادة الدروس الإعدادية من 29% إلى 40%.

وفيما يتعلق بتحسين قدرات مؤسسات التعليم الثانوي، تم 5 إعداديات و78 فصل دراسي في عموم البلاد، ويجري العمل حثيثا لبناء 7 إعداديات و4 ثانويات إضافة إلى 38 فصل دراسي. ويضاف إلى ذلك توسيع مدارس الامتياز من خلال فتح ثانويتين في روصو وكيهيدي.

ولسد النقص في المصادر البشرية، جرى اكتتاب عدد من الأساتذة ومباشرتهم للخدمة (195) بعد التخرج من مدرسة تكوين الأساتذة هذا فضلا عن زيادة معتبرة في علاوة الطبشور (تم رفعها إلى 3.000 أوقية جديدة) لتحسين مستوى الالتزام وتحفيز الأساتذة.

تحسين جودة التدريبات

تمشيا مع هدف توجيه المتدربين نحو الشعب العلمية، شهد العام المذكور تنظيم النسخة الثانية من جائزة رئيس الجمهورية للعلوم. وتميز التنافس في الرياضات والفيزياء والكيمياء والعلوم الطبيعية والمفتوح أمام تلاميذة الروابع والسوابع من التعليم الثانوي بمشاركة 5.995 تلميذ انتقل 709 من بينهم إلى المراحل الختامية ونال الجوائز 12 من بينهم.

ومن جهة أخرى، قيم بأنشطة لتحسين وتوسيع جودة التدريبات ومن ذلك: (1) توزيع 4.000 نسخة تجريبية من برنامج التعليم الثانوي و49.000 إصدارة في المواد العلمية؛ (2) طبع أكثر من 48.000 من كتاب "النفيس" في اللغات والمواد العلمية و400 نسخة من كتب التمارين المصححة؛ و(3) دروس تقوية لصالح الفصول المنتهية في المواد الأساسية.

ويمر تحسين جودة التعليم حتما بالتكوين المستمر لصالح المفتشين والمستشارين التربويين والأساتذة. وعلى هذا الأساس جرى تنظيم عدة ملتقيات تكوينية لتحسين التنسيق وزيادة قدرات الأساتذة ذوي المستويات المختلفة من سلك التعليم الثانوي حيث تناولت البرامج التي أعيدت صياغتها (التجارب والاعتماد) ومراجعة حوليات شهادة الدروس الإعدادية وأدلة البكالوريا في المواد الأساسية وإعادة تصميم برامج السلكين الأول والثاني وشُعَبْ اللغات.
وفي إطار السعي إلى تشجيع تمدرس البنات وإزالة الفوارق القائمة التي قد تعيق تمدرس البنات (هدف التنمية المستدام رقم 4.1)، استفادت 3.500 بنت من منح دراسية في 30 مؤسسة ثانوية في 4 ولايات كما استفادت 2.500 بنت في 30 مؤسسة ثانوية من الإسكان والتجهيز في أماكن آمنة بما يضمن لهن النفاذ إلى مؤسسات تعليمية توفر لهن جميع الظروف المطلوبة من حيث السكينة.

وفي مجال آخر ساهم توفير 8 مقاهي الكترونية في 8 مؤسسات وبواقع 2 مقهى في كل ولاية (النعمة، تمبدغه، العيون، تامشكط، كيفه، كرو، سيلبابي، ومبو) في الرفع من المستوى التعليمي لهذه الفئة الهشة التي تفتقر في الغالب إلى وسائل للنفاذ إلى فرص التعليم.

أعداد المنتسبين والمؤسسات

ارتفع عدد تلامذة التعليم الثانوي العمومي إلى 178.612 تلميذا لعامي 2017 – 2018 مقابل 172.656 لعامي 2016 – 2017 أي بزيادة 3,44%. وبلغ عدد مؤسسات التعليم الثانوي التابعة للقطاع العام 328 مؤسسة للسنة الدراسية 2017 – 2018. أما عدد أساتذة التعليم الثانوي فقد بلغ 5.430 أستاذا من بينهم 1.352 عقدوي. أما مؤسسات التعليم الثانوي الخصوصي فقد بلغ عدد تلامذتها 58.026 تلميذا عام 2018 موزعين إلى 327 مؤسسة وبلغ عدد المعلمين في القطاع الخاص 3.689 منتسبا.

تطور المؤشرات على مستوى التعليم الثانوي

قدرت نسبة التمدرس الخام في السلك الثانوي لعام 2017 – 2018 بـ39% مقابل 35% لعام 2016 – 2017 أي بزيادة 4 نقاط مئوية. وتخفي هذه النسبة تباينات جهوية كبيرة حيث تراوحت بين 13% في الحوض الشرقي و104% في نواكشوط الغربية. وسجلت نسبة التمدرس الخام في السلك الأول الثانوي تحسنا بـ4 نقاط مئوية حيث انتقلت من 41% عامي 2016 – 2017 إلى 45% عامي 2017 – 2018. وبلغت هذه النسبة 44% للبنات. أما نسبة التمدرس الخام في السلك الثاني الثانوي فقد انتقلت من 26% للفترة 2016 – 2017 إلى 31% للفترة 2017 – 2018 أي بزيادة 5 نقاط مئوية. وبلغت هذه النسبة 30% للبنات.

أداءات النظام

شهد أداء النظام التعليمي الذي يقاس بالنتائج المتحصل عليها في الامتحانات الوطنية تحسنا ملحوظا تمثل في قلب المنحنى بعد تراجعه على مدى سنوات عديدة. وبلغت نسبة النجاح في شهادة الدروس الإعدادية للعام 2017 – 2018، 33,16% أي بتحسن 3 نقاط مئوية مقارنة مع العام السابق رغم كون المعدل الأدنى تم رفعه إلى 8,5 بدل 20/8 وشهدت مسابقة دخول السنة الأولى إعدادية تحسنا ملحوظا حيث ارتفعت من 56,4% عامي 2016 – 2017 إلى 59,53% عامي 2017 – 2018 مع رفع عتبة النجاح من 85 نقطة إلى 90.

وانتقلت نسبة النجاح في الباكلوريا من 14,71% عامي 2016 – 2017 إلى 23,64% عامي 2017 – 2018 أي بزيادة 9 نقاط مئوية. وبرهنت ثانويات الامتياز على نجاعتها بفضل معدلات التجاوز إلى السنة الأعلى التي بلغت نسبة 94% كمعدل وطني وبنسبة نجاح في الباكلوريا وفي شهادة ختم الدروس الإعدادية بلغت 100% عامي 2017 – 2018.

وحتى مع الجهود الكبيرة التي تحققت في السنوات الأخيرة إلا أن هناك عدد من المصاعب التي يجب قهرها من أجل النهوض بمستوى التعليم وتحسين النفاذ إلى البنى الأساسية المدرسية وجودة التأطير والمواكبة التربوية.

♦ تحديات ذات علاقة بقطاع التعليم

شهد النظام التعليمي الموريتاني تطورا كميا قويا تميز بنسب عالية في الالتحاق بالتعليم الأساسي ونسب تمدرس خام وصافية ونسب إكمال السلك الابتدائي مطردة، إلا أنه في نفس الوقت واجه ركودا في مجال الجودة بحيث يمكن أن يلاحظ ذلك عبر تقييم التحصيل العلمي للتلاميذ أو تقييم قدرات التلامذة المعلمين.

في الواقع ، تستمر جودة التعلم في التدهور لأسباب متعددة ، بما في ذلك عدم احترام وقت تعلم الطلاب ، والافتقار إلى مؤهلات المهارات التعليمية للمعلمين ومديري المدارس ، ونقص نظام طويل الأجل لتقييم إنجازات التعلم ، وتخصيص الفقراء للمعلمين. كل هذا يتوج بنقص التمويل والإدارة غير الفعالة لما هو موجود.

وهكذا أظهرت البيانات المتعلقة بالقطاع أن الجهود كانت موجهة في الغالب نحو إنجاز البنى التحتية (عرض الخدمة) دون أن تستثمر باتجاه جودة المعلمين أو نظام الإشراف والحكامة التعليمية.

الجدول رقم 7: تمويل مكونات التعليم

البند	التكاليف		المبالغ المسحوبة*		حصة كل فئة من النشاط من التمويل
	مليون أوقية قديمة	%	مليون أوقية قديمة	%	
الجودة	22001	29%	4372	10%	20%
النفاذ	49536	65%	33609	80%	68%
الإشراف	4842	6%	4048	10%	84%
المجموع	76379	100%	42029	100%	55%

* بما فيها المبالغ التقديرية لعام 2018

المصدر: تقديرات خطة العمل ثلاثي السنوات 2016 – 2018 بتاريخ يونيو 2018، بيانات مرحلية

وفضلا عن التحديات ذات العلاقة بجودة التعليم فإن هذه الأخيرة مرهونة بالتقدم الذي يجب أن يتحقق باتجاه رصد الموارد المالية اللازمة لصالح القطاع ومصادره البشرية.

وقد أظهر المسح الخاص بمؤشرات أداء الخدمات وجود نواقص على مستوى الموارد المالية (48%) وعلى مستوى التجهيزات التربوية (45%). وقد أثيرت كذلك مشكلة نقص المعلمين سواء كان ذلك على مستوى القطاع العام (41,6%) أو على مستوى القطاع الخاص (40%). وعلى الصعيد الاجتماعي، تمت الإشارة إلى عدم إشراك أقارب التلاميذ في السياسة الخاصة بالتعليم الخصوصي حيث بلغت النسبة 44% مقابل 22,8% على مستوى التعليم العمومي.

♦ تمويل قطاع التعليم

بلغت مخصصات قطاع التعليم ضمن برنامج الاستثمار العمومي 341 مليون أوقية جديدة عام 2018 وتضاف إليها الاحتياطات ضمن ميزانية تسيير الدولة.

♦ التوصيات

مراعاة لتشخيص قطاع التعليم، لا تزال التوصيات ذات العلاقة بخطة العمل ثلاثي السنوات للفترة 2016 – 2018 واردة إلى حد كبير:

- إعطاء ما يلزم من عناية للجوانب المتعلقة بجودة التعليم وبمخرجاته وذلك عبر رصد التمويلات وتحسين منظومة الإشراف؛
- ضمان النجاعة والفعالية في تنفيذ برامج التعليم وتحسين مستوى المعلمين ونوعية التدريب بصورة قوية وسريعة؛
- وضع استراتيجية فعالة تضمن التقيد بفترة الدراسة؛
- تحسين المحيط الدراسي وظروف التدريب داخل المدارس؛
- تعزيز الإشراف والتقييم حيث من شأنها أن يساهما في مكافحة ظاهرة التغيب وعدم ارتباط المعلمين وهو ما يعيق نجاعة وفعالية النظام التربوي.

IV.1.3. تحسين التعليم العالي والبحث العلمي

♦ أهداف التدخل

إن الهدف المنشود من هذا التدخل هو تحسين وجاهة التعليم العالي بالقياس إلى احتياجات الاقتصاد والمجتمع وتحسين جودته وإرساء قواعد البحث العلمي بما يراعي التحديات التنموية للبلد.

ويتعلق الأمر بتحقيق الهدف الذي رسمته استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك باتجاه رفع عدد الطلاب بحيث يصبح 1.500 طالب لكل 100.000 ساكن عام 2030 وأن يكون 80% من هؤلاء منتسبين إلى الشعب العلمية والمهنية الفنية.

يضم التعليم العالي العمومي في موريتانيا 19 مؤسسة: (1) جامعتين (2) من 7 كليات ومعهد واحد؛ (2) مدرستان تتألف إحداهما من 3 معاهد ومن سلك للمهندسين؛ (3) أكاديمية واحدة ومدرسة ومعهد؛ (4) معاهد مستقلة.

يرتاد هذه المؤسسات 22.679 طالبا (من بينهم 8.427 بنت أي 37%) مقابل 19.844 عامي 2017 – 2018. ويتولى التأطير 764 مدرس بصفة دائمة مقابل 740 مدرس لعامي 2017 – 2018. وارتفع عدد النساء المدرسات من 51 إلى 59 امرأة للفترة ذاتها.

في عامي 2018 – 2019 بلغ عدد الطلاب الموريتانيين المستفيدين من منح على نفقة الدولة في الخارج 1.136 طالبا من بينهم 228 بنتا.

أما التعليم العالي الخصوصي في موريتانيا فهو يتألف من 4 مؤسسات معترف بها بينها معهد واحد ويبلغ عدد الرواد 738 طالبا بينهم 288 بنت.

♦ إنجازات التدخل المتعلق بالتعليم العالي

- إنشاء معهد عالي للحرف المنجمية في ازويرات؛
- بناء معهد عالي ISPLTI في نواذيبو.

وفي مجال الإصلاحات يجدر التنويه بما يلي:

- رفع رواتب أساتذة التعليم العالي؛
- اعتماد نظام الدراسات وشروط الحصول على الدبلوم الوطني لدكتورا الدولة في الطب؛
- المرسوم المتعلق بإنشاء مجلس أعلى للبحث والابتكار؛
- اعتماد نظام دراسات وشروط الحصول على الدبلوم الوطني للمهندس؛
- اعتماد نظام الدراسات وشروط الحصول على الشهادات الوطنية لمنظومة LMD؛
- استحداث دبلوم ليصانص مهني؛
- استحداث دبلوم جامعي وجامعي بيني؛
- استحداث المسابقة الوطنية للمهندس الموريتاني يتيح النفاذ إلى دورات تكوين المهندسين.

أما الإنجازات على مستوى جامعة نواكشوط العصرية فقد تناولت:

- تحسين النفاذ إلى تكوينات التعليم العالي؛
- بناء إقامة للطلاب والانتهاء من تجهيزها عام 2019 ومركز للتعليم عن بعد مع تجهيزاته ورئاسة الجامعة والمكتبة الجامعية المركزية؛
- على مستوى كلية العلوم القانونية والاقتصادية تم بناء إقامة للبنات والمتزوجين ومسجد ومحلات تجارية مجهزة.

♦ التحديات

فيما يخص التعليم العالي ورغم الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة من أجل تحسين ظروف الاستقبال في الجامعة وتحسين جودة التعليم وظروف الكادر التعليمي، لا يزال التحدي الأكبر يتمثل في المواءمة بين عرض قطاع التعليم العالي والطلب في سوق العمل.

♦ تمويل التعليم العالي

تم رصد ميزانية بمبلغ 769 مليون أوقية جديدة ضمن برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 لتمويل الاستثمارات في التعليم العالي بما في ذلك 35 مليون أوقية جديدة لعام 2018.

♦ الآفاق

على مستوى الإشراف

- العمل على تفعيل الهياكل القائمة مثل المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار وAMAQ-ES وتزويدها بالوسائل اللازمة لأداء مأموريتها من أجل تحسين وجاهة التعليم وجودة الدروات التكوينية والبحثية.

على مستوى البنى الأساسية

- استكمال أشغال بناء مكونات الحي الجامعي مع نهاية عام 2019؛
- انطلاق أشغال بناء جامعة جديدة في تجكجه عام 2019؛

- تنظيم العرض في مجال التكوين الجامعي ولامركزيته كهدفين يجب تحقيقها؛
- التكوين في مجال البحث حلقة أساسية من سلسلة تطوير البحث وسيتم رصد الوسائل لتوطيد المدارس التي تخرج الدكاترة؛
- تكوين الدكاترة يجب أن يتم مع مراعاة متطلبات الامتياز بحيث يتوفر طلبة الدكتوراه على وسائل الإعاشة ويتمتعون بظروف العمل في المختبرات التي تسمح ببلوغ هذه الأهداف؛
- بناء وتجهيز مركز استشفائي جامعي.

وهكذا يجب على الوكالة الوطنية للبحوث والابتكار بعد إنشائها أن تصدر إعلانات للمهتمين بمشاريع بحثية انطلاقا من الأهداف ذات الأولوية التي يحددها المجلس الأعلى للبحث العلمي والابتكار.

IV.1.4. تطوير التكوين الفني والمهني

♦ أهداف التدخل المتعلق بالتكوين المهني

يتمثل الهدف المرسوم لشبه القطاع في تطوير تكوين فني ومهني ذي جودة عالية مع الحرص على ضمان وجاهته بالقياس إلى الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

♦ الإنجازات في إطار هذا التدخل

- شهادات دولة موحدة (برامج موحدة) تحت وصاية المراكز المتخصصة (مركز التكوين المهني، معهد إقرأ)؛
- تحديث استراتيجية التكوين المهني وفقا للدراسات التي تتناول سوق العمل (التقرير التشخيصي جاري إعداده)؛
- الإطار القانوني للتكوين الفني والمهني تمت مراجعته واعتماده؛
- إخضاع المؤسسات لمواصفات الجودة: تدقيق تنظيمي لكل مدارس التعليم الفني والمهني وتوقيع برامج تعاقدية مع المؤسسات البالغ عددها 17 مؤسسة؛
- تنظيم تكوين مؤهل لمدة قصيرة لصالح 8.817 شابا؛
- حصيلة الكفاءة للمكونين وعمال التأطير في مدارس التكوين الفني والمهني التي تم التعاقد معها؛
- منظومة للتناوب والتدريب قائمة.

على مستوى المعهد الوطني لترقية التكوين الفني والمهني، تعلقت الإنجازات الرئيسية بما يلي:

- اقتناء 14 وحدة إنتاج للطاولات المدرسية التي تم توفيرها في مؤسسات التعليم الفني في 11 ولاية وإنتاج 86.700 طاولة لصالح مدارس التعليم الإعدادي والثانوي؛
- إنجاز التجهيزات الخاصة بـ3 مراكز (5 ورش في مركز أطار، 4 ورش في مدرسة التكوين الفني بكيهيدي، 6 ورش في مركز التكوين الفني والمهني بنواكشوط، إضافة إلى مجموعة من التجهيزات المعلوماتية لمركز أطار ومركز نواكشوط)؛

- اقتناء تجهيزات إدارية وتربوية ولوجستيكية (تجهيز المختبرات، البرمجيات، شراء السيارات، تجهيز المدرجات، التجهيزات المعلوماتية، مولدات كهرباء، أثاث، RDM، طبوغرافيا، الفيزياء، ميكانيكا التربة والمياه) لصالح مدرسة الأشغال العامة في ألاك؛
- إنجاز 5 مسوحات لإدماج خريجي التكوين الفني؛
- تصميم ومراجعة وتحديث أكثر من 90 برنامج تكويني؛
- وضع خطة لتكوين المكونين وعمال التأطير بالاشتراك مع المدرستين المذكورتين أعلاه، لصالح 15 مكون وعامل تأطير؛
- إعداد أكثر من 200 دعامة تربوية أو دليل تربوي (خطة الدرس، دليل المكون، دليل التجهيز، دعامة لمذكرات الدروس)؛
- الانتهاء من إعداد برامج المدرسة: شهادات الـBTS في مجال الطبوغرافيا والصرف الصحي، مهندس الهندسة المدنية؛
- إنجاز تكوين 51 مكون وعامل ومتخصص في تسيير 3 مؤسسات (مركز أطار، مركز نواكشوط، مدرسة كيهيدي)؛
- تنظيم بعثات دراسية لمدرسي المدرسة المحمدية للمهندسين في الرباط والمدرسة العليا متعددة التقنيات بداكار.

♦ تحديات مرتبطة بالتكوين المهني

بالنسبة للتكوين المهني يتعين رفع المعوقات ذات العلاقة بضعف مستوى تطور القطاع العصري. ويمثل القطاع الخاص 4,5% من مجموع فرص العمل.

كما أن أعداد العاملين تظل قليلة والعلاقات بين مؤسسات التكوين وأرباب العمل سواء في القطاع الرسمي أو القطاع غير المصنف تفتقر إلى توطيدها. ويعود ذلك أساسا إلى عدم الوعي بأهمية التكوين الفني من طرف أرباب العمل.

♦ تمويل التكوين المهني

في عام 2018 يتوقع رصد غلاف قدره 53 مليون أوقية جديدة من أصل 118,17 مليون أوقية جديدة للفترة 2018 – 2020.

IV.1.5. النهوض بالتعليم الأصلي ومحو الأمية

♦ أهداف التدخل

ضمان تكامل أفضل بين التعليم الأصلي وبين الفروع الأخرى للنظام التعليمي وتقليص عدم التمدرس وكذلك مكافحة الأمية.

♦ إنجازات ذات علاقة بالتدخل

في مجال التعليم الأصلي:

- افتتاح 13 محظرة نموذجية؛
- تقديم دعم مالي إلى 3.220 محظرة؛
- دعم شهري لـ234 محظرة؛
- تنظيم التكوين لصالح مدرسي المحاظر حول العنف والتطرف؛
- تكوين 13 من القادة الدينيين حول ممارسة التعليم الأصلي في موريتانيا.

في مجال محو الأمية

- تنظيم 3 دورات تكوينية حول التخطيط والمتابعة والتقييم لصالح الإدارات التابعة للوزارة؛
- تنفيذ برنامج سنوي لمحو الأمية عبر تشخيص المناطق واختيار المستفيدين؛

- توقيع تعاقد مع 171 مدرس و62 مشرف؛
- الحصول على كتب لصالح 5.600 متعلم؛
- افتتاح 224 قاعة على امتداد التراب الوطني تتسع لـ5.600 متعلم.

♦ تمويل محو الأمية والتعليم الأصلي

على مستوى برنامج الاستثمار العمومي، لا تفصل قيود الميزانية بين البنود المتعلقة بالتعليم الأصلي وتلك المتعلقة بمحو الأمية. وإنما تشير إلى مشروع وقفي خاص بمجمع تجاري وأدوات مكتبية في نواكشوط بمبلغ 180,65 مليون أوقية جديدة عام 2018 من أصل 341,75 مليون أوقية جديدة للفترة 2018 – 2020.

IV.1.6. تحسين حكامة القطاع التعليمي

يهدف هذا التدخل إلى تزويد القطاع بأدوات للحكامة تسمح له بتحويل الاستثمارات إلى نتائج ملموسة وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق بين الفاعلين الذين يعهد إليهم بالسياسة الواجب نهجها.

الإشراف وإدارة النظام التعليمي

لأجل تحسين كفاءات الإشراف على النظام التعليمي وإدارته، بادر القطاع إلى اتخاذ عدد من الخطوات من أبرزها:

- تعزيز قدرات المفتشين في مجال مراقبة التسيير الإداري؛
- العمل بقواعد ومواصفات وأدوات فنية وآليات مؤسسية مناسبة (توفير واستخدام المعلمين بصفة معقلنة، مكافحة ظاهرة تغيب المعلمين، التحويلات والترقيات)؛
- مراجعة النصوص المتعلقة بشهادات الدروس الإعدادية والباكلوريا.

ولأجل تعزيز القدرات في مجال التدبير وأدوات الإشراف وإدارة المصادر البشرية، تم القيام بالأنشطة التالية:

- رصد وتحليل الممارسات في فصول الدراسة وتسيير المدرسة الموريتانية: الدراسة عبارة عن تحليل يتناول الممارسات في الفصول الدراسية وتسيير مؤسسات التعليم على مستوى كل من التعليم الأساسي والسلك الأول من التعليم الثانوي؛
- مسح خاص بمؤشرات أداء الخدمات: يهدف هذا المسح إلى توفير البيانات الكمية التي يمكن الاعتماد عليها حول المستوى الحالي للخدمات المقدمة.

في مجال الحكامة، يجدر التنويه بما يلي:

- تجريب منظومة SIGE: وتقوم هذه المنظومة على قاعدة بيانات موحدة في جميع الإدارات المعنية. وتتيح المنظومة كذلك الرجوع، بالاعتماد على عدة معايير، إلى جميع العناصر موضع التسيير مثل العمال، التلاميذ، المؤسسات، العمليات، التقارير والوثائق الملحقة بها؛
- الإحصاء: إجراء إحصاء مدرسي شمل جميع المؤسسات العمومية والخصوصية في إطار متابعة تنفيذ البرنامج الوطني لتنمية قطاع التعليم.

IV.2. تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

بالإضافة إلى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، تعتبر الخطة الوطنية لتطوير الصحة إطارا مرجعيا لأنشطة القطاع. وتجري مراجعة سنوية لهذه الأنشطة من طرف وزارة الصحة بمشاركة جميع الفاعلين والشركاء المعنيين. ولا تغطي الحصيلة المعروضة هنا جميع تفاصيل هذه الأنشطة وإنما يتعلق الأمر بالجوانب ذات الصلة بالأهداف الاستراتيجية التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والتي تسمح بتقييم ما قيم به باتجاه تحقيق الأهداف أو تحديد المصاعب التي تواجه تحقيق هذه الأهداف.

ويتمثل هدف هذه الورشة الاستراتيجية في تحديد طرق النفاذ إلى خدمات الصحة والغذاء ذات الجودة العالية. ويتعلق الأمر هنا بإمداد الأشخاص بوسائل المعيشة السليمة والنهوض بالرفاه للجميع ولكل الأعمار (هدف التنمية المستدامة رقم 3). وتقوم هذه الورشة على العناصر الأساسية التالية:

- توطيد القيادة والحكامة الصحية عن طريق إدخال التسيير الموجه نحو النتائج ومراعاة تأثير التغيرات المناخية وتوفير التمويل ومشاركة الفاعلين في المنظومة الصحية وخاصة المجموعات؛
- تحسين صحة الأم والمواليد الجدد والطفل والمراهق والشباب من خلال توفير مكونات خاصة بالأم والطفل والتحصين والغذاء والصحة الإنجابية للشباب والمراهقين؛
- مراقبة الأمراض المعدية وغير المعدية والوقاية والتكفل بها وتسيير الحالات الاستعجالية في مجال الصحة العامة؛
- تعزيز المنظومة الصحية عن طريق تحسين الغطاء الصحي ودعم الكفاءات والوسائل الفنية في مصالح الصحة وتمويل الاحتياجات وصولا إلى تحقيق الغطاء الصحي الشامل؛

وتتألف هذه الورشة من ورشات الاستراتيجية من تدخلين أساسيين:

1. تحسين حكامة القطاع عن طريق استغلال موارده بالشكل الأمثل؛
2. تحسين خدمات القطاع.

IV.2. تحسين حكامة قطاع الصحة

♦ أهداف التدخل

يرمي هذا التدخل إلى تحسين فاعلية هياكل القطاع وتوجيه تدخلاته وعقلنة استخدام موارده. وتتعلق التوجهات الاستراتيجية بهذا التدخل بما يلي:

- تشجيع التسيير الموجه نحو النتائج؛
- العمل بالتخطيط الذي يهدف إلى ترشيد إدارة المصادر البشرية والمادية؛
- تعزيز التنسيق والمتابعة والتقييم؛
- العمل بالتمويل الموجه نحو النتائج وفق مقاربة متدرجة تغطي منطقة نموذجية (ولاية أو اثنتين) قبل توسيع المقاربة وطنيا؛

- إخضاع القطاع للمواصفات المتعارف عليها عبر مراجعة ترسانته القانونية والتنظيمية؛
- تحسين منظومة رصد الموارد للتركيز على التدخلات ذات الأثر البالغ (الاستراتيجية الوطنية لتمويل الصحة)؛
- تعزيز الشفافية والمشاركة؛
- العمل بنظام وطني للبيانات الصحية، قوي ومتكامل.

على مستوى قطاع الصحة، يجب أن تواجه الحكامة في القطاع عددا كبيرا من التحديات ذات العلاقة بجودة الخدمات والانتشار الجغرافي للبنى الأساسية والمصادر البشرية من جهة وبالمسائل ذات الصلة بالقيادة والإدارة الاستراتيجية والتخطيط ونظام البيانات والمتابعة والتقييم من جهة أخرى. وفي هذا المجال يتمثل التحدي المستقبلي للسنوات القليلة القادمة في التوفيق بين تحسين الخدمات الصحية (الهدف رقم 3، الغاية 3.8) وبين الجهود المتواصلة من أجل التكوين وزيادة خبرة الأشخاص وربطهم بالقطاع وتحسين الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة (الهدف رقم 3 الغاية 3.ج). وفي هذا الإطار واصلت الوزارة جهودها الرامية إلى تحسين الخدمات الصحية وأداء العمال والهياكل الصحية. وتعلقت الأنشطة المقام بها في هذا المجال بما يلي:

♦ إنجازات التدخل المتعلق بالحكامة في القطاع

- تنظيم ورش تخطيط في جميع الإدارات الجهوية؛
- تكوين الأطر في مختلف الإدارات الجهوية والفرق في المقاطعات في مجالات الإشراف والمتابعة والتقييم؛
- تكوين العمال وتعريفهم بأدوات الاستراتيجية الوطنية للبيانات الصحية؛
- عمليات تفتيش وتكوين نصف سنوية لصالح ASC (USB)؛
- توفير أدوات الاستراتيجية الوطنية للبيانات الصحية داخل جميع الهياكل الصحية؛
- إرسال بعثات لتقييم التشكيلات الصحية سنويا؛
- إعداد أدوات جديدة للتخطيط والعمل بمسار مزدوج صاعد / نازل للتخطيط العملياتي؛
- القيام بمسوح SARA وانطلاق مسح EDS؛
- إنجاز الدراسات: الطبعة الثالثة من الحسابات الوطنية في مجال الصحة، الجرد الوطني لسلسلة التدريب، المسح الغذائي الوطني SMART، تقييم فعالية تسيير اللقاحات؛
- تحويل المدرسة الوطنية للصحة العمومية في نواكشوط لتصبح مدرسة وطنية عليا لعلوم الصحة حيث تقدم تكوينا جامعيا؛
- قيام لجنة للإشراف والتوجيه في مجال البحث بمقاطعات التدريب في دار النعيم وبابابي (بحوث عملية)؛
- إعداد خطة ثنائية السنوات لتنمية المصادر البشرية (خطة تطوير المصادر البشرية 2019 - 2020) جاري تصديقها؛
- مراجعة وقيام إطار ناظم لمديرية المصادر البشرية؛
- تعزيز قدرات مدارس الصحة: تكوين 18 مكون وطني بواقع 3 في كل مدرسة و3 بمديرية المصادر البشرية ثم تنظيم تكوين في المجال التربوي الطبي لصالح 30 مدرس (موظفين، متعاقدين، وأساتذة زائرين) في كل مدرسة؛
- إعداد وتصديق برنامج Compact pays (2018 - 2020)؛
- مراجعة الوثائق المرجعية الخاصة بالإشراف؛
- انطلاق مسار العمل بـDHIS2.

IV.2.2. تحسين خدمات قطاع الصحة

♦ أهداف التدخل

تحسين خدمات القطاع كما ونوعا وجعلها في متناول الجميع تمهيدا لتحقيق الغطاء الصحي الشامل.

♦ إنجازات التدخل المتعلق بتحسين خدمات القطاع الصحي

على مستوى قطاع الصحة، بذلت الحكومة جهودا معتبرة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية وقامت بإصلاحات لتقريب الخدمات الصحية إلى السكان. وبالرغم من الجهود المبذولة فإن هناك نقصا في خدمات القطاع ومكافحة المرض وتنظيم عرض هذه الخدمات وتخريج وتسيير المصادر البشرية. وخلال هذه السنة استمرت الجهود لتحسين الأوضاع ورفع التحديات ذات العلاقة بمكافحة الأمراض وبنفاذ السكان إلى الخدمات الصحية الأساسية وذات الجودة (الهدف رقم 3، الغاية 3.8). ويتعلق الأمر كذلك بالنسبة للقطاع بتخفيف نفقات الأسر ذات العلاقة بخدمات الصحة (5% في الوقت الحالي) وتقليص وفيات الأطفال دون سن الخامسة (43‰ عام 2015 حسب المسح متعدد المعايير). علما بأن الغايات المرسومة لنسب وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة لعام 2020 قد تم تحديدها على التوالي بـ16 في الألف و40 في الألف بحلول عام 2020. وتهدف الجهود المبذولة كذلك إلى زيادة نسب النفاس تحت رعاية طبية مؤهلة (الهدف رقم 3، الغاية 3.1 المؤشر 3.1.2 المتعلق بنسب النفاس تحت رعاية طبية). وقد سمحت الجهود المقام بها في هذا المجال برفع نسب النفاس تحت رعاية طبية من 64% عام 2015 إلى 72% عام 2018 وكذلك بتقليص وفيات الرضع، وإن بنسب واطئة، من 29,96% عام 2015 إلى 29,51% عام 2018.

وهناك جهود أخرى بذلها القطاع لمكافحة وباء نقص المناعة المكتسب والسل والملاريا (الهدف رقم 3، الغاية 3.3). وسمحت هذه الجهود بالإبقاء على نسبة انتشار نقص المناعة ما بين 2015 و2018 عند 0,5% (حسب بيانات المنظومة الوطنية للبيانات الصحية) رغم غياب نشاط وقائي لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل داخل التشكيلات الصحية كما سمحت الجهود بتقليص انتشار الملاريا من 11,18 حالة لكل 1.000 نسمة عام 2015 إلى 3,64 حالة لكل 1.000 نسمة عام 2018.

وساهمت الجهود خلال هذه السنة بتحسين صحة الأم والطفل (الهدف رقم 3، الغاية 3.2) وبرفع جودة الدواء وتقريبه من السكان وذلك من خلال:

- دعم 20 مركز لمعالجة نقص التغذية العادي و739 مركز لمعالجة نقص التغذية الحاد على مستوى ما مجموعه 759 تشكيلة صحية بما سمح بالتكفل بـ24.521 طفلا يعانون من نقص حاد في التغذية، مع عمليات إشراف خاصة على هذه المراكز والتلقيح؛
- دورات تكوينية حول تسيير تطعيم الرضع، مراكز الولادة ومراكز التكفل بالحالات الاستعجالية SONU, PECIMA لصالح 824 من عمال الصحة، مراكز التعريف بالممارسات الجيدة في مجال تغذية الطفل (لصالح 666 عامل) التخطيط العائلي، التكفل بأمراض الطفل؛
- دعم الولادة، علاج المواليد الجدد، وفيات الأمهات، الإشراف على مراكز التغذية، التكاليف الجزافية للتوليد؛
- إرسال بعثات متنقلة للتكفل بالمناطق غير المشمولة بالتغطية الصحية؛

- توفير مستضدات، مدخلات غذائية (32.020 صندوق من المواد المغذية)، مواد خاصة بالصحة الإنجابية؛
- الكشف عن أمراض سوء التغذية؛
- متابعة الصحة الإنجابية / برنامج التطعيم الموسع؛
- تنظيم حملة وطنية للتطعيم ضد شلل الأطفال، حملتين للكشف عن أمراض سوء التغذية وتوزيع مواد مشبعة بالفيتامينات وأسبوع وطني تحسيسي حول الرضاعة الطبيعية؛
- إجراء جرد وطني خاص بسلسة التدريب ومسح وطني حول التغذية وتقييم تسيير اللقاحات؛
- انطلاق مشروع نموذجي للتكفل بالعنف ضد المرأة والعمل بمبلغ جزافي للتوليد على مستوى ولايتي اينشيري وآدرار؛
- تكوين وتنصيب 150 وكيل صحي.

وفي هذا الإطار، يجدر التذكير بأن تجربة العمل بمبلغ جزافي لتكاليف الولادة بالإضافة إلى الأنشطة المقام بها خلال السنة تستحق التنويه حيث ساهمت بجد في تحسين نفاذ النساء إلى خدمات مراكز الولادة وفي تخفيض وفيات الرضع في المقاطعات التي تعمل بهذا المبلغ الجزافي الذي أقنع 80% من المستهدفين.

وفي مجال الوقاية ومكافحة الأمراض (الهدف رقم 3 الغاية 3.8) وتسيير حالات الصحة العامة ذات الطابع الاستعجالي (الهدف رقم 3 الغاية 3.د)، تعلقت الأنشطة المقام بها بما يلي:

- تكوين في مجال مراقبة الأوبئة الدليل المتكامل حول الأمراض ومواجهتها AME، الملاريا؛
- توفير الأدوية المضادة لانتشار الكوليرا والإسهالات والسحايا والحمى الوبائية؛
- إعداد وتصديق دليل الأدوية والتكفل بالإصابة بالملاريا؛
- إعداد وتصديق الدليل البيولوجي؛
- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض غير المعدية؛
- إعداد خطة استراتيجية لمكافحة الأمراض المدارية؛
- التكوين حول مراقبة الأوبئة وخاصة الدليل المتكامل حول الأمراض ومواجهتها؛
- تطوير وتصديق خطة العمل الوطني للسلامة الصحية؛
- إقامة منصة "الصحة واحدة One Health"؛
- تعزيز المراقبة على 5 نقاط حدودية (مطار أم التونسي، ميناء نواكشوط المستقل، الكلم 55 نواذيبو، عبارة روصو، كوكي الزمال)؛
- تكوين وتنصيب فرق تدخل سريع في حال حدوث أوبئة أو حالات صحية عمومية استعجالية؛
- تجديد وعصرنة أجهزة الميكرسكوب القديمة وإدخال تقنيات أكثر حداثة منها أجهزة بتقنيةLED في 62 مركز للعلاج والتشخيص؛
- اقتناء تجهيزات °Gene Xpert لتشخيص السل والأمراض التي تتعذر معالجتها بواسطة rifampicine وهو العلاج الأساسي لمكافحة السل (تتوفر في كل من نواكشوط، نواذيبو، كيفه وكيهيدي 4 أجهزة°Gene Xpert)؛
- توفير مخزون أدوية دائم لعلاج السل؛

- تحسين الغطاء الصحي عن طريق توفير أدوية ضد أمراض نقص المناعة بحيث ارتفع من 14% عام 2008 إلى 49%؛
- زيادة المخزون من أدوية ARV المضادة للالتهابات حيث كانت توجد في 4 ولايات عام 2008 وأصبحت الآن توجد في 7 ولايات؛
- تقليص عدد الإصابات بالملاريا حيث انتقلت من 251.855 عام 2009 إلى 164.014 حالة عام 2017؛
- التكفل مجانا بعلاج الملاريا بنوعيها البسيط والخطير؛
- توزيع مجاني لأدوية مكافحة الملاريا الذي يصيب الحوامل في جميع الولايات وذلك أثناء الحملة الوطنية؛
- توزيع مجاني لـ1.721.000 جرعة للوقاية من الملاريا في الحوضين، لعصابه، كوركول، لبراكنه، تكانت وكيدي ماغا؛
- القضاء على الرمد الحبيبي المؤدي للعمى في موريتانيا: بعد تراجع الانتشار من 28% عام 2005 إلى أقل من 5% عام 2017. وقد دخلت موريتانيا طور مرحلة مراقبة الوباء وتحضير ملف الخلو من المرض؛
- الحصول على الميدالية الذهبية مكافأة للإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة الرمد الحبيبي، باريس؛
- انطلاق أول عملية جراحية لزرع قرنية العين في موريتانيا، دجمبر 2016؛
- تنظيم 57 حملة جراحية لأمراض العيون في جميع الولايات مع إجراء 10.000 عملية؛
- إصدار قانون بمنع الترويج ورعاية التبغ؛
- الحصول على جائزة منظمة الصحة العالمية مكافأة لجهود مكافحة التدخين؛
- التصديق على الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات في موريتانيا؛
- رسم خريطة جديدة للإصابة بداء الخيطيات.

في مجال التغذية، يتمثل الهدف في أفق عام 2030، في القضاء على الجوع والعمل على نفاذ الجميع وعلى مدار السنة وخاصة بالنسبة للفقراء وذوي الهشاشة إلى غذاء صحي ومغذي وكافي. ويهدف التدخل في هذا المجال إلى تقليص نسب انعدام الأمن الغذائي عند 5% مع القضاء على سوء التغذية الحاد وخفض المجاعة بشكل عام إلى حدود 2% بحلول عام 2030.

بالنسبة لتغذية الأطفال، يقدر انتشار سوء التغذية العام على المستوى الوطني بحوالي 11,6% مع وجود حالات تتجاوز الحد الاستعجالي بنسبة 2%. ويعتبر الوضع حساسا في 7 ولايات حيث ينتشر سوء التغذية العام بنسبة 15% مع وجود حالات سوء تغذية حاد تزيد على 2%.

وتشير البيانات إلى أن الجهود التي تم بذلها لتحسين الأوضاع الغذائية للأطفال لم تؤت ثمارها حتى الآن: فالرضاعة الطبيعية بحليب الأم وحده لا تزال عند نسبة 40% كما أن القليل من الأطفال استفادوا من الرضاعة حتى بلوغ الشهر 23 (41%) وهناك 27% من الأطفال لم يستفيدوا من وجبات غذائية تكميلية ما بين 6 إلى 8 شهور كما أن أطفالا بأعداد قليلة استفادوا من تغذية متنوعة (38%) حسب مسح 2018SMART.

ويرتبط تحسين المنظومة الصحية إلى حد كبير بتوفير بنى صحية للاستقبال والخدمات الأساسية الملائمة (الهدف رقم 11، الغاية 11.1) كالمستشفيات والهياكل العاملة في مجال التكوين وزيادة خبرات عمال الصحة.

وفي هذا الإطار، تحققت الإنجازات التالية:

- إكمال أشغال توسيع مباني المدرسة الوطنية للصحة العمومية في نواكشوط؛
- بناء مركز وطني لأمراض القلب (100 سرير) ومعهد وطني لأمراض الكبد؛

- الانتهاء من أشغال مركز الصحة في باسكنو و3 نقاط صحية أخرى؛
- انطلاق أشغال بناء 12 نقطة صحية عبر البلاد؛
- انطلاق أعمال البناء: مستشفى أطار (150 سرير)، مركز تصفية الكلى في المستشفى الوطني، تحديث مستشفى عرفات، مصلحة الأمراض الالتهابية، مساكن بالمركز الاستشفائي الوطني؛
- مستودع مركزي لتخزين وتوزيع اللقاحات في طور البناء في نواكشوط ومستودعان (2) لتخزين وتوزيع اللقاحات في كل من كيفه والنعمة؛
- تقوية الوسائل اللوجستية عن طريق اقتناء 14 سيارة عابرة للصحراء و5 باصات لمدارس الصحة و2 سيارة إسعاف مجهزة واقتناء مختبر محمول لصالح المعهد الوطني للبحوث والصحة العمومية؛
- تحويل المركز المسمى "الأولوية للبصر" إلى مقر جديد وتجهيزه بمعدات حديثة لإجراء 1.500 عملية جراحية و16.000 استشارة والتكفل بحوالي 5.000 طفل بحاجة إلى نظارات.

♦ تمويل قطاع الصحة

يتضمن الجدول التالي توقعات وإنجازات ميزانية الدولة في قطاع الصحة لعام 2018. وكانت نسبة تنفيذ الميزانية بحدود 97% لكل من البندين المتعلقين بالتسيير والاستثمار.

الجدول 8: تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2018

بند الميزانية	البرمجة	التنفيذ	نسبة التنفيذ
1. التسيير	608.151.064	593.601.028	97,61%
الاستثمار	315.950.000	306.252.303	96,93%

المصدر: المديرية العامة للميزانية / وزارة المالية، المديرية الإدارية والمالية / وزارة الصحة

على مستوى برنامج الاستثمار العمومي، جرى تخصيص مبلغ 1.001,84 مليون أوقية جديدة برسم 2018 من أجل تنفيذ مشاريع التنمية الصحية التي تقدر كلفتها الإجمالية خلال الفترة بـ4.501 مليون أوقية جديدة.

وبالنسبة للميزانية الكلية، فإن البنود الخاصة بخدمات وزارة الصحة لعام 2018 تظهر في الجدول الآتي. ويتبين أن حصة الصحة بالمقارنة مع إجمالي الميزانية لعام 2018 بلغت 4,4%.

الجدول 9: نصيب قطاع الصحة في ميزانية الدولة لعام 2018

	2018 (أوقية جديدة)
نصيب وزارة الصحة في الميزانية العامة	2 460 731 501
إجمالي الميزانية العامة لعام 2018	56 406 321 039
نصيب وزارة الصحة (%)	4,4%
الناتج الداخلي الخام الجاري	186 886 701 237
نصيب وزارة الصحة مقارنة بالناتج الداخلي الخام (%)	1,32%

المصدر: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والصناعة، وتقديرات الخبير

♦ نحو تحقيق أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مجال الصحة

تتوقع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حصول زيادة معتبرة في النفقات الصحية ضمن ميزانية الدولة لتبلغ 15% وفقا لتوصيات مؤتمر أبوجا. وفي عام 2018 لم تتجاوز هذه النسبة 4,4% كما هو مبين أعلاه ولذا يتعين بذل المزيد من الجهود للاقتراب من هذه الغاية. كما أن مقارنة الإنفاق في مجال الصحة مع الناتج الداخلي الخام لا تعطي أكثر من 1,32% مقابل نسبة مستهدفة قدرها 5,2% لعام 2020.
وفيما يتعلق بالغطاء الصحي الشامل الذي يرمي إلى مجانية الدواء لصالح الأطفال دون سن 15 والشيوخ وإلى توسيع التأمين الصحي لصالح المزيد من الفئات العاملة فإن هناك حاجة إلى التسريع باتخاذ إصلاحات اعتمادا على خارطة الطريق التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف على المدى الطويل.

وفيما يتعلق بالهدف الخاص بالنفاذ إلى الخدمات الصحية بنسبة 100%، فإن نسبة السكان الذين يستفيدون من الخدمات الصحية على مسافة 5 كلم قد ارتفعت من 79% عام 2017 إلى 83% عام 2018، وهو ما يشير إلى قوة احتمال الاقتراب من تحقيق هذه الغاية بفضل الجهود الكبيرة المقام بها على صعيد توفير البنى الأساسية التي تتيح قرب الأفراد أكثر فأكثر من هذه الخدمات. ويبلغ عدد السكان لكل تشكيلة صحية من الدرجة الأولى 4.622 فرد كمتوسط لعام 2018، وذلك في كل تشكيلة من التشكيلات الصحية البالغ عددها 862.

وبالنسبة للصحة الإنجابية، يتوقع أن يرتفع انتشار أساليب مع الحمل من 11,4% إلى 20%. ورغم ضآلته فإن مستوى انتشار أساليب منع الحمل العصرية قد شهد تطورا إيجابيا حيث ارتفع من 8,06% في النصف الأول من عام 2016 إلى 10,76% في نفس الفترة لعام 2018. كما أن نسبة الغطاء الصحي لفترة ما قبل الولادة كانت متذبذبة ما بين النصف الأول من عام 2016 (14%) والنصف الأول من 2018 (16,17%) وانخفضت إلى 12,41 عام 2017. أما نسبة الولادات تحت رعاية طبية مؤهلة فقد انتقلت من 54,85% في النصف الأول من 2016 إلى 70,25% من النصف الأول عام 2018.

وبخصوص انتشار اللقاحات فإن استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك تطمح إلى رفع النسبة من 74% إلى 100%. وتشير الأرقام الصادرة عام 2018 إلى أنه باستثناء اللقاح المضاد للالتهاب الكبدي من نوع ب عند الولادة والذي تطور بشكل موجب في النصف الأول من 2018 مقارنة بالفترات ذاتها من عامي 2016 - 2017، فإن تعاطي اللقاحات الأخرى قد تراجع خلال هذه السنة. وبالرغم من تغطية معتبرة للقاح المضاد للسل عند الولادة مباشرة فإن الحَقن باللقاحات المضادة للالتهاب الكبدي عند الولادة لم يكن بالمستوى المطلوب.

أما انتشار ظاهرة تأخير النمو عند الأطفال دون سن الخامسة فقد تقلص من 27,9% عام 2015 إلى 23,3% عام 2018. ويصدق ذلك أيضا على انتشار نقص الوزن الذي انتقل من 24,9% عام 2015 إلى 19,5% عام 2018.

بموجب الغاية رقم 3.1 من الهدف رقم 3، تطمح المجموعة الدولية إلى أن تتراجع نسبة وفيات الأمهات عالميا إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100.000 ولادة حية بحلول عام 2030.
وكان المؤشر رقم 3.1.1 المتعلق بنسبة وفيات الأمهات بحدود 510 حالات وفيات لكل 100.000 ولادة حية عام 2015 حسب المسح متعدد المعايير لعام 2015 ويعتبر هذا هو أحدث رقم يتوفر لحد الساعة.
وعلى مستوى النفاس بمساعدة عمال صحيين مؤهلين (المؤشر 3.1.2)، فقد انتقل من 54,85% في النصف الأول من 2016 إلى 70,25% في النصف الأول من 2018 كما يتبين من بيانات وزارة الصحة لعام 2018.

أما الغاية رقم 3.2 فهي تهدف إلى القضاء بحلول عام 2030 على الوفيات التي يمكن تفاديها في صفوف الرضع والأطفال دون سن الخامسة مع مطالبة جميع الدول بالسعي إلى تراجع وفيات المواليد الجدد إلى 12 حالة لكل 1.000 ولادة حية على الأكثر وتراجع وفيات الأطفال دون الخامسة إلى ما لا يقل عن 25 لكل 1.000 ولادة حية. وكانت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة (المؤشر 3.2.1) تقارب 43‰ عام 2015 وهو أحدث رقم متوفر الآن. أما نسبة وفيات المواليد فقد سجلت انخفاضا من 29,96% عام 2015 إلى 29,51% عام 2018.

وتتوقع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك القضاء في المدى البعيد على فيروس نقص المناعة والملاريا والسل (الغاية 3.3). وعلى مستوى انتشار الملاريا، كانت الجهود المبذولة في مجال المعالجة والتحسيس هي الأكثر جدوى حيث كان التراجع، بالنسبة لـ1.000 نسمة، من 11,18% عام 2015 إلى 3,64% عام 2018 (المؤشر 3.3). أما انتشار فيروس نقص المناعة / السيدا فقد بقي ثابتا عند 0,5% عام 2018.

الجدول 10: تطور المؤشرات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة

غايات الهدف رقم 3		المؤشر	السنة	النسبة	السنة	النسبة
3.1	بحلول 2030، العمل على تراجع نسبة وفيات الأمهات عالميا إلى ما دون 70 حالة لكل 100.000 ولادة حية	3.1.1. نسب وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية			2015	510 المصدر: مسح MICS
		3.1.2. نسب الولادات تحت رعاية طبية مؤهلة	النصف الأول من 2016	54,85%	النصف الأول من 2018	70,25%
3.2	بحلول 2030، القضاء على الوفيات التي يمكن تفاديها في صفوف المواليد الجدد والأطفال دون سن الخامسة، وتراجع وفيات المواليد إلى 12 حالة لكل 1.000 ولادة حية كأقصى حد، ووفيات الأطفال دون الخامسة إلى 25 حالة لكل 1.000 ولادة حية كأقصى حد.	3.2.1. نسب وفيات الأطفال دون الخامسة (‰)	2011	75 ‰	2015	43 ‰ المصدر: مسح MICS
		3.2.2.نسب وفيات المواليد الجدد (‰)	2015	29,96 % المصدر: مسح MICS	2018	29,51 %
3.3	بحلول 2030، وضع نهاية لأوبئة السيدا، السل، الملاريا، الأمراض المدارية المهملة ومكافحة أمراض الكبد الالتهابية والأمراض المنقولة عن طريق الماء وغيرها من الأمراض المعدية.	3.3.1. انتشار فيروس نقص المناعة / السيدا (%)، المصدر: منظومة البيانات الصحية	2015	0,5 %	2018	0,5 %
		3.3.3. انتشار الملاريا (1000 نسمة) المصدر: منظومة البيانات الصحية	2015	11,18 %	2018	3,64 %

كان جميع الأنشطة المقام بها على علاقة ببرمجة استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك حتى وإن كان بعض الأنشطة قد تأخر مثل العمل بالتمويل الموجه نحو النتائج. ولم تبدأ لحد الآن المرحلة التجريبية لهذا النوع من التمويل في إطار مشروع "عناية"، وهكذا فإن العمل بالدليل الوطني للمتابعة والتقييم الذي يواكب المرحلة الثانية من الخطة الوطنية لتطوير الصحة لم يبدأ هو الآخر. ويصدق الشيء ذاته على التدقيق الرامي إلى تشجيع ثقافة الشفافية والمساءلة المشتركة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمويل قطاع الصحة.

الجدول 11: تطور المؤشرات الخاصة بالأداء في النصف الأول من أعوام 2016 – 2017 - 2018

المؤشرات	النصف الأول 2016	النصف الأول 2017	النصف الأول 2018
الانتشار (نسبة الاستخدام)	8,06	8,87	10,76
نسبة النساء الحوامل اللواتي قمن بـ4 مراجعات قبل الولادة	14,0%	12,41%	16,17
نسب النفاس بمساعدة طبية متخصصة	54,85%	68,41%	70,25
نسب الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد الذين تم التكفل بهم	71%	73,00%	
نسب النساء الحوامل اللواتي أخذن 2 جرعة من TPI	27,46%	21,31%	22,73
حالات إصابة مؤكدة بالملاريا	10227(Total TDR positive)	24001	4197
استشارات عامة	1 374 880	1 100 616	1 344 662
تطعيم ضد الالتهاب الكبدي عند الولادة	57,04%	54%	89%
تطعيم ضد السل	91%	89%	48%
شلل من نوع POLIO 3	84%	85%	81%
PENTA 3	89%	87%	77%
RR	81%	(VAR) 70%	60%
Td2+ FE	43,19%	31%	23%
PCV-13-3	**86,15%**	**86%**	**77%**

المصدر: تقرير 2018 وخطة العمل لـ2019، وزارة الصحة مارس 2019

♦ آفاق التطور الخاصة بظروف النفاذ إلى خدمات الصحة

فيما يلي قائمة بأهم عناصر برمجة وزارة الصحة لعام 2019:

➢ القيادة وحكامة المنظومة (على مستوى الولاية والمقاطعة)

- تعزيز قدرات الوكلاء في مجال تعبئة الموارد المحلية، تسيير المصادر البشرية، التخطيط العملياتي، مقاربة النوع؛
- تعزيز قدرات الوكلاء في مجال تعبئة الموارد المحلية، تسيير المصادر البشرية، التخطيط العملياتي، مقاربة النوع؛
- تعزيز متابعة وتقييم الأنشطة على المستوى العملياتي.

➢ صحة الأم والرضع والأطفال

- تعزيز قدرات الوكلاء في مجال الاتصال من أجل التنمية، التكفل بالولادات الجديدة؛
- تطوير الوقاية من انتقال الإصابة إلى الجنين من الأم؛
- توفير المصادر البشرية وخصوصا القابلات؛
- التزود بمدخلات الصحة الإنجابية، الأدوية، المواد الغذائية المكملة؛
- إشراك الهياكل الصحية في أنشطة المنظمات غير الحكومية؛
- تعزيز وتشجيع صحة المراهقين والشباب؛

➢ الوقاية، مكافحة المرض وتسيير حالات الصحة العامة ذات الطابع الاستعجالي

- تعزيز قدرات الوكلاء في مجال تشخيص الأوبئة أو الأحداث الصحية، تسيير النفايات الطبية؛
- توفير مراكز CDT في الولاية؛

- توفير تجهيزات لتسيير النفايات الطبية (أفران، جمع)؛
- التعريف بالممارسات العائلية الأساسية؛
- التنسيق فيما بين وكلاء الصحة والمجموعات؛
- استحداث شرطة متخصصة في نظافة وسلامة الغذاء.

➢ **تعزيز المنظومة الصحية**

- العمل على استقرار المصادر البشرية في الوظائف؛
- تعزيز التكوين المستمر بما يلبي الحاجات؛
- تطوير ومتابعة البيانات المتعلقة بالمصادر البشرية؛
- تعزيز التجهيزات الصحية والصيانة؛
- تزويد التشكيلات بالسيولة اللازمة؛
- إيجاد لجان للتسيير في التشكيلات الصحية التي لا تتوفر عليها.

الآفاق المستقبلية على المستوى المركزي (محاور الخطة الوطنية لتطوير الصحة)

➢ **القيادة وحكامة المنظومة (على مستوى الولاية والمقاطعة)**

- وضع جهاز لمتابعة وتقييم تنفيذ خطط العمل؛
- تنفيذ عمليات إشراف متكاملة على جميع مستويات الهرم الصحي؛
- تعزيز الإمداد واستخدام الأدوية على جميع المستويات؛
- وضع DHIS2؛
- إعداد إصلاح المستشفيات؛
- اختبار التأمين الشامل ضد المرض؛
- تعزيز قدرات المفتشية العامة ومديرية الإدارة والمالية لتحسين الحكامة في القطاع؛
- العمل على توفير صندوق مشترك للصحة؛
- تصديق وتنفيذ خطة تطوير المصادر البشرية (2019 - 2020).

➢ **صحة الأم والرضع والأطفال**

- تمويل التطعيم على مستوى المقاطعات؛
- العمل باستراتيجية خاصة بالتحويلات واستقرار المصادر البشرية المؤهلة في جميع هياكل الصحة الإنجابية؛
- توفير الدم ومشتقاته لأغراض الحالات الاستعجالية الخاصة بالولادة في المستشفيات؛
- توفر مصالح خاصة بالمواليد الجدد على مستوى المستشفيات وتجهيزها بمعدات الإنعاش في جميع قاعات التوليد؛
- توفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط العملياتية في مجال الصحة الإنجابية؛
- العمل بفحص حالات وفيات الأمهات ومتابعتها؛
- تعزيز الرقابة بمساعدة المجتمع؛
- إدخال لقاحات HPV.

➢ **الوقاية، مكافحة المرض وتسيير حالات الصحة العامة ذات الطابع الاستعجالي**

- تزويد 8 مراكز تجريبية بالتجهيزات اللازمة لطبيعة الأوبئة المستوطنة؛
- إعداد استراتيجية لمكافحة الطفيليات عام 2019؛
- إعداد استراتيجية للاتصال؛
- بناء حجر خاص في المستشفى الوطني للتكفل بحالات السل المستعصية على العلاج؛

- استحداث آلية خاصة بالمساءلة حول النتائج؛
- تزويد الإدارة بالمصادر البشرية المؤهلة؛
- تعزيز قدرات الإدارة في مجال التسيير والتدبير.

➢ **تعزيز المنظومة الصحية**

- تعزيز التنسيق ومتابعة تسيير المصادر البشرية (التنسيق على المستويين المركزي والجهوي، التسيير الاشتشرافي)؛
- إيجاد جهاز للتكوين المستمر للمصادر البشرية (اختبار طريقة جديدة لتكوين مقدمي الخدمات في المقاطعات والإدارات الجهوية)؛
- إعداد خطة تكوين مستمر؛
- إيجاد جهاز للتكوين المستمر لصالح المصادر البشرية بما في ذلك خطة للتكوين؛
- تطوير آليات لتحفيز المصادر البشرية.

➢ **الأدوية، المواد الاستهلاكية، اللقاحات ومنتجات الدم**

- توفير أدوية ومواد استهلاكية أساسية على جميع مستويات الهرم الصحي؛
- التحكم في البيانات المتعلقة بالجاهزية وبدورة التوزيع على المستوى الوطني؛
- التحكم في البيانات المتعلقة بمستحقات مركزية توزيع الأدوية (CAMEC) على الهيئات الاستشفائية.

➢ **المنظومة الوطنية للبيانات الصحية**

- مواصلة اختبار الإطار الناظم للقواعد والمواصفات في الاستراتيجية الوطنية للبيانات الصحية (لبراكنه ونواكشوط)؛
- العمل باختبار الإطار الناظم للقواعد والمواصفات وإدخال مؤشرات التمويل الموجه نحو النتائج على مستوى المنطقة النموذجية (كيدي ماغا والحوض الغربي)؛
- عقد اجتماعات تنسيقية على مستوى مسيري قواعد البيانات؛
- وضع البيانات المتعلقة بالبرنامج الموسع للتلقيح وبالتغذية على الشبكة.

➢ **صحة المجتمع**

- تنصيب، تكوين وتوفير أدوات لوكلاء الصحة؛
- تنصيب وكلاء الصحة الذين تم تكوينهم؛
- تزويد وكلاء الصحة بالأدوية والمستلزمات؛
- نشر وتوزيع أدوات جديدة للاستراتيجية الوطنية لصحة المجتمع.

➢ **تمويل الصحة**

- تنظيم اختبار في مجال التأمين الصحي على نطاق جهوي واسع وإشراك القطاع غير المصنف؛
- متابعة تدخلات وتمويل الشركاء في المجال الصحي؛
- انطلاق التمويل الموجه نحو الأداء؛
- التحضير للمواءمة بين التخطيط الصحي ومتطلبات الميزانية المبرمجة.

♦ التوصيات الخاصة بتحسين طرق النفاذ إلى خدمات الصحة

تستحق النقاط التالية المزيد من العناية والأنشطة التي من شأنها أن تساعد في مواجهة التحديات والتغلب على المعوقات أو حل المشاكل التي يواجهها القطاع ويتعلق الأمر بما يلي:

- النقص في تعبئة بعض التمويلات المعلن عنها؛
- غياب جهاز لمتابعة تنفيذ الأنشطة على جميع المستويات (التنسيق المؤسسي البيني، التنسيق مع الشركاء، أدوات المتابعة والتقييم، الخ)؛
- غياب آلية للمساءلة؛
- غياب استراتيجية وطنية معتمدة للصيانة؛
- النقص في مجال التكوين؛
- عدم تحديث الجرد الوطني الخاص بالتجهيزات والبنى الأساسية بصفة منتظمة؛
- غياب خطط للصيانة العلاجية والوقائية؛
- تعطل المصالح الجهوية للصيانة أو عدم وجودها؛
- ضعف الحكامة والتنسيق؛
- ضعف القدرات في مجال التسيير والتدبير.

IV.3. العمل للجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة

IV.3.1. ترقية التشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع

♦ أهداف ترقية التشغيل كعامل لاشتراك الرفاه

لإعطاء النمو الاقتصادي الطابع الشمولي ترمي توجهات إستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى العمل على مواكبة تحولات الاقتصاد ببرامج خاصة لترقية التشغيل لصالح حملة الشهادات والشباب والنساء والمجموعات الهشة مع استخدام مقاربة "الكثافة العالية من اليد العاملة" لتطوير البنى التحتية كل ما كان ذلك ممكنا.

وينتظر أيضا أن تكون هذه البرامج مؤطرة لتحيين سياسة التشغيل وتقوية آليات التنسيق، وتستفيد من إصلاح مصالح التشغيل العمومية ووضع شراكة نشطة مع القطاع الخاص.

♦ إنجاز التدخل المتعلق بترقية التشغيل

تشكل بطالة الشباب غير المؤهلين (من النساء والرجال) وحملة الشهادات (11.8% في 2017، المسح الوطني حول التشغيل والقطاع غير المصنف 2017) وهشاشة التشغيل في القطاع غير المصنف وضعف حصة النساء والعالم الريفي في إنتاج الثروة تحديات يتعين رفعها من خلال المقاربة الجديدة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تجعل التشغيل هدفا يحتل الأولوية في التنمية ويتعلق الأمر بالنسبة للحكومة بضمان تشغيل منتج وعمل لائق للجميع وترقية التشغيل كعامل لتشارك الرفاه (هدف التنمية المستديمة 8 الهدف 8.5) وذلك من خلال المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل التي تغطي الفترة ما بين 2018-2030 وتنفيذها وقد تمت المصادقة بصفة فعلية على هذه الاستراتيجية في 2018 وبدأ تنفيذها.

وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية قامت وزارة الوظيفة العمومية والعمل والتشغيل وعصرنة الإدارة بعدة أنشطة لتكوين ومواكبة طالبي العمل من بينها:

- تنظيم ورشات للمصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتبنيها.
- إنجاز دراسة لدمج الأهداف في القطاعات (البناء والأشغال العمومية والقطاع الزراعي الرعوي).
- تحيين المنظومة القانونية التي تحكم منح رخص العمل.
- تكوين للدمج في مهن البناء والأشغال العامة وغزل وبر الإبل والحلاقة والخياطة وبيع اللحوم وصناعة الجلود.
- تكوين من أجل تثمين المنتوجات المحلية (مقاربة الكثافة العالية لليد العاملة).

ويبين الجدول أسفله الجهود التي قامت بها الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب في 2017-2018 لتمكين بعض الشباب من الولوج إلى أعمال لائقة وخاصة من خلال تطوير الكفاءات أو العمل المستقل أو مواكبتهم في البحث عن العمل.

♦ التحدي وإشكالية العجز في التشغيل

زيادة على البطالة التي تقدر بنسبة 11.8% 2017 تطرح إشكالية عجز التشغيل المقدرة بنسبة 42.1% وهذه نسبة تشمل زيادة على العاطلين في العمل اليد العاملة المحتملة المتكونة من غير الناشطين بصفة اضطرارية أي ما مجموعه 443.000 شخص ينبغي أن ينضاف إليها التشغيل الناقص الذي يتمثل في حاجة تشغيل غير مرضية وبعبارة أخرى سوء استخدام اليد العاملة (الشكل أسفله).

ويعطي الجدول أسفله معلومات عن توزيع نسبة عجز التشغيل هذه حسب الجنس وفئات العمر ويستخلص منه تركز العجز في التشغيل على مستوى النساء والشباب.

الجدول 12: نسب العجز في التشغيل حسب الجنس وفئة العمر

الجنس	24-15 سنة	34-25 سنة	59-35 سنة	60 فما فوق	المجموع
الذكور	38,3%	27,3%	20,2%	24,3%	26,1%
الإناث	69,6%	61,4%	51,0%	54,4%	58,9%
المجموع	55,2%	45,1%	34,5%	34,7%	42,1%

المصدر: استراتيجية التشغيل 2018 - 2030

المؤطر 1: ملامح التشغيل في موريتانيا

ملامح التشغيل حسب المسح الوطني حول التشغيل والقطاع غير المصنف 2017.

- نسبة البطالة المقدرة بـ11.8% 2017؛
- البطالة مرتفعة جدا في المراكز الحضرية: 17% في انواذيبو، 16% في انواكشوط؛
- البطالة مرتفعة جدا عند الشباب من 20 إلى 24 سنة، 24.1% 2017 مقابل 18.1% 2012. أي بزيادة 6 نقاط؛
- تشغل أكثرية من العمال وظائف غير دائمة (33.3%) أو هشة (54.1%) أو غير لائقة 10.6%؛
- يقدر التدفق السنوي لطالبي العمل بـ50.000 شخص؛
- لا تتجاوز قدرة سوق العمل الاستيعابية 25.000 شخص؛
- يشغل القطاع المصنف 13.7% من السكان الناشطين في الوسط الحضري؛
- يشغل القطاع غير المصنف 60% من السكان الناشطين في الوسط الحضري؛
- أهم قطاعات الأنشطة فيما يتعلق بالتشغيل هي: القطاع الريفي 31%، التجارة 25%، الإدارة العمومية 14.3%.

♦ تمويل ترقية التشغيل

أدرج غلاف بمبلغ 77 مليون أوقية لترقية التشغيل وخاصة تشغيل الشباب على مستوى برنامج الاستثمارات ذات الأولوية إضافة إلى تمويلات أخرى محتملة لم تدرج في هذا البرنامج أما فيما يخص برمجة 2018-2020 فهي تصل 177 مليون أوقية جديدة.

♦ آفاق لترقية التشغيل

في إطار مواصلة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك ينوي القطاع إنجاز الأنشطة الرئيسية التالية:

- المصادقة على الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وتنفيذها.
- تنظيم ورشة لتعبئة الموارد.
- المصادقة على نصوص حول الوساطة.
- دعم المقاولة الصغرى والمتوسطة من خلال التكوين والقروض الصغيرة.
- تحسين أداء هيئات التمويل الصغيرة لتنمية العرض الأمثل للتمويلات الصغيرة.
- تطوير مقاربة الكثافة العالية لليد العاملة من خلال إقامة ورشات تكوينية.
- تحيين قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب.
- تعزيز قدرات الحكامة والتوجيه في الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب.
- إعادة تحديد مهام الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب ووضع برنامج تعاقدي.

♦ التوصيات:

يوصى بتنفيذ خطة العمل التطبيقية للاستراتيجية الوطنية للتشغيل ومتابعتها سنويا من أجل امتصاص العجز الكمي والكيفي للتشغيل بصفة تدريجية وتكميل نواقص إطار حكامة التشغيل.

ولتحقيق الهدف العام لإنشاء حوالي 800 ألف فرصة عمل صافية ما بين 2018-2030، بمعدل 60 ألف فرصة للسنة ينبغي:

i. العمل على انسجام السياسة الوطنية للتشغيل مع السياسات القطاعية، وخاصة بوضع سياسة لتطوير الإنتاجية عن طريق تعبئة الموارد والاقتصاد الرقمي لصالح ترقية إنتاج المقاولات الصغرى والمتوسطة وإعداد خطط عمل خماسية للتشغيل، بالتشاور مع القطاعات (الزراعة، التنمية الحيوانية، الصيد، المعادن، الطاقة، البناء والأشغال العامة..إلخ).

ii. دعم تنمية رأس المال البشري بتشجيع التعليم العالي والتكوين المهني سعيا إلى تحسين قدرة تأطير الاقتصاد الوطني بتطوير مراحل الانتقالية بين المدرسة والتكوين المهني (تطوير برنامج تدريب وتنفيذ برنامج لمحو الأمية الوظيفية).

iii. دعم المصالح العمومية للتشغيل وخاصة من خلال متابعة المقاولات وتحليل توجهات التشغيل مع تطوير وظائف استقبال وتوجيه الباحثين عن العمل وغير الناشطين اضطراريا ودعم قابلية التشغيل عن طريق التدريب وتكوينات الدمج.

iv. تطوير إطار الحكامة وخاصة بوضع نقاط اتصال على مستوى القطاعات والوكالات العمومية بإعداد تقرير سنوي عن سياسة التشغيل ووضع نظام إعلامي حول التشغيل والتكوين.

IV.3.2. ترقية الشباب والرياضة

♦ أهداف التدخل المتعلق بالشباب والرياضة

ترمي الاستراتيجية في أفق 2030 وتجعل هدفها الرئيسي هو جعل اهتمامات الشباب تحتل مكانة كبيرة في أنشطة جميع هيئات البلد في إطار مقاربة تجديدية ومندمجة وأفقية وتشتمل خطة عمل تنفيذ هذه الاستراتيجية على المحاور التالية:

- تعزيز قدرات الفاعلين في القطاع؛
- تعزيز قدرات الدمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب؛
- تعزيز المشاركة المواطنية للشباب وخاصة عن طريق المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد تمشيا مع المحاور الرامية إلى النهوض بروح الحوار والانفتاح واحترام حقوق الإنسان؛
- ترقية الشباب كقيمة للصحة العمومية والوحدة الوطنية؛
- تطوير ممارسة الشباب للأنشطة الترفيهية.

♦ الإنجازات:

واصلت وزارة الشباب والرياضة في 2018 تنفيذ مجموع الأنشطة المدرجة في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب والرياضة والترفيه تماشيا مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وإعلان نواكشوط الصادر عن الوزراء المكلفين بالشباب في مجموعة الساحل الخمس والذي يلخص السياق شبه الإقليمي فيما يتعلق بقطاع الشباب في فضاء الساحل الذي يتميز بما يلي على وجه الخصوص: (1) الوزن النسبي الديمغرافي للشباب في دول الساحل الخمس؛ و(2) التحديات التي يواجهها الشباب بما فيها انعدام الأمن والبطالة والتهميش والنزوح والهجرة. ومن جهة أخرى واصل المجلس الأعلى للشباب جهوده لدمج الشباب تمشيا مع الأهداف الخاصة بترقيته وإشراكه في جميع الجهود الإنمائية. ويشكل المجلس الإطار الأمثل لإنجاز هذه الأهداف عن طريق تنظيم دورات تكوينية تهدف إلى تعزيز قدرات الشباب في مجال تسيير المشاريع والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحد من البطالة.

وتقوم أنشطة الوزارة فيما يتعلق بالشباب منذ فاتح يناير 2018 على ترقية الشباب من خلال أنشطة تحسيسية حول مواضيع المواطنة والتطوع والتمكين والتشغيل ومحاربة التطرف العنيف ومسلكيات الانحراف الأخرى مثل: استعمال المواد المخدرة والجرائم المنظمة والعابرة للحدود.

ولتعزيز قدرات الفاعلين في القطاع وتعزيز قدرات الدمج الاجتماعي والاقتصادي للشباب، تشمل الأنشطة المنفذة على وجه الخصوص التحضير لانطلاق مشروع تكوين وتمكين الشباب المعروف تحت تسمية "أملي" والدعم والإشراف على انطلاق حملة تحسيسية لـ800 شاب حول التطرف المسمى "ماني متطرف" وتعزيز المشاركة المواطنية للشباب واحترام حقوقه البشرية والاهتمام أيضا بمجالات الصحة الإنجابية.

مكن مشروع الوقاية من النزاعات وترقية الحوار الثقافي عن طريق تنفيذ 3 دفعات من المساعدات للشباب من تعزيز قدرات 650 جمعية شبابية أصبحت 320 منها مقبولة في الصندوق وتم تمويل 100 جمعية أخرى لتنفيذ أنشطة محلية للشباب أو الوقاية من النزاعات أو السلم الاجتماعي.

ويتماشى مشروع "صوت شباب منطقة الساحل" مع الاستراتيجية المندمجة لشباب بلدان الساحل الخمسة في إطار برنامج الاستثمار الأولوي الرامي إلى دعم اندماج منظمات الشباب في مسار إعداد وتنفيذ السياسات الإنمائية. وينطوي ذلك على أنشطة الدعم لمجموعة الساحل الخمس من أجل إكمال استراتيجيتها المتكاملة للشباب وإعداد ومتابعة خطة عملها. ويهدف المشروع إلى تزويد الشباب المبدع والعصري بصوت سياسي والإسهام بإدامة فضاءات الحوار المحلية والوطنية والإقليمية المفتوحة منذ عام 2017 عبر مجموعة دول الساحل الخمس. وفي مرحلته الأولى سمح المشروع بفضل الحوار المكثف بتعبئة 1.250 من ممثلي منظمات الشباب ومن إيجاد قوة محركة كبيرة بفضل اندماج الشباب.

على مستوى تطوير المحيط المؤسسي وإطار دعم الشباب أنجز مشروع الوقاية من النزاعات وترقية الحوار الثقافي برنامجا مهم (التمكين) وتعزيز قدرات الفاعلين المحليين البلديات، وغير الممركزين (الإدارات الجهوية للشباب والرياضة) في 9 ولايات من البلد.

ومكن هذا النشاط من إنجاز 36 مشروع ساهمت في تحسين مسلكيات آلاف الشباب على المستوى المحلي ومن قدراتهم على الاستماع والاندماج والشفافية.

وفيما يتعلق بترقية وإنشاء الأطر والمجالات الشبابية أنجز المشروع بناء دار للشباب في كيفه وأعاد تأهيل دار الشباب في روصو.

وأنجزت أنشطة أخرى خلال هذه السنة بدعم من مختلف الشركاء من ذلك مثلا: إقامة 5 مراكز للتنصت في النعمه وكيهيدي ولعيون وسيلبابي لتنظيم أنشطة إعلامية حول الصحة الجنسية والتناسلية ولتقديم الخدمات للشباب حول الصحة الإنجابية.

وضع منصة تدمج مواضيع الصحة الإنجابية للمراهقين والشباب بما في ذلك العنف القائم على النوع و10 بنيات للشباب لضمان ترقية الصحة الإنجابية.

تم تكوين حوالي 150 شابا قدموا من جميع ولايات البلد حول الرهانات والفرص التي تقدمها المعطيات الديموغرافية في موريتانيا واضطلع هؤلاء المشاركون على خارطة طريق الاتحاد الإفريقي "الاستفادة القصوى من القاسم الديموغرافي عن طريق الاستثمار في الشباب" وتم إعداد خطة تم التشاور حولها تتعلق بدور الشباب في الاستفادة من القاسم الديموغرافي لموريتانيا.

وفي مجال ترقية الرياضة كقيمة للصحة العمومية والوحدة الوطنية وكطريقة لتحسين ممارسة الشباب لأنشطة الترفيه أنجزت عدد من الأنشطة الرياضية على المستويين الوطني والدولي بهدف ترقية الشباب وتمكينه (أهداف التنمية المستدامة 3و4).

ومن جهة أخرى ساهم دعم الشركاء الفنيين والماليين في تحقيق النتائج ذات الصلة بأهداف التدخل:

- يمول البرنامج الوطني المندمج للامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب (pniddle) بناء الملاعب والمركبات على مستوى جميع ولايات البلد. مشروع تمكين النساء والعائد الديمغرافي المنفذ من طرف وزارة الاقتصاد والمالية. تستفيد وزارة الشباب والرياضة من مكونة من هذا المشروع تقوم بإنجاز أنشطة مهمة للتحسيس والدعم في مراكز التنصت وبعض أنشطة القطاع مثل المخيمات الصيفية.
- إعادة تأهيل وترميم هيئة المركب الأولمبي اكتملت.

♦ تمويل قطاع الشباب والرياضة:

يدرج في برنامج الاستثمارات ذات الأولوية 2018-2020 مبلغ 65 مليون أوقية جديدة ليست فيها بعض تمويلات الشركاء الفنيين والماليين غير المدرجة في هذا البرنامج، أما فيما يخص غلاف 2018-2020 فقد بلغ 160 مليون أوقية جديدة.

♦ الآفاق

يجدر التنويه بتنظيم منتدى وطني للشباب.

IV.4. تحسين قدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة الظروف الطارئة

تهدف هذه الورشة إلى زيادة قدرة الفئات الأكثر هشاشة على مواجهة الظروف الطارئة والتأكد من أنها تستفيد إلى أقصى حد من ثمار النمو. ويتعلق الأمر هنا بالمزيد من الاندماج الاجتماعي من خلال النفاذ المنصف إلى الخدمات القاعدية ذات الجودة العالية وبتكاليف معقولة مع تسيير هذه الخدمات بشكل مستدام. وتشمل هذه الورشة 4 تدخلات على النحو التالي:

- الحماية الاجتماعية، تكافؤ فرص النوع، الطفولة والاسرة؛
- الإمداد بمياه الشرب والنفاذ إلى خدمات الصرف الصحي؛
- ضمان النفاذ إلى الكهرباء والإمداد بمنتجات الطاقة؛
- تطوير قطاعات البناء والإسكان.

IV.4.1. الحماية الاجتماعية، تكافؤ فرص النوع، الطفولة والاسرة

♦ **الأهداف**

يهدف هذا التدخل إلى ضمان الحماية الاجتماعية للسكان ذوي الهشاشة وزيادة قدرتهم على تحمل سوء الأمن الغذائي وتخفيف الفوارق ذات العلاقة بالنوع.

ولأجل تخفيف تأثيرات الفقر المدقع والمساهمة في تخفيف جوانب اللامساواة، أقرت الحكومة استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية (2012 - 2030) بهدف تقليص هشاشة الفئات الأقل حظوة ومساعدة السكان على مواجهة أكبر المخاطر التي تهدد معيشتهم.

وسيتصدر استحداث نظام للحماية الاجتماعية ذي كفاءة والعمل بسجل اجتماعي يمكن من استهداف المعوزين والأشخاص الأكثر هشاشة، العمل الذي سيقام به. وسيجري تنفيذ كل من الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية واستراتيجية النوع واستراتيجية حماية الطفولة واستراتيجية الأسرة من أجل توفير أحسن الظروف للإنصاف والحكامة الجيدة وكرامة الإنسان والعدالة والتضامن الاجتماعي. كما أن عملية التنفيذ هذه تشمل أدوات للإنذار المبكر وآليات لنفاذ الفئات الاجتماعية إلى الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى جملة من الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأهداف المرسومة.

وفي هذا المجال، تعمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى إحداث تغيير في السلوك التمييزي وفي القواعد الاجتماعية وإلى احترام حقوق الإنسان وتطوير المشاريع التي تتناسب مع احتياجيات الفقراء والنساء والشابات الريفيات مع تحسين إطار الحماية والاندماج للأطفال ذوي الهشاشة وتخفيف الفوارق ذات العلاقة بالنوع والعمل بالنصوص القانونية التي تضمن حماية النساء والأطفال والمعوزين والفئات الهشة بصفة عامة (هدف التنمية المستديمة رقم 10 الغاية 10.2).

وسيتم إيلاء عناية خاصة ضمن البرامج القطاعية لتخفيف الفوارق ذات العلاقة بالنوع وللأنشطة التي من شأنها تصحيح الأخطاء التي أدت إلى هذه الفوارق وإلى التمييز والعنف القائم على النوع.

وتشمل النتائج المتوقعة ما يلي:

- تراجع انتشار سوء التغذية في صفوف الأطفال دون سن الخامسة إلى 7% بدل 10,1%؛
- تراجع انعدام الأمن الغذائي إلى 17% بدل 22,4%؛
- استفادة 100.000 أسرة من بين الأكثر فقرا على امتداد التراب الوطني من تحويلات نقدية بشروط؛
- التكفل التام بجميع المرضى المعوزين؛
- تعميم نظام حماية الطفل؛
- تشجيع وحماية الأشخاص المعوزين؛
- مأسسة النوع ووسائل مكافحة أنواع العنف القائم على النوع وتطويرها؛
- تشجيع المشاركة السياسية وقيادة النساء.

♦ الإنجازات التي تحققت

أ. في مجال الأمن الغذائي والتغذية

في موريتانيا، أصبحت الأزمات الغذائية منذ ما لا يقل عن 3 عقود من بين الظواهر التي تتكرر وتؤثر على قدرات السكان وخاصة الفئات الأكثر هشاشة (النساء الأطفال) سواء على المستوى الريفي أو الحضري. وتعمل التوجهات الاستراتيجية التي تضمنتها الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2012 – 2015 أفق 2030) على تمكين السكان الأكثر هشاشة من الاستفادة في أي وقت من النفاذ المادي والاقتصادي إلى غذاء كافي وصحي ومغذي. كما تم اعتماد توجهات استراتيجية أخرى وتنفيذها للإسهام في تحقيق هذا الهدف ومنها استراتيجية تنمية القطاع الريفي للفترة 2013 – 2025 وما سينتج عنها من خطط وطنية لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية والقانون التوجيهي الزراعي والرعوي.

وعلى وجه العموم، فإن موريتانيا قامت في العشرية الماضية باعتماد وتنفيذ جملة من الاستراتيجيات التي تدخل في إطار الكفاح المستمر ضد الفقر وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي (هدف التنمية المستدامة رقم 2، الغاية 1.1).

وبصرف النظر عن الجهود المبذولة والاستراتيجيات المنفذة فإن السكان ذوي الهشاشة في الريف وفي الأحياء الشعبية لا زالوا يعانون من الهشاشة ويتعرضون للمجاعة وسوء التغذية. وتشير البيانات المستقاة من مسح SMART لعام 2018 إلى المزيد من التفاصيل حول الوضع الغذائي للأطفال عام 2018.

وقدر انتشار سوء التغذية العام على المستوى الوطني بنحو 11,6% عام 2018 مع حالات سوء تغذية حادة تتجاوز عتبة الإلحاح عند 2% وتقدر هذه النسبة بـ2,3%.

أما انتشار سوء التغذية المزمن فإنه يبعث على القلق إذ يزيد على عتبة 20% (23,3%) على المستوى الوطني وتبلغ نسبة سوء التغذية المزمن الحاد 7,1%. وشهدت ظاهرة انخفاض الوزن زيادة خفيفة عند 23,3% مقابل 20,1% عام 2017.

وبخصوص التناسب بين العمر والوزن على المستوى الوطني فإن الحالة تعتبر هشة حيث تتراوح بين 10 و20% (19,5%). أما حالة عدم التناسب الحاد فإنها تقدر بـ5,1%. ويعاني معظم الولايات أي 11 من أصل 15 (73%) إضافة إلى مخيم امبره من هذه الظاهرة بنوعيها المقلق (أكثر من 20%) والهش (10 إلى 20%).

ولمواجهة هذه الوضعية التي تمثل تحديا كبيرا فإن من الواجب التوجه نحو المزيد من الاستثمار باتجاه مقاربة متعددة القطاعات ولصالح تحسين الوضع الغذائي للنساء والأطفال عن طريق تضافر جهود كل من الحكومة وشركائها. وفي هذا الإطار فإن خطة التغذية الاستراتيجية متعددة القطاعات وخطة توسيع التدخلات لتغذية الرضع والأطفال (2016 - 2025) تشكلان المدخل الصحيح لتعزيز هذا النوع من التدخلات ذات الطابع الوقائي ومتعدد القطاعات.

وقد تضافرت جهود الحكومة ومختلف شركائها لمواجهة العجز الغذائي لدى النساء والأطفال وسوء التغذية في صفوف الفئات الأقل حظوة في المناطق الريفية وفي الأحياء الفقيرة.

وخلال العام، قام القطاع بالعديد من الأنشطة الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 1 (القضاء على الفقر بجميع أنواعه) والهدف رقم 2 (القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة). وتعلق الأمر بما يلي:

متابعة الوضع الغذائي

- إجراء مسحين حول الأسر لمتابعة الوضع الغذائي للسكان خلال شهري فبراير وسبتمبر؛
- إرسال بعثة لتحديد البلديات الريفية التي تواجه المخاطر، في شهر ابريل؛
- إرسال بعثتين لمتابعة سير الحملة الزراعية بالتعاون مع وزارة التنمية الريفية وشركاء آخرين.

برامج خاصة

- متابعة عمل 1.708 دكان موزعة على التراب الوطني لتغطية احتياجات عدد كبير من الأسر التي تعاني من الهشاشة عبر البلاد؛
- فتح 120 دكان جديد خلال العام؛
- إمداد هذه الدكاكين بـ57.765 طن من المواد المختلفة.

برنامج إسعاف المواشي

- سمح البرنامج باقتناء ونقل وبيع كميات من مختلف المواد قدرها 42.000 طن؛
- دعما للاقتصاد الوطني وتشجيعا للإنتاج المحلي، تم الحصول على الأعلاف لدى مصانع موريتانية وبأسعار تشمل جميع الرسوم؛
- تم وضع الأعلاف تحت تصرف المنمين في جميع الولايات عبر 1.390 دكان من دكاكين أمل في الداخل و47 من محلات البيع في كل مقاطعة و4 نقاط بيع في مناطق تجمع المواشي (موندي، الحداد، الرشيد والقدية).

عملية رمضان 2018

- تم فتح مراكز لبيع المواد الغذائية ذات الأولوية (الأرز، الزيت، السكر، المعجنات، الحليب، البطاطا والبصل) في مختلف مقاطعات نواكشوط؛

- سمح تنفيذ هذه العملية ببيع 4.364 طن من المواد الغذائية بأسعار مدعومة.

المساعدات والإسعافات العاجلة

في مجال توزيع المواد الغذائية ولوازم الإسعافات والتحويلات النقدية: 6.620 طن من المواد الغذائية تم توزيعها مجانا لصالح 121.657 أسرة محتاجة في جميع الولايات، و432 طن من المواد الغذائية و571 رزم إسعاف (خيام، حصائر، أغطية) لصالح 4.700 أسرة محتاجة أو من ضحايا الكوارث، 3.475 أسرة استفادت من توزيع مبالغ نقدية بقيمة 33.138.000 أوقية جديدة في إطار برنامج المعونة.

ومن جهة أخرى، تواصلت الشراكة بين مفوضية الأمن الغذائي ووكالات منظومة الأمم المتحدة لمساعدة 54.000 لاجئ مالي مقيمين في مخيم امبره حيث تم توزيع 2.730 طن من المواد الغذائية خلال العام.

ولأجل استفادة الأشخاص من ذوي الهشاشة، بمن فيهم الرضع، من الغذاء الصحي وبما فيه الكفاية (هدف التنمية المستدامة رقم 2، الغاية 1.1 والغاية 2.أ) تم القيام بالأنشطة التالية التي ترمي إلى تحسين الغذاء وتوفيره:

- **برامج التغذية**
  - فتح 75 مركزا للتغذية في نواكشوط و30 في ولايات الشمال (آدرار، اينشيري، تيرس زمور)؛
  - سمح هذا البرنامج بالتكفل بـ5.200 طفل يعانون من سوء التغذية من خلال إمداد المستفيدين بأكثر من 71 طن من الطحين المشبع (القمح، البازلا، الحليب، السكر، والملح) في أكياس وعلب تستجيب للمواصفات الصحية؛
  - إمداد 400 مركز للتغذية في الولايات التالية: الحوضين، لعصابه، كوركول، لبراكنه، اترارزه، تكانت وكيدي ماغا. وقدمت هذه المراكز مساعدات لأكثر من 20.000 طفل ومرأة يعانون من سوء التغذية؛
  - في مجال الوقاية من سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة، استفادت 100.000 امرأة حامل أو مرضعة من برامج تحسيسية حول مواضيع منها متابعة تغذية الحوامل ومن التدخلات الأخرى التي من شأنها أن تحد من النفاس قبل الأوان ومن نقص الوزن لدى الولادة والإرضاع وإدخال المواد الغذائية التكميلية ومواصلة الإرضاع حتى بلوغ 24 شهر. وبالإضافة إلى هذه المواضيع تم التعريف بقواعد النظافة الصحية ونظافة الوسط.

ومن جهة أخرى، قامت الوزارة في سعيها إلى تقليص انتشار انعدام الأمن الغذائي خلال المواسم التي تسبق فترة الخريف وتراجع الظاهرة من 22% إلى 21% وتحسين الاستثمارات في البنى الأساسية الريفية (الهدف رقم 2، الغاية 1.1 والغاية 2.أ)، بتمويل عدد من المشاريع الصغرى في مختلف الولايات ومنها:

- 46 مشروع صغير يجري تنفيذها على مستوى ولايات الحوض الشرقي، والحوض الغربي، ولعصابه، وتكانت في إطار تحسين الإنتاج الزراعي في الوسط الشرقي الموريتاني بالتعاون مع الجانب الإيطالي؛
- 35 مشروع صغير في طور الاكتمال على مستوى ولايات لبراكنه، اترارزه، اينشيري، نواذيبو، آدرار وتيرس زمور في إطار البرنامج الخاص بالمشاريع الصغرى وبالتعاون مع اليابان؛

- 41 مشروع صغير في طور الاكتمال على مستوى الحوضين، لعصابه، كوركول، وكيدي ماغا في إطار مشروع "الغذاء من أجل التقدم بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية".

ومن ناحية أخرى، سمح برنامج الغذاء مقابل العمل أو مقابل أجر نقدي بمشاركة برنامج الغذاء العالمي ومفوضية الأمن الغذائي بإنجاز 45 مشروع صغير من فئة إعادة ترميم السدود وزراعة الخضروات وحماية الحقول في ولايات الحوض الشرقي، لعصابه وكيدي ماغا ومن شأنه أن يساهم في تأمين الإنتاج الزراعي ومحاصيل الخضروات وتحسين الاكتفاء الغذائي.

برنامج المدخلات الزراعية

أتاح تسيير برنامج بيع المدخلات الزراعية، المقام به من طرف وزارتي الاقتصاد والمالية والتنمية الريفية، ببيع 17.516,2 طن من اليوريا، و5.242,3 طن من مادة DAP و239.399 ليتر Propanil و60.367 ليتر من 2-4D. وتم استخدام هذه الكميات في استثمار مساحة قدرها 29.193 هكتار في ولايات لبراكنه، وكوركول، وكيدي ماغا واترارزه وبالتالي تحسين المحاصيل الزراعية وزيادة قدرة السكان على مواجهة الظروف الطارئة.

ب. النتائج التي تحققت في مجال التحويلات الاجتماعية

يساهم العمل بنظام وطني للتأمين الاجتماعي في تنفيذ استراتيجية الحماية الاجتماعية اعتمادا على أداتها الأساسية المتمثلة في السجل الاجتماعي الذي يزود أي برنامج من هذا النوع بآلية للتعرف على الفقراء وعلى الأشخاص الأكثر هشاشة بكل فعال وشفاف.

وفي إطار هذا العمل الاجتماعي، تم القيام بالعديد من الأنشطة على مستوى وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة ووكالة التضامن (برنامج التحويلات الاجتماعية المعروف باسم "تكافل") إضافة إلى ما قيم به باتجاه الأمن الغذائي. وستتيح هذه الجهود التي يؤزر بعضها البعض لموريتانيا أن تتقدم باتجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 10 (تخفيف مظاهر اللامساواة في جميع البلدان ومن بلد إلى آخر) والغاية رقم 10.2 (بحلول 2030، تمكين جميع الأشخاص وتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بصرف النظر عن العمر والجنس والإعاقة والعرق والانتماء الاثني والأصل والدين أو الحالة الاقتصادية) مع احترام الالتزامات الدولية لكل بلد في مجال الحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان.

وإسهاما في بلوغ الغاية 1.3 (العمل بالأنظمة وإجراءات الحماية الاجتماعية الملائمة للكل وللسياق الوطني بما في ذلك منصات الحماية الاجتماعية والسعي، بحلول عام 2030، إلى استفادة أكبر كم من الفقراء والأشخاص ذوي الهشاشة من هذه الامتيازات) وكذلك تحقيق الهدف رقم 10 والغاية 10.2، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة بالإنجازات التالية عام 2018:

مراعاة لاحتياجات الفقراء وضمانا لتحقيق الحماية الاجتماعية للمحتاجين وذوي الهشاشة (المعوقين) تم التكفل بالدواء لصالح آلاف المرضى.

وفي إطار العمل بتوجيهات الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية تم القيام بأنشطة مميزة لصالح الأشخاص المعوقين من بينها توزيع مساعدات فنية ومنح مبالغ وتحويلات نقدية وإعانات وتوزيع بطاقات خاصة بالأشخاص المعوقين.

وفي إطار مكافحة الفقر وشبكات التأمين الاجتماعي على مستوى وكالة التضامن، تم انطلاق برنامج التكافل الخاص بالتحويلات النقدية في نهاية 2016 وسمح بالإنجازات التالية: (1) استفادة 30.512 أسرة فقيرة أي 205.911 فردا من تحويلات نقدية ربع

سنوية بهدف تحسين رفاه الأمهات والأطفال داخل هذه الأسر أي ما مجموعه 298,4 مليون أوقية جديدة لصالح هذه الأسر. ويهدف برنامج التكافل إلى تقديم المساعدة لـ100.000 فقيرة على مستوى الولايات الداخلية. ويضاف إلى ذلك تمويل 738 نشاطا مدرا للدخل يستفيد منه 78.846 فردا.

المؤطر رقم 2: السجل الاجتماعي

السجل الاجتماعي: نحو العمل بنظام جديد ومقاييس للحماية الاجتماعية لصالح الفئات الهشة

أقرت موريتانيا استراتيجية للحماية الاجتماعية تهدف إلى تقديم المساعدة للسكان الذين يعتبرون من ذوي الهشاشة وذلك لتحسين ظروفهم المعيشية بشكل معتبر وتمكينهم من مواجهة مختلف الأزمات (الهدف رقم 1، الغاية 1.2 و1.3). وتقوم هذه الاستراتيجية أساسا على التنسيق التام للعمل بين مختلف الفاعلين والشركاء في التنمية في مجال الحماية الاجتماعية عبر وضع برامج منتجة ومستدامة للقضاء على الفقر. ووصولا إلى هذه الأهداف تعتمد الاستراتيجية على آليات وأدوات فعالة كالسجل الاجتماعي للأسر الفقيرة. وتسمح الأداة الأخيرة بتحديد واستهداف جميع الأسر الفقيرة من خلال مقاربة تشاركية، واستفادتها من جميع البرامج. ويضمن هذا السجل تسجيلا شفافا للأسر الفقيرة والتعرف على الوضع الخاص بكل أسرة. والسجل الاجتماعي عبارة عن مديرية تم إنشاؤها في نهاية عام 2015 وهي تخضع لسلطة المديرية العامة للاستراتيجيات والسياسات التنموية بوزارة الاقتصاد والمالية والصناعة كما أنها تشكل المصدر الوحيد للبيانات المتعلقة بالأسر الفقيرة. ويضم السجل بين دفتيه 151.073 أسرة تم التعرف عليها وهي موزعة بين 33 مقاطعة أي أنها تمثل 76% من أصل 200.000 أسرة يجب أن تستفيد مع نهاية عام 2020 على امتداد التراب الوطني، كما يغطي السجل 100.022 أسرة تتوفر بشأنها بيانات متكاملة وتتوزع على 20 مقاطعة ويتعلق الأمر بـ 643.457 نسمة. وفي الوقت الحالي تتوفر بيانات السجل لدى 8 مستخدمين: تكافل، مفوضية الأمن الغذائي، أوكسفام، برنامج الغذاء العالمي، SNDP, MEDICOS DEL MUNDO, ACF و Save Children. وخلال موسم الصيف لعام 2019، تم اللجوء إلى السجل الاجتماعي في إطار تدخلات برنامج "المعونة" ومختلف الشركاء في 4 ولايات.

تُعنى وكالة التضامن كذلك بمعالجة جوانب غير نقدية تتعلق بالفقر عن طريق السعي إلى تحسين الظروف المعيشية ووسائل إنتاج الأفراد الأكثر فقرا في المناطق الفقيرة. وتدخل الأنشطة في إطار المجالات التالية: التعليم، الصحة، المياه، السدود، الاستصلاحات الزراعية، المحاريث، الدراجات ثلاثة العجلات المطاحن البنى الأساسية في التجمعات، المساجد، المحاظر واندماج العائدين. ويتعلق الأمر على وجه الخصوص ببناء 103 مراكز صحية و101 مؤسسة تعليمية و27 سدا واستصلاح 9 مزارع وإنجاز 747 نشاط مدر للدخل وبناء 607 مساكن اجتماعية في منطقة نواذيبو وتوزيع 8.735 محراث تجرها حيوانات في 7 ولايات وتوزيع 2.500 دراجة عبر وكالة تشغيل الشباب ومجموعة نواكشوط الحضرية وتوزيع 260 طاحونة.

المؤطر رقم 3: برنامج التحويلات الاجتماعية في إطار مشروع تكافل

برنامج التحويلات الاجتماعية "تكافل": أنشطة ملموسة موجهة إلى الفئات الهشة

إن برنامج تكافل المتخصص في التحويلات الاجتماعية عبارة عن مكونة أساسية من مكونات وكالة التضامن التي تسهر على تفعيل الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. ويهدف البرنامج إلى تحسين الاستثمارات في رأس المال البشري المتمثل في الأسر التي تعاني من الفقر المدقع وذلك من خلال جمعه بين التحويلات النقدية المنتظمة وبين أنشطة الترقية الاجتماعية الرامية إلى تزويد

المستفيدين بالمعارف حول الممارسات الجيدة والاستثمار في رأس المال البشري والعمل على زيادة قدرة الأسر في مواجهة الظروف الطارئة.

وفي الوقت الحالي، تستفيد 8 مقاطعات من برنامج تكافل (امبود، كنكوصه، سيلبابي، باركيول، ولد ينجه، غابو، كوبني والطينطان) ويتعلق الأمر 30.000 أسرة مستهدفة. ويتمثل الهدف المنشود للبرنامج الوطني في تقديم المساعدة إلى 100.000 أسرة الأكثر فقرا في عموم البلاد.

وتعبر أبرز مؤشرات البرنامج عن تحقيق مكتسبات ذات علاقة بما يلي:

1. تحسين الظروف المعيشية للسكان الفقراء عبر تحويلات منتظمة ومحددة المواعيد يستفيد منها في الوقت الحالي 30.370 أسرة (205.911 فردا). وتتم التحويلات النقدية ربع السنوية التي يشرف عليها برنامج تكافل بشكل ينال رضى المعنيين (97% من المستفيدين عبروا عن ارتياحهم لطريقة الدفع في شهر مارس 2019).

2. تحسين التغذية وتربية الطفولة الصغرى والعناية بنظافة وصحة الأطفال المنتمين إلى أسر فقيرة من خلال: نقل المعارف حول الممارسات الجيدة إلى 91,67% من المستفيدين. وأبرزت عمليات التقييم المرحلية التي أجريت في شهري فبراير ومايو 2019 أن 92,5% من مجموع الأسر كانوا راضين أو راضين جدا عن سير الحلقات وأن 98% يطبقون عمليا الدروس التي تلقوها خلال هذه الحلقات التحسيسية.

ج. حصيلة الإنجازات في مجال المساواة، النوع الطفولة والأسرة

يعمل البرنامج على تنفيذ برامج قطاعية تهدف إلى تقليص الفوارق ذات العلاقة بالنوع وتصحيح العوامل التي نتجت عنها كلما كان ذلك ممكنا مع الحرص على وضع حد نهائي للتمييز والعنف القائم على النوع (الهدف رقم 5.5.1). ويتعلق الأمر بالسعي إلى تنفيذ مدونة الأحوال الشخصية ومعالجة وحل النزاعات الأسرية من أجل إحقاق حقوق أفراد العائلة وتنفيذ التشريع الجنائي من خلال مراعاة نفاذ النساء إلى حقوقهن وإلى العدالة من جهة والنفاذ إلى السلطة من جهة أخرى. وسيجري اتخاذ إجراءات أخرى تتعلق بالنصوص التطبيقية حول المساعدة القانونية والقضائية بما يتيح نفاذ النساء الفقيرات إلى القضاء وإلى الحقوق وذلك عبر إصدار نظام أساسي خاص بالمترجمين واعتمادهم لدى المحاكم الأسرية والجنائية. كما يتعلق الأمر، عبر استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، باستحداث إطار قانوني وتشريعي لمكافحة التمييز والعنف القائم على النوع ومحاربة الممارسات المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية ومن ثم إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية لمكافحة العنف القائم على النوع (الهدف رقم 5.5.3) وإعداد وتنفيذ خطة استراتيجية لمكافحة العنف الأسري.

وقد تعززت توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بفضل الجهود المبذولة أو الجارية من أجل مكافحة الممارسات الضارة بالصحة وبحياة البنت (الهدف رقم 5.3) وكذلك تمدرس البنات ونفاذ المرأة إلى دوائر اتخاذ القرار (الهدف 5.5 و5.5.1): ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية تراجعت ما بين 2011 و2015 من 69,4% إلى 66,6%.

وتم كذلك بذل جهود هامة لترقية المرأة كما حصل تقدم ملموس باتجاه ترقية المرأة والنوع ونفاذ المرأة إلى السلطة السياسية. غير أن هذه الجهود يجب أن تتواصل لتقليص الاختلال بين الرجال والنساء على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية

والقانونية. وتشكل هذه الاختلالات عقبة أمام جهود تخفيف الفقر (الهدف رقم 1) مما يعيق إمكانية نفاذ المرأة إلى التعليم والخدمات الصحية ذات الجودة العالية وبأسعار مناسبة (الهدف رقم 3 الغاية 3.1 والهدف رقم 4 الغاية 41 و4.3 والهدف رقم 5 الغاية 5.5).

ويتبين من خلال أهم المؤشرات المتعلقة بمشاركة المرأة أن عدد النساء يبلغ 29 من أصل 157 برلمانيا. وعلى مستوى المستشارين البلديين هناك 1.184 من أصل 3.811 وعلى مستوى المجالس الجهوية تمثل النساء بـ101 مقابل 285 مقعدا مع وجود امرأة واحدة تشغل منصب رئيس (نواكشوط) من أصل 13 مجلس جهوي. وقد كان المؤشر التركيبي لمشاركة النساء في السياسة عام 2018 عند 35,5% (حسب بيانات اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات).

وكانت الأنشطة المقام بها عام 2018 تطمح إلى تقليص الفوارق والاستجابة للقواعد الدولية المتعارف عليها في مجال النوع ونفاذ النساء وتمكينهن. وفي هذا المجال، تناولت الأنشطة المقام بها منح تمويلات مدرة للدخل لصالح تعاونيات للنساء والبنات المتفوقات والنساء معيلات الأسر وتكوين 282 بنت وامرأة في نشاطات واعدة من طرف مركز التكوين المهني.

وفي مجال الطفولة، تم القيام بالأنشطة التالية عام 2018:

- الوقاية من سوء تغذية الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات في إطار البرنامج الوطني للتغذية مما سمح بمواصلة برنامج الاتصال لتغيير المسلكيات الغذائية على مستوى 10 ولايات وذلك عبر 233 مركز تغذية؛
- حماية الأطفال:

  - المصادقة على مدونة عامة جديدة لحماية الأطفال وهو القانون رقم 024 / 2018 بتاريخ 21 يونيو 2018 المتضمن المدونة العامة لحماية الأطفال؛ ويهدف كذلك إلى تكييف التشريع الموريتاني مع الالتزامات الدولية للبلد وتنظيم قمع خروق الحقوق الأساسية للطفل وإصلاح الحماية الاجتماعية والقضائية والجنائية للطفل؛
  - جرد عام عن منظومة حماية الطفل في 10 ولايات مما سمح بالتعرف على16.469 طفل وقعوا ضحية العنف والاستغلال والتمييز والتفريط أو الإهمال. وأغلب هؤلاء الأطفال يوجدون خارج المدرسة وبدون حالة مدنية ومن الأطفال العاملين والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المتنازعين مع القانون والأطفال ضحايا الزواج وضحايا التشوهات الجنسية وضحايا العنف الجنسي.

- إنشاء وتنصيب المجلس الوطني للطفولة بتاريخ 20 يوليو 2018 وتنظيم أول اجتماع له يوم 26 من نفس الشهر وقد استحدث المجلس بموجب المرسوم رقم 2017 – 051 الذي يلغي ويحل محل المرسوم رقم 98 – 044 القاضي بإنشاء مجلس وطني للطفولة بتاريخ 2017/05/08؛
- في شهر سبتمبر 2018، تقدمت موريتانيا أمام لجنة حقوق الإنسان في جنيف بمجموعة تقارير (رقم 3، 4 و5) حول تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل؛
- تشكيل فريق من المكونين في مجال حماية الأطفال وقيام هذا الفريق بتكوين 300 عنصر متخصص في نظام الحماية على مستوى 9 ولايات حيث يعتبر هذا النظام ساريا؛
- مراجعة واستكمال البرنامج الخاص بالتعليم قبل المدرسي وبدليل المرشدة وكذلك مشاريع المراسيم المتعلقة بالتعليم قبل المدرسي بالتعاون مع المفتشية العامة للتعليم الأساسي ومديرية التعليم الأساسي ومركز تكوين الطفولة الصغرى ومديرية الطفولة.

وفي إطار السعي لتحسين صحة الأم والطفل ومكافحة الممارسات الضارة (الهدف رقم 5.5.3) والنهوض بالإطار القانوني الناظم لتشجيع المساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5.5.ج) فقد قيم بعدة أنشطة خلال العام بمساعدة الشركاء في التنمية ومنها: (1) تحسيس وتعبئة المجتمع حول الإقلاع عن أعمال العنف القائمة على النوع وخصوصا تشويه الأعضاء التناسلية وتغيير السلوك باتجاه تمكين البنات والنساء والتحسيس حول العنف الأسري والآثار الضارة للنزاعات الأسرية على حياة الأسرة وأعضائها؛ (2) اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير القانونية لصالح الطفل والأسرة في إطار مأسسة النوع واستراتيجية حماية الطفولة ومدونة الأحوال الشخصية.

وفي هذا المجال، يجدر التنويه بإجراء دراسة حول تحليل النوع في موريتانيا وهو تحليل يقدم جردا عاما حول مراعاة النوع في برامج ومشاريع الاتحاد الأوروبي في موريتانيا وكذلك الدول الأعضاء والمجتمع المدني.

وفي مجال حماية الطفولة، وخاصة الأطفال المتنازعين مع القانون، في إطار تطوير وتنظيم الخدمات والبنى الأساسية التعليمية والتأطيرية، استفاد العديد من الأطفال المتنازعين مع القانون من خدمات مركز حماية الطفولة في كل نواكشوط ونواذيبو.

♦ تمويل التدخل

في عام 2018، خصص غلاف مالي قدره 705 مليون أوقية جديدة في إطار برنامج الاستثمار العمومي بالإضافة إلى مساعدات مالية أخرى مقدمة من طرف الشركاء الفنيين والماليين. أما الغلاف الإجمالي للفترة 2018 – 2020 فيبلغ 1.613 مليون أوقية جديدة.

♦ الآفاق

- مواصلة برنامج أمل وبدء الخدمة في مستودع كبير يتسع لـ30.000 طن يستجيب للمواصفات المتعارف عليها في مجال التخزين؛
- بدء الخدمة في مستودعين بسعة 200 طن في كل من باركيول وآمرج؛
- بدء الخدمة في مستودع بسعة 30.000 طن في نواكشوط؛
- إنجاز مجموعة من المشاريع الصغرى للأمن الغذائي (أسيجة، شبكات مياه، غذاء مقابل العمل، نقود مقابل العمل، أنشطة مدرة للدخل) في جميع الولايات؛ بمساعدة الشركاء في كل من إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة؛
- مواصلة تنفيذ برنامج الغذاء لصالح المجتمعات من خلال فتح 109 مراكز لمكافحة سوء التغذية؛
- قيام الصندوق الوطني للتأمين الصحي اعتبارا من يناير 2019 بفتح خط ائتماني جديد للتأمين الفردي والطوعي وهو مفتوح أمام جميع المواطنين الموريتانيين غير المشمولين بالتأمين الصحي الإلزامي والذين يرغبون في التأمين على أنفسهم أو أسرهم.

♦ التوصيات

- إصلاح الحكامة المتعلقة بالحماية الاجتماعية عبر: الحد من تشتت جهود الفاعلين والبرامج (الحكومية وغير الحكومية الوطنية والدولية)، والنظر إلى الحماية الاجتماعية من منطلق دورة الحياة (التنسيق حسب السكان المستهدفين)؛

- توسيع السجل الاجتماعي ليشمل كافة التراب الوطني (تغطية 150.000 أسرة الأكثر فقرا و50.000 أسرة الأكثر هشاشة) مع ضمان الجودة والاستفادة من طرف الحكومة وشركائها؛
- توسيع البرنامج الوطني للتحويلات الاجتماعية ليشمل كافة التراب الوطني (تغطية 100.000 أسرة الأكثر فقرا).

IV.4.2. الإمداد بمياه الشرب والنفاذ إلى خدمات الصرف الصحي

♦ أهداف التدخل

يهدف هذا التدخل إلى ضمان نفاذ الجميع إلى خدمات الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي الجيد وإدخال مفهوم التسيير المستدام لاحتياطي المياه.

ويتمثل الهدف المنشود في ضمان: (1) النفاذ الشامل والمنصف إلى مياه الشرب وبأسعار معقولة؛ (2) تحسين جودة الماء؛ (3) الاستخدام المعقلن للموارد المائية (الهدف رقم 6.6.1).

وفي مجال الصرف الصحي، يتمثل الهدف في ضمان نفاذ الجميع وفي ظروف منصفة إلى خدمات الصرف الصحي وإلى الوعي الصحي مع إعطاء أولوية خاصة لاحتياجات النساء والبنات والأشخاص ذوي الهشاشة وتقليص المياه المستعملة وغير المعالجة إلى النصف وزيادة تدوير واستخدام المياه من جديد دون مخاطر. وسيتم رفع نسب المراحيض المحسنة إلى 100% مع القضاء على ظاهرة التبرز في العراء.

♦ الإنجازات

على هذا الصعيد، تم بذل جهود كبيرة وتحقيق نتائج معتبرة: سمحت الإنجازات ما بين 2015 و2018 برفع نسبة النفاذ على المستوى الوطني إلى 70% حسب تقديرات المصالح التابعة لوزارة المياه والصرف الصحي.

ويرتبط هذا التدخل ببعد "النفاذ إلى الخدمة" في حين أن الجانب المتعلق بالبنى الأساسية والإنتاج متروكة إلى هيئة CDS 3، التي يعهد إليها بالورشة الاستراتيجية المسماة "تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي". كما أن الإنجازات المادية وتمويلها تتضمنها المذكرات السنوية لتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وقد تواصلت المشاريع الكبرى في منطقتي اظهر وآفطوط الشرقي وهي موجهة نحو نفاذ السكان ذوي الهشاشة إلى مياه الشرب وتم توسيعها لتشمل مناطق وقرى ريفية تقع في مثلث الأمل وفي الحوض الشرقي. وإلى جانب هذه التوسعة يجدر التنويه بإنجاز أكثر من 54 شبكة لتوزيع المياه تعمل بالطاقة الشمسية لصالح السكان الأكثر هشاشة في ولايات الحوض الشرقي والحوض الغربي ولبراكنه وكوركول.

IV.4.3. ضمان النفاذ إلى الكهرباء والإمداد بمنتجات الطاقة

♦ أهداف التدخل

يتعلق الأمر هنا بضمان النفاذ إلى مصادر جيدة للطاقة وبأسعار في المتناول ولصالح أكبر عدد من المواطنين. وسيتم ضمان النفاذ الشامل إلى الكهرباء لصالح جميع الأسر مع تحسين الخدمة المقدمة للجميع (الهدف رقم 7) عبر توسيع وجودة الشبكة وتنويع مصادر إنتاج الكهرباء مع إعطاء الأولوية للطاقات النظيفة (الطاقة الشمسية، الرياح). وفي مجال المحروقات، ستتم دراسة أسعار البنزين والديزل من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأسر.

♦ الإنجازات

حسب البيانات الصادرة عن القطاع، فإن نسبة الأسر التي تستفيد من النفاذ إلى الكهرباء قاربت 42% عام 2018. وفي المناطق الحضرية فإن هذه النسب أكبر بكثير حيث تقدر بـ76% كمتوسط عام 2018. لكن نسبة النفاذ في المناطق الريفية لا تزال ضعيفة أي عند 6% كمتوسط.

وعلى مستوى الغاية رقم 7.2 المتعلقة بزيادة حصة الطاقة المتجددة في حزمة الطاقة بوجه عام فإن الاستهلاك النهائي يتألف من الطاقة المتجددة بنسبة 42%[6]. وفي الوقت الحالي فإن 42% من السكان يستفيدون من النفاذ إلى الكهرباء لعام 2018 (المؤشر 7.1.1 من الهدف رقم 7.1).

ويرتبط هذا التدخل ببعد "النفاذ إلى الخدمة" في حين أن الجانب المتعلق بالبنى الأساسية والإنتاج متروكة إلى هيئة CDS 3، التي يعهد إليها بالورشة الاستراتيجية المسماة "تعزيز البنى الأساسية التي تدعم النمو الاقتصادي". كما أن الإنجازات المادية وتمويلها تتضمنها المذكرات السنوية لتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

IV.4.4. تطوير قطاعات البناء والإسكان

♦ الهدف

يتمثل الهدف في هذا المجال في ضمان مسكن لائق وخدمات أساسية ذات جودة عالية عن طريق النفاذ إلى الملكية العقارية وتهيئة الأحياء الهشة (الهدف 11.1). وتشمل النتائج المنشودة: (1) 30.000 قطعة أرضية مهيأة؛ (2) بناء وتجهيز 200 مرفق خدمي عمومي؛ (3) بناء 5.000 سكن اجتماعي؛ و(4) بناء 2.000 سكن اقتصادي.

♦ الإنجازات

على هذا الصعيد، أنجزت جهود معتبرة خلال السنوات الماضية وتحققت نتائج هامة في مجال تهيئة القطع الأرضية ونفاذ السكان إلى مسكن أقل هشاشة وإلى الملكية العقارية حتى وإن كانت نسبة السكان الهشة لا تزال تبعث على القلق وخاصة في الوسط الريفي حيث إن 56,7% من الأسر تسكن في أماكن هشة (أعرشة أكواخ خيام). وفي الوسط الحضري يمثل هؤلاء 21,3% (الإحصاء العام للسكان والمساكن لعام 2013). وفي الوسط الحضري يعيش 21,3% من السكان في أحياء الصفيح التي تعمها الفوضى وتوجد بها مساكن غير لائقة (المكتب الوطني للإحصاء / إحصاء 2013).

[6]- بيانات وزارة النفط والطاقة والمعادن.

وتشير بيانات وزارة الإسكان والعمران والاستصلاح الترابي إلى إنجاز بنى تحتية معتبرة خلال السنوات العشر الماضية بما ساهم في تحسين العرض في مجال الإسكان الاجتماعي ومن ضمنها: (1) بناء 600 سكن اقتصادي في ازويرات؛ (2) بناء 148 سكن اجتماعي في منطقة الإسكان المخصصة للأسر المنكوبة في حي الكبه بالمرفأ؛ (3) بناء 50 مسكن في مدينة الشامي الجديدة؛ و(4) قيام وكالة التضامن ببناء 706 مساكن اجتماعية لصالح 706 أسرة فقيرة في أحياء نواذيبو الشعبية أي ما مجموعه 4.236 فردا.

ومن جانب آخر، تم تنفيذ برامج أخرى تتفاوت من حيث اتساعها وذلك لتحسين نفاذ السكان إلى الملكية العقارية (الهدف رقم 11.1): (1) سمح برنامج القضاء على الأحياء الهشة لـ146.382 أسرة من النفاذ مجانا إلى الملكية العقارية في المناطق المهيأة؛ (2) سمح برنامج توسيع وعصرنة المدن باستصلاح وتهيئة 31.586 قطعة أرض لأغراض السكن والتجارة؛ (3) سمح مشروع إعادة تأهيل وتحديث مدينة الطينطان بإنشاء مدينة جديدة تماما بحيث استفاد سكانها من النفاذ إلى قطع أرضية مستصلحة: 33 بناية وتجهيزات جماعية، شبكة طرق داخلية مزفتة طولها 14 كلم، 100 كلم من أنابيب المياه وشبكة لتوزيع الكهرباء.

في موريتانيا يعتبر استمرار هذه الإنجازات وتوسيعها لتشمل مدنا أخرى من بين الالتزامات التي تضمنتها توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 – 2030) وتهدف إلى وضع نهاية لأحياء الصفيح الفوضوية داخل الوسط الحضري في أفق 2030 (11.1.1).

♦ التمويل

استفادت مشاريع الإسكان والعمران الممولة بميزانية الدولة من تمويل بحدود 1.716 مليون أوقية جديدة عام 2018 من أصل 3.497 مليون أوقية جديدة خلال الفترة 2018 – 2020.

V. المرتكز الاستراتيجي 3: تعزيز الحكامة بكافة أبعادها

V.1. الحكامة السياسية، اللحمة الاجتماعية، السلم والأمن

تساهم هذه الورشة في خلق جو مناسب لبلوغ الأهداف التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك عن طريق توفير الظروف المناسبة لحكامة سياسية صحيحة ومناخ سلمي وأمني ولحمة اجتماعية. وتتضمن الورشة خمس تدخلات: (1) تحسين الحكامة السياسية؛ (2) تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن؛ (3) بناء السلم واللحمة الاجتماعية على أسس دائمة؛ (4) حماية الشباب ضد الغلو والتطرف والعنف؛ (5) تسيير الهجرات.

V.1.1. تحسين الحكامة السياسية

♦ أهداف التدخل المتعلق بالحكامة السياسية

يهدف هذا التدخل إلى ضمان حكامة سياسية أكثر كفاءة بالاعتماد على مؤسسات ديمقراطية قوية بما يسمح بالانفتاح على جميع الفاعلين السياسيين بفضل دور المؤسسات والحوار الوطني وتعزيز قدرات الفاعلين.

♦ الإنجازات الرئيسية

شهدت السنوات الماضية إحراز تقدم حقيقي للديمقراطية عبر الإصلاحات الدستورية والمؤسسية المنبثقة عن الحوارات السياسية المنظمة عامي 2012 و2016 واستفتاء 2017. ويلاحظ أن عام 2018 تميز بمشاركة واسعة للأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية والجهوية والمحلية من أجل إعادة تشكيل المشهد المؤسسي عبر الجمعية الوطنية والمجالس الجهوية والمجالس البلدية. وهكذا لعبت المديرية العامة لدعم المسار الانتخابي دورا هاما في المشورة والمساعدة المقدمة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنظيم مختلف الانتخابات عبر تكوين اللجنة القيادية للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في مجال الدورة الانتخابية وتسيير الانتخابات والتعريف بالنصوص الانتخابية. واعتنت المديرية العامة كذلك بالعلاقات بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والإدارة فيما يخص المسائل الانتخابية. وأدت هذه المساعدة إلى دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لتنظيم الاستحقاقات الانتخابية التشريعية والجهوية والبلدية لعام 2018.

ومن جانب آخر، سمحت الإصلاحات المنبثقة عن الحوار السياسي بما يلي:

- منع الترحال السياسي؛
- مراجعة مهام وقواعد تنظيم وسير اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات؛
- مراجعة القانون المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المناصب الانتخابية؛
- التوزيع الجديد للمقاعد في الجمعية الوطنية؛
- انتخاب النواب الذين يمثلون الموريتانيين في الخارج؛
- مراجعة القانون المتعلق بتشجيع نفاذ النساء إلى المأموريات والوظائف الانتخابية؛
- القانون الدستوري المتعلق بمراجعة بعض أحكام دستور 20 يوليو؛

- القانون حول الجهة؛
- إعادة تنظيم التقطيع الإداري عن طريق استحداث هياكل إقليمية جديدة: ولايتان، 3 مقاطعات، 3 مراكز إدارية وبلدية واحدة؛
- حل 76 حزب لم تستطع تحقيق النسب المطلوبة تنفيذا لأحكام القانون وبذلك تراجع عدد الأحزاب المعترف بها إلى 27 من بينها حزبان قررا الحل الاختياري والاندماج في أحزاب قائمة بحيث يصبح العدد 25 حزبا.

♦ الآفاق

يتوقع تنظيم انتخابات رئاسية عام 2019 وفقا للآجال الدستورية.

V.1.2. تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن

♦ هدف التدخل

تهدف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال هذا التدخل إلى المحافظة على الأمن وتزويد القوات المسلحة وقوات الأمن بالوسائل اللازمة لأداء دورها كاملا على الصعد الوطني والجهوي والدولي. كما يتعلق الأمر بتأمين خدمة تحديد الهوية لصالح جميع المواطنين.

♦ الإنجازات الرئيسية

مواكبة للتطور العمراني للمجتمع وتوفير الأمن للمواطن، تم استحداث مراكز مجهزة بوسائل النقل والوسائل الأخرى وزيادة القدرات المادية للأجهزة الأمنية المكلفة بالمحافظة على الأمن (الشرطة الوطنية، الحرس، الحماية المدنية وأمن الطرق)، وتم التركيز على البنى الأساسية التحتية والتجهيزات المعلوماتية والاتصالات. ويضاف إلى ذلك زيادة قدرات المصادر البشرية عبر الاكتتاب والتكوين ونشر مكتتبين جدد وتوفير التكوين المستمر وزيادة خبرة القدماء.

وتمثل أهم إصلاح عام 2018 في اعتماد نظام أساسي للشرطة الوطنية بما ساعد في تعزيز مهنيتها وتخصصها عن طريق استحداث سلك فني.

وفي مجال مكافحة الإرهاب نظرا لحساسية الموضوع، تحققت إنجازات هامة باتجاه حماية البلد وساكنته في ظرفية إقليمية ودولية بالغة الصعوبة والتعقيد. وأعطت هذه الاستراتيجية نتائج اعتبرها الرأي العام الوطني والدولي بأنها تبعث على الارتياح وتمحورت حول: (1) وضع منصة لمحاربة الجريمة السبرانية ومركز فني للمتابعة في إطار مكافحة الإرهاب؛ و(2) إنشاء وحدة تدخل سريع لأغراض الحماية في مجال مكافحة الإرهاب.

ومن ناحية أخرى، حققت الوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة تقدما ملموسا من خلال:

- توفير نظام للقيد ومتابعة الأحكام وإصدار شهادات السوابق العدلية وتطبيقات لتسيير السجناء؛
- بناء 6 مراكز لاستقبال المواطنين في نواكشوط وفي عواصم بعض الولايات؛

- استحداث مراكز حدودية جديدة (حاسي 75 وفصاله)؛
- العمل بنظام لتسيير وإصدار بطاقات تعريف مؤمنة للاجئين؛
- عصرنة (تبديل) التجهيزات الأمنية الخاصة بالتبادل بين الموقع المركزي ومراكز الاستقبال في الخارج؛
- إصدار شهادات ميلاد لأطفال اللاجئين الذين ولدوا على التراب الوطني؛
- تجهيز 58 مركز استقبال من أصل 124.

وفيما يتعلق بالحالة المدنية البيومترية، يجدر التنويه بتوطيد المكتسبات التي تحققت خلال السنوات الماضية فيما يتعلق بتوفير نظام متكامل لتسيير السكان والوثائق المؤمنة حيث تعلق الأمر بالتسجيل البيومتري وإصدار الوثائق المؤمنة وغيرها من التطبيقات. وفي عام 2018، بلغ عدد الأشخاص المقيدين 3.502.624. وبين الجدول التالي مختلف الوثائق المؤمنة التي تم إصدارها.

الجدول 13: عدد المسجلين من طرف الوكالة وعدد الوثائق المؤمنة التي تم إصدارها

البيان	العدد
عدد الأشخاص المسجلين	3 502 624
عدد بطاقات التعريف التي تم إصدارها لغاية 2018/11/13	2 543 568
عدد بطاقات التعريف الموزعة	2 003 995
عدد التأشيرات الصادرة	392 814
عدد الأجانب المسجلين	129 785
عدد البطاقات الرمادية الصادرة	8 239
عدد الجوازات الصادرة	350 031
منها: عادي	322 872
شخصيات مرموقة	6 855
خدمة	15 066
دبلوماسي	5 238

المصدر: وزارة الداخلية واللامركزية

♦ آفاق تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن

في إطار تنامي سلك الحرس الوطني والحماية المدنية، يتوقع تعزيز القدرات العملياتية للقيادة العامة للحرس الوطني. وفي مجال أمن الطرق ستتركز الجهود حول تكوين الوكلاء وتعزيز البنى الأساسية. ومن المتوقع إصدار نظام أساسي خاص بالتجمع العام لأمن الطرق بما يستجيب لمهام وخواص هذه المؤسسة.

ويتوقع من ناحية أخرى أن يقام بعصرنة (تصميم وإدخال عناصر الحماية) وثائق وعقود الحالة المدنية ونظام تسيير السكان والوثائق المؤمنة (برنامج ينفذ على مدى 20 شهرا).

V.1.3. حماية الشباب ضد الغلو والتطرف والعنف

♦ هدف التدخل

تعمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال هذا التدخل على حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف وأي سلوك منحرف آخر. ويقوم هذا التدخل على محورين أساسيين: (1) إشاعة روح الحوار والانفتاح؛ و(2) اتخاذ الإجراءات الاجتماعية والاقتصادية لمواكبة الحدث.

♦ الإنجازات الرئيسية

تناول العمل المقام به في هذا المجال تشجيع هذه الفئة الهامة ديمغرافيا عبر أنشطة تحسيسية تعالج مواضيع المواطنة والتمكين والتعليم والتشغيل ومكافحة التطرف والعنف وغيرها من المسلكيات المنحرفة.

وبفضل مساعدات الشركاء الوطنيين والدوليين تم القيام بعدد من الأنشطة التي تتماشى مع أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكما يلي:

- تحضير وانطلاق مشروع التكوين وتمكين الشباب المعروف باسم "أملي"؛
- دعم انطلاق حملة تحسيسية حول التطرف باسم "ماني متطرف" والإشراف عليها بما ساهم في التواصل مع 800 شاب ينتمون الشبكات الجمعوية في نواكشوط؛
- تمويل مقدم من طرف صندوق الإيداع والتنمية لصالح شباب كوركول لأغراض الاستثمار في الأنشطة المدرة للدخل؛
- دعم القيادات الشبابية وتحسين معارفهم حول السياسات العمومية وخصوصا تمكين الشباب؛
- التعريف بالمواطنة وحقوق الإنسان لصالح الشباب من أجل أن يصبح هؤلاء عاملا أساسيا في اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية والعيش المشترك؛
- سمح مشروع الوقاية من النزاعات وتشجيع الحوار بين الثقافات بتخفيف مخاطر تعرض الشباب للتطرف العنيف وذلك عبر تشجيع مشاركة الشباب في المجتمع ومسار التنمية وإشاعة القيم المتعارف عليها كالتسامح والانفتاح على مفهوم النوع وخلق جو مفعم بالثقة بين السلطات المحلية والشباب وفرص العمل لهؤلاء واندماج الشباب المتنازعين مع القانون.

♦ آفاق حماية الشباب ضد الغلو والتطرف العنيف

يجري التفكير حثيثا في الوقت الحالي من أجل إعداد واعتماد نصوص حول تنظيم وتطوير الرياضة البدنية وتسيير دور الشباب وتطبيق هذه النصوص على الملاعب وغيرها من البنى الأساسية الرياضية وذلك من أجل ترشيد التسيير.

V.1.4. بناء السلم واللحمة الاجتماعية على أسس دائمة

♦ هدف التدخل

يتعلق الأمر بتوطيد اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية عبر المحافظة على المكاسب وخلق جميع الظروف الملائمة للسلم الاجتماعي المستدام. ويتعين تشجيع ثقافة السلم والتسامح والتضامن الوطني وفي نفس الوقت مكافحة آثار الرق والعنف القائم على النوع مع السعي إلى تعزيز الحوار واللحمة الاجتماعية. كما أن النشاط موجه أيضا نحو العمل الجاد على مستوى النظام التعليمي عن طريق

توفير فرص متساوية للنجاح أمام جميع الأطفال وتوفير آلية لتحسين وسائل الإعاشة وظروف ترقية السكان المتأثرين بآثار الاسترقاق وتحسين ظروف معيشة الفقراء وتنفيذ البرامج الموجهة نحو الاندماج ومكافحة الفقر.

♦ الإنجازات الرئيسية

أقرت وكالة التضامن سياسة طوعية لمحاربة الفقر ونفذت عددا من البرامج الأخرى التي تخدم السكان الأكثر هشاشة بما في ذلك المساعدات الغذائية في الفترات الصعبة والعمليات الاستعجالية التي تقوم بها مفوضية الأمن الغذائي (الهدف رقم 2) والمساعدات الإنسانية العاجلة.

وفي سعيها إلى توطيد اللحمة الاجتماعية والوحدة الوطنية، تقوم وكالة التضامن بإرساء دعائم منظومة وطنية لشبكات التأمين وتشرف على تحويلات نقدية موجهة بالأساس إلى الأسر التي تعاني من فقر مدقع. وبذلك فإن الوكالة تقوم بحصر الجماعات المستهدفة من خلال مسوح وعمليات تدقيق يتولى على إثرها برنامج التكافل المتخصص في التحويلات النقدية توزيع الإعانات على السكان المحتاجين. ويغطي هذا التدخل عدة مجالات منها محو الأمية، الصحة، الإسكان، الأنشطة المدرة للدخل والحماية الاجتماعية.

وفي عام 2018، تم إنجاز عمليات حصر المجموعات ومسوح تدقيقية في 10 مقاطعات (كيهيدي، آمرج، مقامه، كيفه، بوغي، جيكني، روصو، امباني ومقطع لحجار).

وقد تواصل توزيع هذه الإعانات النقدية عام 2018 من طرف برنامج تكافل وبنسبة تغطية تجاوزت 98% وبلغت 17.258.500 أوقية جديدة تحت إشراف برنامج الشبكات الاجتماعية المعنية بمواجهة الأوضاع الاستعجالية.

♦ الآفاق

يتوقع الاستمرار في توطيد المكتسبات والاستفادة من التجارب والدروس التي تم استخلاصها في السنوات الماضية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- التسريع بتنفيذ المسوح التي تتوج استهداف الفئات المعنية؛
- المزيد من تحسين السحوبات؛
- إطلاق الإعلان عن الحاجة إلى تعبئة موارد لتمويل شبكات التأمين الاجتماعي؛
- تعزيز التواصل الخارجي مع المستخدمين المحتملين للسجل الاجتماعي.

V.1.5. تسيير الهجرات

♦ هدف التدخل

يرمي هذا التدخل إلى مراقبة حركات الدخول والخروج من التراب الوطني وذلك بهدف الحد من التأثيرات الضارة للهجرة والاستفادة بشكل كامل من جوانبها الإيجابية في إطار التقيد بالقواعد الدولية المتعارف عليها.

وتتمثل استراتيجية تسيير الهجرة في: (1) إعادة تنشيط اللجنة الوطنية لتسيير الهجرة؛ (2) مراعاة الجوانب الإيجابية للهجرة من أجل تطوير البلد؛ (3) ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وفقا للالتزامات الدولية؛ (4) إخضاع حركة الدخول والخروج من التراب الوطني للمراقبة في ظل التقيد بالاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف التي وقعت عليها البلاد؛ (5) تنفيذ استراتيجية جديدة للهجرة 2016 – 2020. ويتعين كذلك تعزيز قدرات السلطات الوطنية في مجال معالجة طلبات اللجوء بشكل فعال والقيام بحملات وطنية إعلامية وتحسيسية حول واقع الهجرة وتجهيز مراكز الحدود.

♦ الإنجازات الرئيسية

لأجل مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تكثف موريتانيا من عمليات مراقبة التراب الوطني ومكافحة الهجرة السرية انطلاقا من المحاور التالية:

- المراقبة العامة للحدود؛
- التحكم في تدفق المهاجرين عن طريق تسجيل حركة الدخول والخروج من التراب الوطني؛
- إصدار تأشيرات ميدانية؛
- مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من خلال البحث عن المخدرات والأسلحة والمواد المحرمة والأدوية المزورة وحجزها؛
- مكافحة الإرهاب؛
- البحث عن المخالفات والاستعلامات ذات العلاقة بأمن البلاد؛
- تعزيز قدرات مصالح الأمن عن طريق التكوين المناسب للعمال في مختلف تخصصات الشرطة الجوية وشرطة الحدود (تهريب الوثائق، الاتجار بالمهاجرين وبالأفراد)؛
- تجهيز المصالح المكلفة بمكافحة الهجرة غير المشروعة؛
- العمل بنظام بيومتري للحالة المدنية يتوفر على شروط الأمان التامة (جوازات، بطاقة تعريف) وكذلك تأشيرات الدخول ووثائق الإقامة البيومترية بالنسبة للأجانب؛
- العمل بقاعدة بيانات يطلق عليها "نظام العبور" وذلك لتسيير تدفق المهاجرين على مجموع التراب الوطني وهو ما سمح بالحصول على إحصاءات يعتمد عليها بشأن حركة الدخول والخروج من التراب الوطني وعلى بيانات دقيقة حول عدد المقيمين الأجانب (على المدى القصير والمتوسط والبعيد)؛
- وضع خلية لتحليل المخاطر.

ويجدر التنويه أن مصالح الأمن، بفضل يقظتها، لم تسجل خروج أي مهاجر انطلاقا من الشواطئ الموريتانية باتجاه إسبانيا وذلك للسنة الرابعة على التوالي.

V.2. دولة القانون، حقوق الإنسان والعدل

في مجال دولة القانون يتمثل الهدف الاستراتيجي في العمل على قيام مجتمع متعدد الثقافات ومتضامن ضمن دولة تحترم المبادئ والقواعد الدولية المتعلقة بفصل السلطات واحترام الحريات العامة وتعترف بسلطان القانون. ويتعلق الأمر بضمان بالتكفل لجميع المواطنين بممارسة حقوقهم والنفاذ إلى العدالة وبالمشاركة الكاملة في شؤون البلاد بما في ذلك مراقبة النشاط الحكومي.

كما يتعلق الأمر باستمرار الحوار لتعزيز المكاسب الديمقراطية وترسيخ ممارسة الديمقراطية.

وتتعلق تدخلات هذه الورشة بما يلي: (1) توطيد العدالة والحكامة القضائية؛ (2) النهوض بحقوق الإنسان؛ (3) رقابة العمل الحكومي من طرف المواطن.

V.2.1. توطيد العدالة

♦ هدف التدخل

يشكل نفاذ الأشخاص ذوي الهشاشة وحماية حقوق المتقاضين أحد دعائم بناء دولة القانون ويحتل دورا مركزيا في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وتهدف هذه الأخيرة عبر هذا التدخل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بالنفاذ إلى العدالة وخاصة الغاية 3 من الهدف رقم 16.

♦ الإنجازات الرئيسية

في هذا الإطار صادقت موريتانيا على معظم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان. وقد تم مؤخرا إعداد استراتيجية وطنية للنفاذ إلى القضاء حيث تدخل ضمن أهداف التنمية المستدامة وأجندة 2030 وبدعم من مشروع دولة القانون.

ولأجل المواءمة بين التنظيم والمساطر القضائية في مجال القضاء الخاص بالأحداث، فقد تواصل تعزيز قدرات الفاعلين في السلسلة الجزائية عبر زيارات اطلاع ودورات تكوينية في إطار تأمين حماية خاصة للأطفال المتنازعين مع القانون.

وفي سعيها إلى تحسين وفعالية القضاء وأدائه، قامت السلطات العمومية بالأنشطة التالية:

- المزيد من تخصص القضاة وأعوان القضاء من أجل تعزيز قدرات هؤلاء الفاعلين؛
- تعزيز استقلالية السلطة القضائية والوثائق والأرشيف القضائي وصولا إلى عصرنة العدالة؛
- اعتماد سياسة جزائية ولإعادة الدمج من أجل تعزيز السياسة الجنائية وسياسة السجون؛
- اعتماد استراتيجية النفاذ إلى القضاء لخدمة المتقاضين؛
- استمرار تنفيذ خطة العمل ثلاثي السنوات (2015 - 2017) بشقيها الراميين إلى تسهيل النفاذ إلى القضاء أمام المواطنين بمن فيهم أصحاب المبادرات: (1) تعزيز وتثمين وظيفة المصلح واكتتاب أشخاص لهذا الغرض؛ (2) تكوين أشباه قانونيين؛
- توفير وتعزيز مكاتب الاستقبال داخل المحاكم لتسهيل التواصل بين إدارة القضاء والمتقاضين ومن أجل إطلاع هؤلاء على المساطر المعمول بها؛

- العمل بمساعدة قانونية وقضائية عن طريق تكفل الدولة بمصاريف المساطر لصالح الأشخاص المحتاجين.

♦ التحديات والمعوقات في مجال الحكامة القضائية

- تعاني السياسة القطاعية من نقص في وسائل التخطيط والبرمجة والمصادر البشرية والمادية؛
- ازدواجية مصادر القانون (الشريعة والمصادر الأخرى) لدى تكوين القضاة وهو عائق يواجهه تطبيق النصوص التي تتلاءم مع الواقع الاقتصادي. وتدخل في هذا الإطار مشكلة منع نسبة الفائدة.

♦ آفاق تعزيز العدالة والحكامة القضائية

يتمثل الهدف العام لتعزيز العدالة في النهوض بمقاربة متناسقة لتعزيز العدالة في موريتانيا من خلال:

- التشريع وعصرنة الإطار التشريعي أي:
  أ. مراجعة واستكمال وتحديث جميع القواعد المعمول بها لتتلاءم مع القواعد الدولية وتبويبها؛
  ب. ملاءمة وتوطيد التشريع المدني والجنائي والتجاري والإداري والاجتماعي وحقوق الإنسان؛
  ج. تعزيز مناخ الأعمال بتطبيق موريتانيا للقواعد المتعارف عليها دوليا في مجال القانون التجاري.
- تكوين الفاعلين في مجال القضاء لتعزيز قدرات هؤلاء عبر عرض تكويني يتلاءم مع احتياجاتهم والقيام، ضمن التكوين التمهيدي، بتحديث مضامين التدريس والأساليب البيداغوجية وتنفيذ خطة متكاملة للتكوين المستمر ومتعددة السنوات لصالح جميع الفاعلين في القضاء.
- النفاذ إلى القضاء وتحسين النظام القضائي عن طريق تشجيع النفاذ إلى العدالة مع تشجيع استخدام الأساليب البديلة لحل النزاعات ودعم آلية المساعدة القضائية وتطوير النفاذ إلى القانون وتعزيز المفتشية العامة لإفساح المجال لمراقبة أفضل على سير المحاكم والتقيد بأخلاقيات المهنة وتعزيز الحماية القضائية للفئات الهشة (النساء، المراهقون، العجزة، المعوقون) عن طريق مراعاة ظروفها الخاصة؛
- تعزيز إدارة السجون والسجون عبر عقلنة وتبسيط سيرها وتنظيم إدارة السجون والعمل على إعادة الدمج وتجسيده وإعادة إصلاح السجناء وملاءمة قواعد الأمن مع القواعد المتعارف عليها دوليا؛
- تعزيز البنى الأساسية عن طريق إخضاع الهياكل القضائية والسجنية للدولة وإضفاء طابع معماري خاص على البنى الأساسية القضائية والسجنية باتجاه التوجيه وتسهيل التعامل مع المتقاضين وتنفيذ خطة لإعادة تأهيل وبناء مباني المحاكم والسجون؛
- تطوير نظام بيانات قضائي متكامل ليكون في متناول المتقاضين ويغطي السلسلة القضائية بالكامل وإنشاء قواعد بيانات تفاعلية (وثائق، فقه، تشريع...) وتطوير إطار قانوني وبنيوي خاص بالنظام المعلوماتي القضائي؛
- يعمل مشروع دعم قطاع العدالة بعد انتهاء فترة مشروع دولة القانون، على استخدام مجموعة من الأدوات لتنفيذ الأنشطة بما فيها: المساعدة الفنية للقطاع الوزاري (تعزيز المصالح)، الكلفة التقديرية للبرنامج والإعانات المقدمة للهياكل المختصة وخاصة في إطار التكوين.

V.2.2. النهوض بحقوق الإنسان

♦ هدف التدخل

تتمثل الأولوية بالنسبة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مواصلة الجهود التحسيسية والتكوينية حول حقوق الإنسان ثم إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطني بخصوص التوصيات المنبثقة عن الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل وأخيرا متابعة تنفيذ توصيات الهيئات الأطراف المعاهدات. ويتعلق الأمر بإيجاد الآليات التي تضمن احترام حقوق الإنسان. وعلى هذا الأساس، يمثل التعليم بالنسبة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، حجر الزاوية في النهوض بحقوق الإنسان مع التركيز على الغايات 1، 2، 3، 4 و5 من الهدف رقم 4.

♦ الإنجازات الرئيسية

تعلقت الجهود المبذولة أساسا بتنفيذ توصيات الاستعراض الدولي الشامل عبر تنفذ خطة العمل المترتبة عليه، كما ركزت على النهوض بحقوق الإنسان والتفاعل الإيجابي مع الآليات الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

➢ النهوض بحقوق الإنسان

تم القيام بعدة أنشطة تتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان ومنها:

- التحسيس عبر تخليد مختلف مناسبات حقوق الإنسان؛
- إعداد خطة عمل وطني لتنفيذ التوصيات التي تم قبولها أثناء الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل؛
- تكوين المكونين في مجالات حقوق الإنسان مع السعي إلى تعزيز معارف المنسقين الجهويين في مجال حقوق الإنسان والمساهمة في زيادة القدرات على نقل المعارف والخبرات في هذا المجال؛
- إعداد خطة عمل لتعزيز قدرات المنسقيات الجهوية لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني العلاقات مع المجتمع المدني عبر تصميم خطة عمل بالأولويات؛
- المشاركة في الدورة السادسة من المسابقة الدولية للمرافعات في مجال حقوق الإنسان التي نظمتها وزارة العدل وبمشاركة هيئة المحامين والوكالة الفرنسية للتنمية والمعهد الدولي لحقوق الإنسان والسلم.

➢ التواصل مع الآليات الإقليمية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان

في إطار الدفاع عن السياسة الوطنية في مجال حقوق الإنسان والتقيد بالتزامات موريتانيا على الصعيد الدولي تم التفاعل إيجابيا وبشكل بناء مع الآليات الجهوية والدولية عبر:

- تنظيم جلسات الدورة العادية رقم 62 للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومنتدياتها التحضيرية (منتدى المنظمات غير الحكومية ومنتدى الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان)؛
- عرض عدة تقارير وطنية أمام الهيئات الأطراف في المعاهدات الدولية التي ثمنت التقدمات العديدة التي أحرزت في إطار القضاء على جميع أشغال التمييز العنصري ومكافحة التعذيب والمعاملات والعقوبات اللاإنسانية والمهينة وباتجاه النهوض بحقوق الطفل.

ومن جهة أخرى، تم القيام بأنشطة من أجل حماية الفئات الهشة والتكفل بها وتحسين ظروفها المعيشية عبر جملة من المساعدات الاجتماعية لصالح المرضى والمعوزين وضحايا الحرائق. وتتماشى هذه الأنشطة تماما مع توجيهات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من أجل تعزيز اللحمة الاجتماعية.

♦ آفاق النهوض بحقوق الإنسان

في إطار مشروع خطة العمل الوطني لتنفيذ التوصيات المقبولة خلال الدورة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، تعلق الهدف المرسوم لعام 2019 بتعزيز الإطار المؤسسي الرامي إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص والتعذيب والتمييز وحماية حقوق فئات محددة كالنساء والأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان واحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعزيزا لهذا الإطار القانوني والمؤسسي، يتوقع: (أ) التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة رقم 4، 5، 8، 10، 16 و17؛ (ب) انسجام التشريع الوطني مع الصكوك التي تم التصديق عليها لبلوغ الهدفين رقم 16 و17؛ (ج) تعزيز الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق الأهداف رقم 1، 3، 4، 5، 8، 10، 16 و17؛ (د) تعزيز القدرات من أجل تحقيق الأهداف رقم 4، 16 و17؛ (ه) تشجيع التعاون مع آليات حقوق الإنسان تحقيقا للهدف رقم 17.

وفي إطار مكافحة الاتجار بالأشخاص والتعذيب والتمييز تقرر ما يلي: (أ) مكافحة مخلفات الاسترقاق لبلوغ الأهداف رقم 4، 5، 8، 10 و16؛ (ب) القضاء على التعذيب بلوغا للهدفين رقم 10 و16؛ (ج) القضاء على التمييز العنصري لبلوغ الأهداف رقم 5، 10 و16.

لأجل حماية حقوق فئات محددة (النساء والأطفال المدافعون عن حقوق الإنسان) تعلقت التوصيات بالنهوض بحقوق النساء تحقيقا للأهداف رقم 3، 5، 10 و16 وحقوق الطفل من أجل مواكبة الأهداف رقم 3، 4، 5، 8، 10 و16 وحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان تحقيقا للهدفين رقم 10 و16.

وفي سبيل التقيد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتوقع المضي قدما في مكافحة الفقر تمشيا مع الأهداف رقم 1، 2، 3، 4، 5، 8، و10 وتشجيع النفاذ إلى الصحة تمشيا مع الهدف رقم 3 والنهوض بالنفاذ إلى التعليم تحقيقا للهدفين رقم 4 و16 وأخيرا التركيز على البرامج المتعلقة بحقوق الإنسان تنفيذا للهدف رقم 13.

V.2.3. رقابة العمل الحكومي من طرف المواطن

♦ هدف التدخل

يهدف هذا التدخل إلى تمكين المواطن من وسائل رقابة العمل الحكومي حيث تركز استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك على الاعتراف رسميا بالمجتمع المدني وتشجيعه ورصد الموارد لأغراض أنشطة التأطير وإعادة تأهيل منظمات المجتمع المدني.

♦ الإنجازات الرئيسية

لأجل تنفيذ استراتيجية الاتصال من أجل التنمية، تم تنظيم عدد من الدورات التكوينية للتعريف بأهداف التنمية المستدامة وإمداد المشاركين بوسائل التحليل من أجل فهم تحديات إطار التخطيط الجديد الذي تمثله أجندة 2030. ويتعلق الأمر بتكوين المشاركين في استخدام أدوات العمل واستيعابها من أجل مراعاة التنفيذ الفعلي للأهداف الإنمائية للألفية التي رسمتها استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في أفق عام 2030 وفي إطار السياسات والاستراتيجيات والبرامج والمشاريع التنموية الإجمالية أو القطاعية وإمداد المشاركين بالبيانات الحديثة حول الدور المنوط بالمجتمع المدني في إطار تنفيذ الاستراتيجية وتعريف المشاركين بالأهداف المستدامة التي تحظى بالأولوية.

وقد أنجزت أنشطة إعلامية وتحسيسية من خلال انطلاق حملة اتصال واسعة تتناول المكتسبات التي تحققت خلال العشرية الأخيرة في مجال حقوق الإنسان.

ويجدر هنا التنويه باعتماد سياسة جديدة حول إعادة تنظيم قطاع الإشهار.

V.3. الاستفادة من مزايا العائد الديمغرافي

V.3.1. الالتزام السياسي بالعائد الديمغرافي

♦ الأهداف

من خلال هذا التدخل تهدف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى تسريع مرحلة الانتقال الديمغرافي وتنسيق السياسات الاجتماعية والاقتصادية من أجل الاستفادة من مزايا العائد الديمغرافي.

♦ الإنجازات

يعمل مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي (اختصارا "سويد") من خلال تدخله إلى تحسين مستوى تمكين النساء والشابات والسماح لهن بالنفاذ بسهولة إلى خدمات الصحة الإنجابية والطفولة والأمومة وزيادة المعرفة وتقاسمها.

ويعتمد التحسيس والالتزام السياسي بالاستفادة من مزايا العائد الديمغرافي على شبكات إقليمية تتألف من برلمانيين وقادة ومنظمات المجتمع المدني لإحداث تغيير اجتماعي حقيقي يتيح تمدرس البنات وتمكين النساء (الهدف رقم 5) والنهوض باستخدام وسائل منع الحمل العصرية.

وفي هذا الإطار تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- من أجل الطلب تم تنظيم حملة إعلامية لصالح التغيير الاجتماعي والسلوكي بمشاركة القادة الدينيين وقيم بأعمال بغرض تمكين النساء اللواتي تؤيدن الاستفادة من مزايا العائد الديمغرافي؛
- جرى تكوين 51 قياديا دينيا في مناطق تدخل البرنامج لإقناع الجمهور بتطبيق القانون المتعلق بالصحة الإنجابية ومناصرتها؛
- التزام الحكومة الموريتانية بتخصيص بند في ميزانيتها لتأمين سلامة المواد الخاصة بالصحة الإنجابية وذلك ضمن قانون المالية لعام 2019؛
- في مجال عرض الخدمات المتعلقة بالتخطيط العائلي، جرى تنظيم 13 لقاء من يوم واحد للتحسيس والإعلام وعرض منتجات وخدمات التخطيط العائلي بمشاركة 2000 من النساء والشباب تم تزويد 900 من بينهم بأسلوب لمنع الحمل؛
- تنظيم حملة اتصال حول تمكين المرأة والعائد الديمغرافي بمشاركة فنانين وسمحت هذه الحملة بتوزيع رسائل على آلاف النساء والشباب؛
- جرى تعزيز القدرات الفنية لفريق المرصد. وقام هذا الفريق لأول مرة بإعداد واعتماد 5 تقارير تتناول المرصد الوطني للعائد الديمغرافي بمختلف أبعاده فضلا عن التقرير الوطني لعام 2019. وقد تلقى حوالي 60 شخصا يمثلون مختلف الوزارات ومنظمات المجتمع المدني تكوينا في إطار العمل بالعائد الديمغرافي ومتابعته. وسيوقع الوزير المكلف بالاقتصاد والمالية مقررا يعين أعضاء وهيئات المرصد الوطني للعائد الديمغرافي لإضفاء طابع رسمي عليه؛
- جرى تنظيم دورة تكوينية لصالح 27 إطارا من هيئة الإحصاءات والتخطيط والمؤسسات البحثية حول إنتاج البيانات والمسلمات المتعلقة بقضايا السكان؛
- إجراء دراسة لتقييم الاحتياجات العاجلة في مجالات النفاس والتوليد وتتضمن هذه الدراسة مجموعة من البيانات المفيدة للدفاع عن سلامة العمل على مناصرة العائد الديمغرافي. وقد سمحت بما يلي: (1) تحديد الطاقة الحالية للتشكيلات الصحية ومدى قدرتها على توفير خدمات جيدة في مجالات النفاس والتوليد؛ (2) تكوين قاعدة بيانات حول توفر واستخدام وجودة خدمات مراكز النفاس والتوليد إسهاما في رسم السياسات والتخطيط وتحديد الأولويات على جميع المستويات من أجل تعزيز المنظومة الصحية باستخدام هذه المراكز كمنطلق للعمل؛
- مسح ديمغرافي وصحي خلال عام 2019، وهو في طور الإنجاز، لتوفير المؤشرات الدقيقة ودعم العمل الحكومي في المجال الصحي. ويهدف هذا المسح أساسا إلى توفير بيانات تفصيلية يعتمد عليها حول العوامل الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية والصحية التي من شأنها أن تؤثر على الوضع الصحي والديمغرافي في البلاد. ويتوقع أن يتم جمع البيانات عام 2019 على أن يتم التصديق على التقرير النهائي عام 2020؛
- تحسين العرض الصحي حيث سمح برفع نسبة النفاس بمساعدة وكلاء مؤهلين من 64% عام 2015 إلى 72% عام 2018 وهو ما سيكون له آثار إيجابية على تقليص وفيات الأمهات. ويتماشى هذا الإجراء مع أهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم 3 والغاية رقم 3.2.

ويضاف إلى ما سبق ما تقوم به الحكومة من جهود في مجال الصحة وخاصة الصحة الأولية بما في ذلك التطعيم والصحة الجنسية والإنجابية والإعلام والتربية الجنسية والتخطيط العائلي. كما تعزز هذا الاتجاه في مجال التعليم بالجهود والإصلاحات المقام بها لمكافحة الزواج المبكر والعمل على ضمان المساواة بين البنات والذكور على جميع المستويات التعليمية وكل ما يقام به من أجل ضمان حصول الشباب على عمل منتج اعتمادا على مؤهلاتهم.

♦ **الآفاق**

ترتبط فعالية الجهود المقام بها للاستفادة إلى أقصى حد من مزايا العائد الديمغرافي بالانتقال نحو تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التالية بسرعة:

- التوقيع مع الإذاعة على تعاقد بإنتاج وبث إعلانات إذاعية في أقرب الآجال الممكنة؛
- تكوين وانتشار مجموعة من الشبان لاطلاع وتحسيس ما مجموعه 10.000 شاب ومراهق حول موضوع الاستفادة إلى أقصى من مزايا العائد الديمغرافي؛
- توزيع وتحويل إعانات مالية (منح لطالبات التعليم الثانوي) وإكمال العمل بمنظومة للنقل المدرسي؛
- إجراء مسح للتعرف على ما تحقق من معارف في مجال الصحة الإنجابية؛
- تكوين مكونات في مجال الفضاءات الآمنة يليه مباشرة تكوين جمعات للرعاية ومتابعة وافتتاح هذه الفضاءات الآمنة؛
- انطلاق مشاريع مدرة للدخل؛
- تلقي معدات وتجهيزات منصة التداوي عن بعد؛
- أنشطة المناصرة لترسيم المرصد الوطني للعائد الديمغرافي ويتعلق الأمر بما يلي:
  أ. توقيع وزارة الاقتصاد والمالية للمقرر بإنشاء وإقامة مرصد للعائد الديمغرافي؛
  ب. إعداد التقرير الوطني حول مرصد العائد الديمغرافي؛
  ج. تنظيم ورشة تكوين المكونين الوطنيين حول دليل برمجة العائد الديمغرافي وزيادة القدرات الفنية الوطنية والالتزام السياسي لصالح العائد الديمغرافي؛
  د. تكوين أطر الجهاز الإحصائي حول البرهنة على المسائل المتعلقة بالسكان؛
  هـ. تعزيز القدرات الفنية للفاعلين بمن فيهم القادة الدينيين في مجال مناصرة تمكين النساء وقانون الصحة الإنجابية والعائد الديمغرافي؛
  و. اعتماد سياسة سكانية؛
  ز. إدماج العائد الديمغرافي في الاستراتيجية الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

V.3.2. التسريع بتطبيق السياسات المؤيدة للعائد الديمغرافي

♦ **الأهداف**

يتمثل الهدف الذي تنشده استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال هذا التدخل في ضمان إدراج العائد الديمغرافي في السياسات التنموية.

♦ **الإنجازات**

في إطار السعي إلى تعزيز القدرة على إعداد السياسات ومتابعة وتقييم العائد الديمغرافي، جرى إعداد السياسة الوطنية للسكان وفقا لمسار تشاركي مما سمح بجمع آراء مختلف الفاعلين على المستويين الجهوي والوطني وإبراز الخصائص الجهوية والتحديات المرتبطة بالنمو الديمغرافي على الصعيد الوطني. وتضمنت هذه السياسة إدراج العائد ا لديمغرافي وتعزيزه بخطة عمل خمسية. ومن المقرر أن يصادق عليه مجلس الوزراء خلال عام 2019. ويساهم هذا العمل في الجهود الرامية إلى التعريف على نطاق واسع باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وتعبئة التمويلات وإدراج العائد الديمغرافي في الخطط القطاعية.

وفي السياق ذاته، جرى تنظيم دورة تكوينية لصالح أطر ولاية الحوض الشرقي حول العائد الديمغرافي من منطلق إعداد استراتيجية جهوية لتنمية الولاية. وسيتعزز هذا الالتزام السياسي المؤيد للعائد الديمغرافي عام 2019 في إطار مسار إعداد الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك في كل من الحوض الشرقي وكيدي ماغا على أن يشمل ذلك العائد الديمغرافي. ويجري التداول حول مقترح لدعم جامعة نواكشوط من أجل إدماج قضايا السكان في برامج التدريس (الهدف رقم 4).

وتؤثر الأنشطة المقام بها بشكل ملموس في تحسين استيعاب الجمهور للمواضيع ذات العلاقة بالعائد الديمغرافي. وفي هذا الإطار فإن الأنشطة المقام بها تتعلق بالفضاءات الآمنة والنقل المدرسي والأنشطة المدرة للدخل والمبادرات النسوية وتوزيع المنح ودروس التقوية.

♦ التمويل

يُعوّلُ برنامج تمكين النساء والعائد الديمغرافي لتنفيذ المشروع الأهم في هذا التدخل على غلاف مالي قدره 23,5 مليون أوقية جديدة لعام 2018.

♦ الآفاق

فضلا عن الأنشطة المقام بها في إطار التدخل من أجل الالتزام السياسي لصالح العائد الديمغرافي والتي تساهم أيضا في تسريع السياسات المؤيدة لهذا العائد، يجدر التنويه ببرمجة تكوين المكونين حول دليل برمجة العائد الديمغرافي المتوقع لعام 2019 وذلك لتعزيز القدرات الفنية الوطنية والالتزام السياسي لصالح العائد الديمغرافي.

♦ التوصيات

لقد حصل تأخير في إدراج قضايا السكان والعائد الديمغرافي في برامج التدريس في جامعة نواكشوط وذلك بالارتباط مع اكتتاب خبراء استشاريين عهد إليهم بإجراء الدراسة. وقد تم إطلاق هذا المسار على مستوى المفتشية العامة للتعليم الثانوي لتعزيز المكتسبات المتعلقة بإدماج مادة السياسة في مجال السكان ضمن برامج التدريس في هذه المرحلة من التعليم. وقد سمحت جهود المناصرة لإدخال التربية الجنسية في برامج التعليم الثانوي بالحصول على التزام وزارة التهذيب الوطني بخصوص إعداد واعتماد خارطة طريق وتحديد المفاهيم الأساسية والمواد التي يجب إدراجها. ويتوقع أن يتم إصدار المقرر الوزاري الخاص بترسيم المرصد الوطني للعائد الديمغرافي.

وقد كان للتأخير الحاصل في تحديد المستفيدين (الفضاءات الآمنة، دروس التقوية، المنح) تأثير على تحقيق مؤشرات النتائج. وقد نتج هذا التأخير أساسا عن متطلبات دراسة التأثير وتنظيم الانتخابات البلدية والجهوية والتشريعية.

وعلى مستوى الاستفادة من مزايا العائد الديمغرافي، يتعين إقرار المرصد الوطني للعائد الديمغرافي واعتماد سياسة السكان ورصد التمويلات التكميلية لإنجاز مسح ديمغرافي وصحي شامل.

V.4. مشاركة النساء ومكافحة التمييز ضد النوع

في إطار البحث عن التناغم وتفادي التكرار في هذا التقرير، فقد تم إدراج التقرير المتعلق بهذه الورشة في الجزء المخصص لموضوع النوع على مستوى التدخل المسمى "زيادة قدرة الفئات الهشة والمساواة والنوع والطفولة والأسرة" ضمن المرتكز الاستراتيجي رقم 2. ويتعلق الأمر بالنهوض بمشاركة النساء كمواطنات وبمكافحة التمييز القائم على النوع.

V.5. تحولات الإدارة العمومية

V.5.1. رفع كفاءة الإدارة العمومية

- **الأهداف**

يتمثل الهدف الذي تنشده استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في إعداد وتنفيذ بنية وظيفية ومعقلنة لإدارات ومصالح الدولة.

- **الإنجازات**

أتاحت الإنجازات التالية للإدارة أن تتزود بإجراءات وأدوات العمل اللازمة:

كان متوقعا أن يتركز العمل في هذا المجال على مراجعة مختلف التقارير وعمليات التدقيق في إطار السعي لاقتراح التنظيم الهيكلي الأكثر عقلانية للحكومة مع مراجعة خارطة مؤسسات الدولة للقضاء على أي خلط أو تداخل في المأموريات.

ومن المتوقع كذلك اعتماد التسيير الموجه نحو النتائج، عبر إعداد خطط عمل متعددة السنوات وتوفير الموارد حسب الأهداف المرسومة ووضع آليات للمتابعة والتقييم. ومن المتوقع كذلك تزويد الإدارة بإجراءات وأدوات عمل مناسبة. وستتضمن مراقبة نشاط الإدارة العمومية التأكد من مدى تحقيق الأهداف المنوطة بها واستخدام الموارد بصفة رشيدة بما في ذلك المصادر البشرية.

وتتضمن الفقرات التالية سردا للتقدم الحاصل في هذا المجال وخصوصا تسيير عمال الدولة وتطور الإدارة والخدمات الالكترونية والتخطيط والمتابعة وتقييم السياسات العمومية.

- **الآفاق**

تهدف الإصلاحات إلى تحسين ظروف عمل السلطات الإدارية من خلال توفير البنى الأساسية والحصول على التجهيزات وتعزيز العمال والقدرات التأطيرية. وهكذا تعلقت أنشطة الوظيفة العمومية بالإنجازات التالية:

- اعتماد النظام الأساسي لعقدويي الدولة؛
- اعتماد النظم الأساسية لبعض أسلاك الموظفين؛
- تعزيز وتأمين النظام المعلوماتي؛
- مراقبة وتحديث التطبيقات المسماة "الموارد"؛
- وضع اللمسات الأخيرة على المنظومة المتكاملة لتسيير عمال الدولة عبر:
  - استكمال اختبار حسن سير المنظومة؛
  - تكوين الإداريين والمستخدمين؛
  - انطلاق المنظومة.

وتعلقت الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة بما يلي:

- إعداد الدليل الخاص بقواعد وتقنيات التحرير الإداري؛
- إعداد مشروع قانون يتعلق بحقوق المواطنين في علاقاتهم مع الإدارات؛
- مراجعة المنظومة المتعلقة بالتكوين وزيادة خبرة وكلاء الدولة؛
- تكوين المكونين حول خطط التكوين.

V.5.2. تحسين تسيير عمال الدولة

♦ الأهداف

يتمثل الهدف المنشود من طرف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في ضمان تسيير معقلن وتكوين عمال الدولة.

♦ الإنجازات

من الملاحظ أن الإنجازات التالية قد ساهمت في تحسين أداء مصالح تسيير عمال الدولة:

- مرسوم حول تناسق وتبسيط نظام رواتب وأجور الموظفين ووكلاء الدولة العقدويين ومؤسساتها العمومية ذات الطابع الإداري؛
- مرسوم بتعديل بعض الأحكام التي تحدد النظام الأساسي الخاص بأسلاك مسيري المصادر البشرية في إدارات الدولة والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
- استكمال عمليات تصحيح وضعيات وكلاء الدولة من ضحايا أحداث 1989؛
- إعداد النظام الأساسي الخاص ببعض أسلاك الموظفين بما في ذلك:
  - مشروع مرسوم حول النظام الأساسي الخاص لسلك المستشارين القانونيين؛
  - مشروع مرسوم حول النظام الأساسي الخاص بأسلاك وزارة الشؤون الاجتماعية والطفولة والأسرة؛
  - مشروع مرسوم حول النظام الأساسي الخاص بأسلاك إدارة الشؤون الإسلامية.

- تعزيز سلامة الخوادم المخصصة للنظام الجديد المتكامل لتسيير عمال الدولة؛
- تحديث قاعدة البيانات الخاصة بتعادل الشهادات؛
- رقمنة الملفات الشخصية لوكلاء الدولة؛
- سلامة برمجيات "الموارد"؛
- مراقبة وتحديث النظام المتكامل الجديد لتسيير عمال الدولة؛
- تصحيح قوائم الرواتب ومقارنتها مع مختلف قوائم الهياكل الإدارية الأخرى في الدولة وهو ما سمح بوفورات مالية معتبرة.

♦ التمويل

في هذا الجانب لم يتجاوز الغلاف المتاح لهذا التدخل عام 2018، 10 مليون أوقية جديدة على نفقة الدولة. ولذلك يتعين توفير وسائل مالية إضافية من أجل القيام بالإصلاحات الضرورية لتحسين تسيير عمال الدولة.

V.5.3. تطوير الإدارة والخدمات الالكترونية

♦ الأهداف

تسعى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في هذا المجال إلى تزويد الإدارة بمنصة اقتصادية جيدة لمعالجة البيانات وتطوير الخدمات الالكترونية اللازمة للتعاملات.

♦ الإنجازات

من أجل تزويد الإدارة بمنصة اقتصادية جيدة لمعالجة البيانات وتطوير الخدمات الالكترونية اللازمة للتعاملات، تركز النشاط حول إقامة إدارة الكترونية وخصوصا خدمات تعليمية الكترونية عن طريق وضع منظومة لمتابعة مؤسسات التعليم الفني والمهني. وفي إطار تشجيع قيام قطب لتقنيات الإعلام والاتصال، عُهِدَ إلى الخلية المعروفة باسم "لننتج في موريتانيا" بدعم مشروع "صنع في موريتانيا" مع العمل على التعرف على المشاريع في مجال تقنيات الإعلام والاتصال وذلك من أجل تطوير البنى التحتية والمنصة الالكترونية. ويضاف إلى ذلك الإنجازات التالية:

- تطوير عدة مواقع وبوابات للانترنت منها النسخة الجديدة لبوابة تسيير المسابقات لأغراض اللجنة الوطنية للمسابقات؛
- إقامة منصة للانترنت لصالح المجلس الأعلى للشباب من أجل التعريف على نطاق واسع بالاستراتيجيات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالشباب ومواقع الانترنت؛
- الرفع من مستوى موقع الحكومة عبر الانتقال إلى أنماط جديدة من شبكات التبادل وتحديث تركيبة AD وتحديث TMG؛
- وقد نظمت ورشات لصالح ممثلي القطاعات الوزارية حول تعزيز القدرات في مجال استراتيجيات الحكومة الالكترونية e-Gouvernement ومؤشرات قياسها واستحداث حواضن تكنولوجية واعتماد سياسات الاقتصاد الرقمي والبيانات المفتوحة وتقنيات تخزين ونقل البيانات بصفة آمنة blockchaines.

وتناولت الإصلاحات الأساسية تحديث الإطار القانوني للإشراف والبنى الأساسية وهيئات التوقيع الالكتروني. وتعلق الأمر بالأنشطة التالية:

- المصادقة على قانون حول التعاملات الالكترونية من أجل الرفع من مستوى الإطار التنظيمي والحكامة والمحيط الملائم للإدارة الالكترونية مع انطلاق تحضير مراسيم تطبيقية للإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات؛
- إجراء دراسة لتحديد الإصلاحات القانونية والتنظيمية الخاصة بقطاع تقنيات الإعلام والاتصال. وفي أعقاب إعداد هذه الدراسة تم القيام بالإصلاحات التالية: (1) من أجل التنفيذ العملي لنظام الترخيص العام، اتخذ المجلس الوطني للتنظيم قرارا يحدد شروط تطبيق نظام الترخيص العام لصالح شبكات الاتصال الإذاعي الكهربائي BLR؛ (2) من أجل التنفيذ العملي لتقاسم البنى الأساسية اتخذ المجلس قرارا يقضي بضبط وتحديث طرق تقاسم البنى الأساسية بين الفاعلين؛ و(3) ولأجل تحسين استخدام أرصدة الخدمة العامة، أقرت الحكومة استراتيجية الخدمة العامة الموجهة نحو اعتماد السرعة العالية وفك عزلة البلاد رقميا؛
- إعداد استراتيجية وطنية للأمن السبراني لتعزيز الثقة في الاقتصاد الرقمي؛
- إعداد استراتيجية للنهوض بالسرعة العالية والنفاذ الشامل بالتزامن مع خطة عمل؛
- إعداد مرسوم يحدد قواعد انطلاق تحضير الدخول في التكنولوجيا ذات السرعة العالية النقالة (LTE-4G)؛
- إعداد خطة عمل لتحسين الإطار القانوني لتقنيات الإعلام والاتصال.

♦ التمويل

استفاد تنفيذ هذا التدخل جزئيا من دعم مشروع الربط الوطني المعروف باسم "WARCIP" الذي تمت لصالحه برمجة 45 مليون أوقية جديدة عام 2018.

♦ الآفاق

لأجل الرفع من مستوى الإطار التنظيمي والحكامة والمحيط الملائم للإدارة الالكترونية، يجري تحضير مراسيم تطبيق الإطار القانوني للشركة الموريتانية للمعلومات "CJ-SMI".

وفي إطار برنامج الإصلاحات القانونية والتنظيمية ومن أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتخفيف تكاليف البنى الأساسية وتشجيع عرض الخدمة الالكترونية السريعة، يجري العمل على إعداد مشروع قانون يتعلق بالإجراءات الرامية إلى تخفيف تكاليف إقامة شبكات الاتصال الالكتروني ذات السرعة العالية وخاصة عن طريق تعديل القانون رقم 2013 -025 المتعلق بالاتصالات الالكترونية.

وفي إطار السعي لتجديد رخص الجيلين 2 و3 ومنح رخص لأجيال أكثر تطورا (LTE-4G) لصالح الفاعلين الحاليين ولشركة اتصال جديدة، يجري تحضير وثائق المناقصة ودفتر التحملات المترتبة على هذه المناقصة. ومن المتوقع إصدار هذه المناقصة من طرف وكالة التنظيم في شهر فبراير 2019. وبعد التقييم، سيتم منح الرخص الجديدة إذا قام المشاركون في المناقصة بدفع التعويضات المطلوبة.

ومن جهة أخرى، يشترط لتحسين الإدارة الالكترونية والخدمات الصحية والتعليمية الالكترونية، أن يتم تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية التالية وبالسرعة المطلوبة:

- دراسة جدوى بناء المقاطع المتبقية من الشبكة العامة الوطنية لضمان تغطية معتبرة للبلاد بواسطة الألياف البصرية. وعلى أساس نتائج هذه الدراسة تم الشروع في البحث عن التمويل؛
- انطلاق بناء مقاطع الشبكة الوطنية للاتصال عالي السرعة بواسطة الألياف البصرية لتغطي 1.700 كلم؛
- إنجاز دراسة جدوى مشروع تأمين الاتصال الدولي بالانترنت عن طريق الكابل البحري وتحضير وتوقيع اتفاق مع هيئة كابل "EllaLink" البحري من أجل الارتباط بهذا الكابل قبالة مدينة نواذيبو. وقد تم الشروع في البحث عن التمويل لرصد الميزانية الكافية لضمان الربط بهذا الكابل وبناء محطة أرضية؛
- تحضير برنامج الحكومة الالكترونية بما يسمح بأتمتة الإجراءات الإدارية الرئيسية ورقمنة وسائل الدفع التي تتم عن طريق القطاع العام وحماية بيانات الإدارة. وسيسمح هذا البرنامج بتقاسم أنظمة المعلومات وإيجاد أملاك رقمية تابعة للدولة؛
- تطوير بوابة لشهادات التعليم العالي والتأكد منها؛
- تطوير تطبيق معلوماتي لتسيير البريد الالكتروني لصالح القطاعات الوزارية.

♦ التوصيات

في مجال تحولات الإدارة، يلزم تطوير الخدمات الالكترونية وتسريع وتيرتها.

V.5.4. التخطيط، التنسيق، متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

♦ الأهداف

يتعلق الأمر من خلال هذا التدخل بتحسين تصميم وتنفيذ السياسات والإشراف عليها وفاعلية المشاريع والبرامج التنموية والاتصال وذلك للتعريف بالتقدم الحاصل في إنجاز الأهداف المرسومة ودعم اتخاذ القرار (عملياتيا واستراتيجيا) والتأكد من مساءلة جميع الأطراف المعنية بمسار تنفيذ الاستراتيجية.

وتتناول أهم النتائج المتوقعة إيجاد آلية فعالة لضمان التنسيق ومتابعة وتقييم وتنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك والإصلاحات والتدخلات العمومية التي تتضمنها الاستراتيجية بما في ذلك رفع تقارير منتظمة حول تنفيذ خطة عمل الاستراتيجية ومؤشراتها ومتابعة تأثيرها.

♦ الإنجازات

بعد إعداد واعتماد استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2016 – 2030) من طرف الحكومة، جرى إعداد خارطة طريق في شهر دجمبر 2017 لتعزيز نظام المتابعة والتقييم وتنفيذ هذه الاستراتيجية التي كانت موضع تشاور واسع مع جميع الأطراف المعنية وخاصة الشركاء الفنيين والماليين.

وتعلقت أبرز النتائج التي تحققت والتقدمات التي حصلت بإنجاز دراسة لتفعيل إطار مؤسسي وفني للمتابعة والتقييم من أجل إصلاح مختلف المكونات (المنظومة المؤسسية، المؤشرات، أدوات رفع التقارير، خطة التقييم) مع إشراك مختلف الفاعلين على المستويات الوطني والقطاع والإقليمي. وإلى جانب ذلك، تم بشكل منتظم رفع تقارير حول تنفيذ خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

وقد صوت البرلمان يوم 2018/04/26 على قانون توجيهي يتعلق باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وينص على الإطار التوجيهي الجديد للاستراتيجية الذي يكرس شمولها لولايات الوطن وارتباطها بالقانون النظام الجديد المتعلق بقوانين المالية. وسيتم إكمال هذا القانون بمرسوم يتعلق بمنظومة متابعة وتقييم الاستراتيجية.

ويضاف إلى ما سبق العمل على تعزيز القدرات الفنية والمادية للهياكل المكلفة بمنظومة متابعة وتقييم الاستراتيجية وانطلاق مسار المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة حيث كان من المقرر تقديم تقرير بذلك في شهر يوليو 2019 أمام الدورة التي ينظمها المنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الاندماج والمساواة".

♦ الآفاق

من المتوقع تنفيذ إصلاح تفعيل المنظومة المؤسسية والفنية لمتابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك:

- إعداد واعتماد مرسوم يتعلق بالمتابعة والتقييم حيث يترجم إلى واقع ملموس توصيات دراسة تفعيل هذه المنظومة على المستوى المؤسسي وأدوات رفع التقارير والمؤشرات وخطة التقييم. ويأتي هذا المرسوم تطبيقا للقانون المتعلق باستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛
- إقامة المنظومة المؤسسية والفنية بعد تحديثها وخاصة اللجان التسع للتنمية القطاعية بالارتباط مع ورش الاستراتيجية ومنسقيات المرتكزات الاستراتيجية وكذلك اللجان الجهوية للتنمية؛
- تصميم وتفعيل المنصة الالكترونية لمتابعة الاستراتيجية (قاعدة بيانات عاملة وتطبيقاتها) وكذلك تكوين المستخدمين بما في ذلك على المستوى القطاعي؛
- العمل على تنفيذ الأنشطة والدورات التي تضمنتها خطة التكوين في مجال التخطيط ومتابعة وتقييم السياسات العمومية؛
- الشروع في مسار إعداد خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي يجب العمل بها خلال الفترة 2021 – 2025 وخصوصا التقييم الشامل لخطة العمل الأولى.

وبالإضافة إلى هذا الإصلاح الهام، يتعين برمجة الأنشطة التالية:

- القيام بإعداد استراتيجيات جهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك واستحداث منظومات المتابعة على مستوى الولايات؛
- صياغة سياسات قطاعية تتماشى مع استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وبما يمكن من تفعيلها؛
- تنظيم المراجعة الوطنية الطوعية لأهداف التنمية المستدامة والعمل على المشاركة في المنتدى السياسي رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة المقرر في شهر يوليو 2019. وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية وأجندة 2030، تعتزم الحكومة تنظيم أول مراجعة وطنية طوعية للأهداف الإنمائية للألفية بحيث تكون هذه المراجعة رافدا لإعداد خطة العمل الخمسية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (2021 - 2025) والتي ستنطلق اعتبارا من عام 2020. وستكون هذه المراجعة بمثابة عرض موضوعي يراعي التقدم الحاصل ويحدد المعوقات والتحديات ويتبادل التجارب مع البلدان الأخرى التي تواجه نفس التحديات. وقد تم استخلاص ملاحظات هذه المراجعة الطوعية من البيانات الجيدة التي انبثقت عن مسار تشاركي ومفتوح.

♦ **التوصيات**

من أجل ترشيد وظيفة "التنسيق، التخطيط، المتابعة والتقييم"، نوصي بتدعيم الإصلاح الجاري انطلاقا من متابعة وتقييم استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي نص عليها المرسوم رقم 2019 – 085 وذلك من خلال اتخاذ إصلاح من الجيل الثاني يهدف إلى توجيه وإعداد السياسات القطاعية والأفقية وإخضاعها لقواعد صارمة واستحداث مجلس أعلى للتخطيط يكون بمثابة هيئة متعددة القطاعات يعهد إليها بضمان تناسق هذه السياسات وإعدادها حسب قواعد متفق عليها. كما أن على هذا الإصلاح أن يسمح بربط البرامج القطاعية فيما بينها دعما للميزانيات المبرمجة المنبثقة عن تنفيذ قوانين المالية الجديدة وخطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

V.6. الحكامة الاقتصادية والمالية

تهدف هذه الورشة من استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى خلق الظروف اللازمة للحكامة الاقتصادية والمالية الضرورية لنمو قوي وتقاسم منصف لثمار هذا النمو.

وينبغي تحقيق هذا الهدف من خلال تنفيذ التدخلات التالية: (1) تعزيز المسارات المؤسسية وحكامة القطاع العام؛ (2) تسيير المالية العامة؛ (3) مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية؛ (4) الحكامة الاقتصادية؛ و(5) بيئة الأعمال.

في عام 2018، استفادت الأنشطة الرئيسية لهذا التدخل من مبلغ 239.61 مليون أوقية جديدة بتكلفة إجمالية قدرها 1.964 مليون أوقية جديدة لكامل محفظة المشاريع.

V.6.1. حكامة القطاع العام وتقليص زيادة الديون

♦ **الأهداف**

إن الهدف المحدد هو تقوية المسار المؤسسي لحكامة القطاع العام ووضع الدين العام على مسار الهبوط. وتتلخص النتائج الرئيسية المتوقعة في ما يلي: (1) وضع الدين العام على مسار الهبوط؛ (2) الحد من مديونية المؤسسات العمومية والكيانات العمومية الأخرى؛ (3) استكمال قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية وجعلها أكثر فعالية.

♦ الانجازات

لتحقيق هذا الهدف والحصول على النتائج المرجوة، تم دمج التمويل الخارجي للميزانية المدعمة للاستثمار في قانون المالية الأصلي لعام 2018. وبالمثل، استمر تحسين قابلية استدامة وبقاء الدين العام بفضل إدخال الإطار المؤسسي لصياغة واختيار وبرمجة الاستثمارات العمومية الذي اعتمدته الحكومة في عام 2016.

وقد تركز هذا الإصلاح الهام لبرمجة الاستثمارات العمومية على تطوير الأدوات والآليات المؤسسية لتخطيط وبرمجة الاستثمارات العمومية واستحداث لجنة لتحليل وبرمجة الاستثمارات العمومية. وهكذا تم إعداد خطة الاستثمارات العمومية 2018-2020 باستخدام النظام المندمج لتسيير الاستثمار العمومي.

تم تعزيز إطار تسيير وتحليل الديون الخارجية من خلال تنفيذ تطبيقات معلوماتية (النظام المندمج لتسيير الاستثمارات العمومية، ونظام تسيير وتحليل الديون) الموجهين على التوالي للتكفل بجميع مراحل تسيير مشاريع الاستثمار العمومي وإعادة بناء قاعدة بيانات موثوقة وشاملة لجميع القروض الخارجية.

يساعد نظام تسيير الاستثمارات العمومية الجديد في تقييم وتحديد أولويات المشاريع العمومية، كما يتيح المراقبة المنتظمة للسحوبات. وهو يأتي ليحل محل الأداة المسماة بقاعدة بيانات المساعدة الإنمائية المستخدمة سابقًا، وخاصة لتسيير المساعدة العمومية الإنمائية والتي كان مقررا تشغيلها في خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

ومن شأن تدابير السياسة المالية هذه في الواقع أن تحسن قابلية توقع التمويلات الخارجية وتعبئة الموارد من جهة، وفعالية وكفاءة برنامج الاستثمار العمومي، من ناحية أخرى.

V.6.2. تسيير المالية العامة

♦ الأهداف

يتم السعي إلى تحسين تسيير المالية العامة من خلال تحقيق النتائج الرئيسية المتوقعة التالية: (1) تحسين العائدات الضريبية، وخاصة تلك المتعلقة بالنشاط الاقتصادي غير الاستخراجي؛ (2) ترشيد/ مراقبة الإنفاق العام وتحسين تخصيص الموارد؛ (3) شفافية نظام تسيير المالية العامة؛ و (د) استدامة المالية العامة على المدى الطويل.

تولي التوجهات الاستراتيجية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مجال إصلاح التسيير المالي مكانة خاصة لاعتماد وتنفيذ قانون عضوي جديد خاص بقوانين المالية (انظر الإطار أدناه). وقد تم في الواقع تمرير هذا القانون العضوي، وكان الإصلاح الذي بدأه موضوع خارطة طريق يتم تنفيذها حاليا لمدة خمس سنوات مع إمكانية تمديدها بعامين بعد إذن من البرلمان.

وكان من المزمع أيضًا أن يرفق تنفيذ القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بإطار مؤسسي يعزز الحكامة في القطاع العام.

♦ الإنجازات

من بين الأنشطة المخطط لها والمنفذة، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة شرعت في تجديد الإطار القانوني للمالية العامة من خلال اعتماد قانون عضوي جديد يتعلق بقوانين المالية صدر في عام 2018. وسيضمن هذا الإطار الجديد مزيدا من العصرنة، ومن متطلبات الصدقية المالية والمحاسبية، وفعالية الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة والمساءلة من طرف المسيرين. كما مكن من سد الثغرات القانونية التي استمرت لعدة عقود، لاسيما فيما يتعلق بالتواصل وتوفير المعلومات المتعلقة بالميزانية والمالية سواء للبرلمان عن طريق الإثراء الكبير لوثائق الميزانية، أو للمواطنين.

ومن حيث الالتقاء مع أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 17-1 المتعلق بـ "تحسين تعبئة الموارد الوطنية، بما في ذلك من خلال المساعدة الدولية المقدمة للبلدان النامية من أجل تعزيز القدرات الوطنية في مجال تحصيل الضرائب والإيرادات الأخرى "، تحقق البلاد تقدمًا نسبيًا مع إجمالي إيرادات عمومية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي (مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 17.1.1)، حيث ارتفعت هذه الإيرادات من 27.02% في عام 2016 إلى 27.12% في عام 2017. أما بالنسبة لحصة الميزانية الوطنية الممولة من الضرائب الوطنية (مؤشر أهداف التنمية المستدامة رقم 17.1.1)، فقد ارتفعت الإيرادات من 69.74% في عام 2016 إلى 67.34% في عام 2017.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ عام 2015، شرعت الحكومة الموريتانية في تنفيذ برنامج طموح للإصلاحات الضريبية التي تمثلت في سلسلة من التدابير الرامية من جهة، إلى توسيع القاعدة الضريبية، ومن جهة أخرى، إلى تعزيز رقابة التسيير الضريبي. وقد ساعد ذلك على استقرار الإيرادات العمومية على الرغم من الصدمات الناجمة عن انخفاض أسعار الحديد ونهاية استغلال النفط. وقد تمت ترجمة هذه الإصلاحات في زيادة مستدامة في العائدات الضريبية بأكثر من 10% في المتوسط، خلال الفترة 2015-2018 مع مستوى قياسي قدره 13.2% بين عامي 2016 و2017. وهكذا، فإن نسبة إجمالي الإيرادات العمومية (خارج النفط) فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي استطاعت أن تظل عند مستوى 27%، في المتوسط بين عامي 2015 و2018، وكان معدل تغطية الإنفاق العام عن طريق الإيرادات الضريبية (خارج النفط) أكثر من 71% في عام 2018 مقابل أقل من 53% في بداية الفترة (2015). وقد ارتفع مستوى الاستثمار العام بشكل كبير بفضل الجهود المبذولة لتسريع التمويلات الخارجية. وبالتوازي مع الإصلاحات الضريبية، بُذل جهد خاص لتعبئة التمويلات الخارجية لزيادة تحفيز الاستثمار العام في القطاعات ذات الأولوية. ويتماشى ذلك بشكل مباشر مع متابعة الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وتنشيطها.

الإطار 4: إصلاح القانون العضوي لقوانين المالية

إصلاح المالية العامة: القانون العضوي الجديد لقوانين المالية

المظاهر الرئيسية للتجديد في القانون العضوي لقوانين المالية: *لقد وسع القانون العضوي الجديد لقوانين المالية نطاقه، وواصل تحديد القواعد ذات الصلة بالإعداد والمحتوى وعرض القوانين المالية، وأصبح يحدد القواعد المتعلقة باعتماد تلك القوانين وتنفيذها ومراقبتها. كما يحدد الشروط التي يتم بموجبها تحديد السياسة المالية للآجال المتوسطة وكذا المبادئ الضريبية والميزانوية والمحاسبية. لقد أصبحت قوانين المالية تتمتع باحتكار التشريع في المجال الضريبي.*

الأهداف: *يرمي القانون العضوي الجديد لقوانين المالية إلى:*

(1) تعزيز شمولية الميزانية من خلال دمج جميع الموارد بغض النظر عن مصدرها؛

(2) الانتقال من النهج المعياري للإنفاق إلى العرض حسب البرامج والتسيير القائم على الأداء والانتقال من منطق الوسائل إلى منطق النتائج؛

(3) إدخال تعدد السنوات لتحسين التناغم بين استراتيجيات التنمية الوطنية من أجل تخصيص أكثر فعالية للموارد العامة؛

(4) تأطير الاعتمادات غير الموزعة واحتياطي الميزانية؛

(5) تحسين دورة إعداد الميزانية: تحديد تاريخ عرض برمجة الميزانية في مجلس الوزراء؛

(6) تقديم حسابات الدولة العامة وحسابات الممتلكات؛

(7) دمج تسيير أموال المانحين: دمج التمويلات الخارجية في ميزانية الدولة وفي قوانين المالية؛

التدرج في تنفيذ الإصلاح: *5 سنوات للتنفيذ مع إمكانية تمديد سنتين بناءً على طلب وزارة المالية وإذن من البرلمان.*

أهم التقدمات في تنفيذ القانون العضوي الجديد لقوانين المالية: انطلاقا من تدرج هذا التنفيذ، تم إعداد خارطة طريق تأخذ في الاعتبار حقيقة أن المرحلة الحالية تركز على تنفيذ الإطار المفاهيمي والمعياري وكذلك المتطلبات المسبقة. لقد تم بالفعل تنفيذ العديد من الأنشطة، لكنها تتوافق أكثر مع المتطلبات الفنية المسبقة، ومن بينها تلك التأسيسية المتعلقة بتنفيذ القانون العضوي الجديد لقوانين المالية وذلك كما يلي:

(1) اعتماد مرسوم القانون العضوي الجديد لقوانين المالية المتعلق بالأُطر الزمنية لبدء نفاذ الأحكام الانتقالية للقانون العضوي الجديد لقوانين المالية، وهو يحدد امن الآن فصاعدا مواعيد إيقاع تنفيذ القانون العضوي الجديد لقوانين المالية؛

(2) يجري إعداد مشاريع تصميمات برمجية لـ 18 وزارة؛

(3) اعتمد مجلس الوزراء مشروع المرسوم المتعلق بتسيير الميزانية والمحاسبة المنصوص عليه في القانون العضوي الجديد لقوانين المالية والذي يحل محلا للوائح القديمة للمحاسبة العامة؛

(4) اعتمد مجلس الوزراء مشروع مرسوم برمجة الموازنة الذي يحدد طرق البرمجة والجدول الزمني للموازنة المنصوص عليه في القانون العضوي الجديد لقوانين المالية؛

(5) فيما يتعلق بالمتطلبات المسبقة، تم إعداد تصميم التسميات الميزانوية، وأنجزت التكوينات المتعلقة بتنفيذ القانون العضوي الجديد لقوانين المالية (أكثر من 25 وحدة تكوين تم القيام بها)؛

(6) تم اكتمال تجميع المعايير المحاسبية، في انتظار الاعتماد الرسمي؛

على مستوى الخزانة العامة، ركزت الجهود في عام 2018 على: (1) إعداد النهج الاستراتيجي وخطة عمل الإصلاح؛ (2) تنفيذ التنظيم الداخلي المساعد على تنفيذ الإصلاح (الحكامة والقيادة واللجنة التنفيذية)؛ و(3) صياغة مشروع الاتفاقية بين الدولة والبنك المركزي الموريتاني.

سيتم تأطير تدقيقات حسابات المؤسسات العمومية من خلال دليلين تم إعدادهما من طرف المفتشية العامة للمالية، أحدهما للمؤسسات ذات الطابع الإداري والآخر للمؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري، وبالمثل، في مجال توجيه هيئات تسيير المؤسسات والشركات العمومية، وكانت إدارة الوصاية المالية قد ضعت أدلة مهام تحت تصرف المديرين ومجالس الإدارة ومفوضي الحسابات لدى المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات العمومية.

♦ الآفاق

تم إطلاق تقييم برنامج النفقات العمومية والمسؤولية المالية (PEFA) بهدف مراجعة استراتيجية إصلاحات المالية العمومية التي سيركز إصلاح هيكلتها المركزية على تنفيذ قانون المالية العضوي الجديد لقوانين المالية.

إن العام 2019 هو عام محوري يسبق السنة الأولى من الميزانية وفق طريقة البرامج (2020) في إطار تنفيذ قانون المالية العضوي الجديد لقوانين المالية. وفي هذا الصدد، ترتبط الأنشطة المبرمجة بإطلاق الأدوات المختلفة المتعلقة بمسار تنفيذ قانون المالية العضوي

الجديد لقوانين المالية ويتعلق الأمر بـ: (1) ندوة للإطلاق وخطة اتصال وخطة تكوين؛ (2) أطر أداء البرامج وتصميمات وثائق الأداء ورسم خرائط البرامج وعرضها؛ (3) التسميات؛ (4) نظام المعلومات؛(5) إطار النفقات على المدى المتوسط؛ (6)عرض تقديمي مزدوج لبرنامج الميزانية لقانون المالية الأصلي 2020؛ (7) محاسبة الاستحقاق؛ إلخ

فيما يتعلق بالضرائب، يجب الانتهاء في عام 2019 من الإصلاح الذي تتم إعادة كتابته حاليًا في المدونة العامة للضرائب من خلال دمج إصلاح الضرائب المباشرة على الأرباح لإدخال الضريبة على الشركات. ويتمثل الهدف المنشود في تحسين تعبئة الإيرادات الضريبية، والإنصاف الضريبي، ومناخ الأعمال.

إن نشر نظام المعلومات "جباية" على كامل الأراضي الوطنية سيمكّن الإدارة العامة للضرائب من الحصول على أداة ناجعة لضمان تحصيل الضرائب من جميع دافعيها الذين يوجدون على التراب الموريتاني. وبالإضافة إلى ذلك، تنبغي الإشارة إلى تقديم خدمات الاتصال عن بُعد لدافعي الضرائب المحترفين وتسيير المخاطر على مستوى الإدارة العامة للضرائب.

فيما يتعلق بتعزيز الطاقم البشري، تجدر الإشارة إلى اكتتاب دفعة من 100 ضابط و20 مراقبًا و10 مفتشين جمركيين.

سيتم تحديث أدوات إدارة أملاك الدولة، وخاصة من خلال الرقمنة.

وعلى مستوى المحاسبة العمومية، ستبذل الجهود وفق المحاور التالية: (1) مراجعة الإطار المعياري؛ (2) إنتاج الكشوف المالية المنصوص عليها في القانون العضوي الجديد لقوانين المالية؛ (3) ترقية الرقابة الداخلية على مستوى الإدارة العامة للخزينة والمحاسبة العمومية وفي القطاعات الوزارية؛ (4) استئناف نظام المعلومات المحاسبية؛ إلخ.

وبالإضافة إلى ذلك: (1) إصدار تقارير سنوية عن أداء الوكالات والمؤسسات العمومية وشبه العمومية؛ (2) تطبيق معايير التدقيق الدولية؛ (3) مراجعة الإطار القانوني الذي يحكم المؤسسات والشركات العمومية؛ (4) مراجعة تنظيم وكتلة أجور المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛ (5) إعداد استراتيجية للقطاع شبه العمومي وعقود الكفاءة للمؤسسات العمومية؛ (6) تكوين أعضاء مجالس الإدارة والمحاسبين.

تشمل الآفاق في هذا المجال أيضًا: (1) كتابة تعليمات عامة حول العقيدة الإدارية للضرائب؛ (2) توجيه الأداء في المديرية العامة للضرائب؛ (3) استكمال وحدات التكوين في المعلوماتية ذات الصلة بالنزاعات الجمركية، ووضع الفاعل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك وتسيير الإعفاءات الجمركية؛ (4) إنشاء آلية قانونية ومؤسسية مسؤولة عن الرقابة اللاحقة. وعلى مستوى الخزانة والمحاسبة العامة، تجدر الإشارة إلى ما يلي: (1) أشغال إعداد الميزانية العمومية الافتتاحية؛ (2) تحليل المخاطر المحاسبية والمالية على مستوى الإدارة العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، (3) تحليل المخاطر المالية والمحاسبية على مستوى الإدارة العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، (4) تعزيز أدوات إدارة المخاطر، (5) مواصلة خطة التكوين، (6) وتنفيذ حساب الخزينة الموحد. ينضاف لذلك إعداد دلائل مهام تقييم التدقيق لمسار منح الصفقات على مستوى المفتشية العامة للمالية، وتدقيق الأداء.

♦ التوصيات

في مجال المالية العامة، من الضروري الحفاظ على الوتيرة المتوقعة لمسار الإصلاح التي أدخلها القانون العضوي الجديد لقوانين المالية. وفي هذا السياق، سيتم تسهيل تنفيذ التسيير المرتكز على النتائج بشكل كبير، من خلال زيادة تنسيق إجراءات إصلاح المالية العمومية وتلك المتعلقة بصياغة ومتابعة وتقييم خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

V.6.3. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

♦ الأهداف

يهدف هذا التدخل إلى الإسراع في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد وغسل الأموال. وتوفر خطة العمل الشاملة لمكافحة الفساد 2016-2020، المستخلصة من خطط العمل القطاعية، إطارًا للمبادرات المتخذة في هذا المجال.

♦ الإنجازات

تم إحراز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في هذا المجال. يتعلق الأمر بتنشيط هيئات الرقابة وإصلاح الصفقات العمومية مما سمح بفصل وظائف المنح والرقابة والتنظيم بهدف تحقيق قدر أكبر من الشفافية في تسيير الطلب العمومي واعتماد إجراءات نشطة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأخيرا إنشاء محكمة متخصصة في مجال مكافحة الفساد وقطب مالي (مدعي عام ومحكمة تحقيق).

من ناحية أخرى، فإن لجنة مراقبة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وهي عنصر رئيسي في الجهاز المؤسسي، لم يتم إنشاؤها بعد.

إن مؤشر ملاحظة الفساد (CPI) المعد والمنشور من قبل منظمة الشفافية الدوليةTranspency International قد وضع موريتانيا في المركز 144 من بين 180 دولة خلال عام 2018 مقابل المركز 143 في عام 2017، وهو ما يعادل ترتيب 100/27 في عام 2018 و 100/28 في السنة التي قبلها. ويمكن مقارنة هذه النتيجة بمتوسط الدرجة لكل بلد والذي يبلغ 100/43 على مستوى العالم و100/32 في منطقة إفريقيا.

♦ التوصيات

فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، يوصى بإنشاء لجنة متابعة للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وإعداد تقرير التقييم والتنفيذ بالإضافة إلى تعزيز قدرات الهياكل المسؤولة عن مكافحة الفساد (وزارة العدل، وزارة التجارة والصناعة، محكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة).

V.6.4. الحكامة الاقتصادية

♦ الأهداف

تتعلق النتائج الرئيسية المتوقعة لهذا التدخل بما يلي: (1) التناغم بين قوانين المالية، لإطار النفقات على المدى المتوسط وأولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال المواءمة المنهجية لمحتوى قوانين المالية مع الأولويات المحددة في إطار استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك وكذلك برنامج الاستثمارات ذات الأولوية و إطار النفقات على المدى المتوسط؛ (2) تعزيز النظام الإحصائي الوطني وتحسين جودة المخرجات الإحصائية من خلال إصلاح النظام الإحصائي الوطني، والتناغم بين المخرجات والحاجة إلى توفير المعلومات ذات الصلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وغيرها من مؤشرات التنمية، مع مراعاة التغطية الجغرافية، وتفصيل الشديد للبيانات قدر الإمكان فيما يتعلق بالسكان الأكثر ضعفا لتسهيل أساليب التدخل والاستهداف.

يجب التأكيد هنا على أن العديد من جوانب الحكامة الاقتصادية المتعلقة بالحوافز والتنبؤ وتسيير المالية العامة تغطيها مشاريع وتدخلات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك الأخرى، لاسيما في مجال تشجيع وتطوير القطاع الخاص وتحسين مناخ الأعمال والحوكمة المالية.

♦ الإنجازات

فيما يتعلق بإصلاح الأداة الإحصائية وتعزيزها، تجدر الإشارة إلى إنشاء مرصد العائد الديموغرافي والمرصد الاقتصادي والاجتماعي لمصايد الأسماك في الآونة الأخيرة اللذين يشكلان هيئات للمراقبة والمتابعة الدائمة لتناغم السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويهتم الأول بإنتاج وتحليل البيانات الإحصائية من أجل التخطيط لتحويل العائد الديموغرافي إلى علاوة للنمو الاقتصادي بينما يعنى الثاني بضمان دمج أفضل لقطاع الصيد في النسيج الاقتصادي للبلد وإحداث تأثير أكبر للقطاع على المستوى الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، وفي مجال التكوين وبناء القدرات الإحصائية، تم إنشاء فرع للمهن الإحصائية داخل كلية العلوم التطبيقية بالمدرسة العليا للعلوم التطبيقية (البوليتكنيك) وسيتم افتتاحه ابتداء من السنة الأكاديمية 2019-2020.

فيما يتعلق بتحسين أساليب إنتاج البيانات الإحصائية بهدف تحسين موثوقيتها، فقد روجعت الحسابات الوطنية لتنتقل من معيار نظام الأمم المتحدة CSN 1993 إلى معيار CSN 2008. وقد أدى ذلك إلى إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25 ٪.

ومن جهة أخرى، ولتلبية الاحتياجات من البيانات الإحصائية، أطلق المكتب الوطني للإحصاء إعداد مسحين رئيسيين: المسح الدائم لظروف معيشة الأسر (EPCV 2019) والمسح السكاني والصحي في موريتانيا (EDSM 2019). يضاف إلى ذلك الإنتاج والنشر المنتظم للبيانات الإحصائية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدعم التخطيط، وتنفيذ الإصلاحات، والتسيير واتخاذ القرارات الاستراتيجية أو العملية في المجالات المعنية.

♦ الآفاق

تتعلق النشاطات الإحصائية الرئيسية في عام 2019 بما يلي: (1) المراجعة التنظيمية والمؤسسية للنصوص التي تحكم النظام الإحصائي الوطني والمكتب الوطني للإحصاء؛ (2) إنشاء فرع للتكوين في المدرسة العليا للبوليتكنيك مخصص للمهن الإحصائية، (3) مراجعة وترحيل الحسابات الوطنية وفق نظام CSN 2008؛ (4) متابعة الوضع الاقتصادي الوطني؛ (5) إنجاز مسوح لتقييم تأثير مشروع تمكين المرأة والعائد الديمغرافي SWEDD والمسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا EDSM 2019 والسجل السكاني والمسح الدائم للظروف المعيشية للأسر EPCV 2019.

♦ التوصيات

في مجال الإحصاء، من الضروري القيام بما يلي: (1) دعم تعزيز القدرات البشرية لكل من المكتب الوطني للإحصاء والنظام الإحصائي الوطني من خلال افتتاح الفرع الإحصائي في المدرسة العليا للعلوم التطبيقية؛ (2) ضمان لاستكمال الناجح للإصلاح المؤسسي للمكتب الوطني لإحصاء والنظام الإحصائي الوطني؛ (3) إجراء المسوحات الرئيسية المجدولة (المسح الديمغرافي الصحي والمسح الدائم للظروف المعيشية للأسر) في الوقت المحدد؛ (4) القيام بمتابعة منتظمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

V.6.5. مناخ الأعمال

من أجل المزيد من التناغم ولتجنب التكرار في هذا التقرير، يشار فقط إلى أنه تمت مراجعة نتائج هذا التدخل على مستوى ورشة "الترويج للقطاع الخاص وتحسين ممارسة الأعمال".

ومع ذلك، يجدر التنبيه هنا إلى أنه في مجال مناخ الأعمال، مكنت الإصلاحات الكبرى في السنوات الأخيرة بلدنا من أن يحتل في عام 2017 المركز 148، متقدما بنقطتين مقارنة بالعام السابق و28 نقطة منذ تقرير عام 2015 الصادر عن "Doing business"، ويعكس ذلك بشكل عام، زخم الإصلاح الذي قامت به بلادنا على مدار السنوات الماضية وبشكل خاص مستوى التنفيذ من قبل القطاعات المختلفة للإصلاحات المبرمجة. وقد صاحب هذا التقدم، في جملة أمور، اعتماد مدونة الحقوق العينية، وحل النزاعات الصغيرة، وإلغاء رسوم التسجيل للشركات الصغيرة والمتوسطة/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومدونة الجمارك الجديدة والقانون المصرفي. وقد تم إدراج الإصلاحات المبرمجة لعام 2018 في خارطة الطريق 2018-2019 التي وافقت عليها الحكومة في يناير 2018. وتمهد النجاحات المسجلة الطريق لهدف بلدنا على المدى القصير وهو أن تصعد موريتانيا لتكون من بين الدول المائة الأولى في ترتيب هذا المؤشر.

V.7. التنمية المحلية واللامركزية

يتمثل هدف هذه الورشة في تعزيز الإنجازات في مجال اللامركزية وتنفيذ سياسة فعالة للاستصلاح الترابي. وتشتمل هذه الورشة على تدخلين رئيسيين: (1) تعزيز سياسة اللامركزية؛ و (2) تحيين سياسة الاستصلاح الترابي.

V.7.1. تعزيز اللامركزية

- **هدف التدخل**

يتمثل الهدف في إقامة لامركزية فعالة وتنمية محلية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف، تتمثل المحاور الرئيسية لتدخل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فيما يلي: (أ) ظهور تجمعات محلية قابلة للبقاء على الصعيدين الإقليمي والمالي؛ (ب) تحسين الظروف المعيشية لسكان الريف بشكل مستدام وترسيخ السياسات العمومية على المستوى المحلي؛ (ج) تحقيق التناغم بين البرمجة الوطنية والحقائق الإقليمية؛ و(د) تعزيز الشراكة بين التجمعات المحلية.

- **الإنجازات الرئيسية**

مكنت إجراء الانتخابات البلدية والجهوية في عام 2018، من تحديد المستوى الجديد من اللامركزية الذي تشكله الجهة، والتي أصبح يحكمها من الآن فصاعدا القانون العضوي المتعلق بالجهة.

تم التركيز على تعزيز الفاعلين وهياكل الإشراف والتوجيه الخاصة باللامركزية من خلال تنفيذ دورات تدريبية لصالح المزيد من المشاركين من المنتخبين والعاملين في البلديات وموظفي الدولة وتطوير ونشر الأدوات التعليمية.

وهكذا ومن أجل دعم التجمعات الإقليمية في إنجاز مهمتها، قامت المديرية العامة للتجمعات الإقليمية بإعداد ونشر عدد كبير من الأدوات والأدلة لدعم التجمعات: مذكرة رئيس الجهة المنتخب حديثا، مذكرة العمدة المنتخب حديثًا، دليل الضرائب المحلية، دليل إعداد وتنفيذ وإغلاق الميزانية وإعداد الحساب الإداري، دليل مبسط لرقابة في الشرعية، دليل إدارة المشاريع البلدية، دليل الإدارة، دليل إجراءات منح الصفقات، دليل لجنة المشورة البلدية، دليل خطة التنمية البلدية، دليل الإدارة البلدية، دليل العمدة، إلخ...

في مجال الإصلاحات، تم اعتماد مرسوم يتعلق بإنشاء لجنة مالية جهوية ومحلية وتم إجراء إعادة صياغة للنصوص التنظيمية بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بالنظم الأساسية بهدف التناسق و/ أو تكييف وضعيات الأشخاص.

تميز عام 2018 بإطلاق الدراسات المتعلقة بإعداد الاستراتيجية الوطنية لتكوين فاعلي اللامركزية وإدماج نظامي "الخازن" و"البلدي".

ينضاف لذلك إعداد الاستراتيجية الوطنية للامركزية والتنمية المحلية التي ترمي إلى إعطاء نفس جديد لعملية اللامركزية وجعل التجمعات الإقليمية قوة دافعة للتنمية الإقليمية تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية التي وضعتها الدولة.

وفي هذا الصدد، وإلى جانب إعادة التنظيم الإداري للدولة، يتعلق الأمر بتشجيع استقلالية المؤسسات المحلية في مجال القدرة على العمل من أجل تنمية الخدمات العمومية المحلية وترقية مسار حقيقي للتنمية الإقليمية المندمجة، يعطي قيمة مضافة حقيقية لجهود التنمية المقام بها على المستوى الوطني، والتي تمثلت نتائجها الفورية فيما يلي: (1) تكامل الظروف للرقي القوي للامركزية؛ (2) توفر التجمعات الإقليمية على القدرات والوسائل للعمل من أجل التنمية الإقليمية؛ و(3) تفعيل المرتكزات الاقتصادية والحضرية للتنمية الإقليمية.

من جهة أخرى، حقق تنفيذ المشروع الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب في السنوات الأخيرة تقدماً نحو تحقيق أهداف استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في مجال اللامركزية. وهو يدخل في الواقع ضمن توجيهات هذه الاستراتيجية التي ترمي إلى ظهور تجمعات محلية قابلة للحياة، على الصعيدين الإقليمي والمالي، والتحسين المستدام للظروف المعيشية لسكان الريف وترسيخ السياسات العمومية على المستوى المحلي. وتظهر هذه الإنجازات من خلال الإطار أدناه.

وبالمثل، يساهم تنفيذ برنامج دعم الحكامة الإقليمية والتنمية المحلية (PAGOURDEL) في ظهور تجمعات محلية قابلة للحياة على الصعيدين الإقليمي والمالي، وفي ترسيخ السياسات العمومية على المستوى المحلي والتناغم بين البرمجة الوطنية والواقع الإقليمي علاوة على تعزيز الشراكة بين السلطات المحلية.

♦ آفاق تعزيز سياسة اللامركزية

ستتركز الأنشطة الرئيسية المتوقعة في عام 2019 لدعم الفاعلين وهياكل تأطير وقيادة اللامركزية بشكل أساسي على:

- تحديد احتياجات المنتخبين الجدد في مجال التكوين (رئيس الجهة وأعضاء مجلس الجهة، العمدة وأعضاء المجلس البلدي)؛
- إعداد نماذج وأدلة لتعبئة الموارد الضريبية المحلية؛
- تكوين مسؤولي البلدية والفاعلين على نهج المساءلة وثقافة المواطنة ومشاركة السكان؛
- تنشيط اللجان المالية المحلية وتكوين أعضاء اللجان؛
- تعزيز القدرات في مجال إعداد وتنفيذ السياسات العمومية؛
- تنفيذ ومتابعة وتقييم الاستراتيجية الوطنية لتكوين الفاعلين في مجال اللامركزية.

من أجل توطيد الإطار المؤسسي للامركزية، من المزمع وضع مخطط رئيسي لتنفيذ ميثاق إلغاء التركيز، ودراسة تشخيصية وخطة لإعادة تنشيط الهياكل الأفقية لتسيير مسار اللامركزية (لجنة الوصاية، رقابة الشرعية).

من أجل تطوير ونشر الأدوات التعليمية، من المزمع تطوير واختبار ونشر أدوات التسيير البلدي، وإعداد ونشر التقرير العام حول المالية المحلية لعام 2017 والتقرير الخاص باستخدام صندوق التنمية الجهوية. وللقيام بالتجارب في مجال تعبئة ومشاركة الموارد بالشراكة مع البلديات، يزمع استخدام التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال لدعم البلديات في مجالات اختصاصها وتوسيع نظام المعلومات متابعة وتقييم البلديات وتنفيذ وظائف جديدة.

يضاف إلى ذلك برنامج الاستثمار الذي نفذه المشروع الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب في عام 2019 بهدف تحسين نفاذ السكان إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتعزيز قدرات البلديات. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى التحضير للبرنامج الجديد لدعم اللامركزية وتنمية المدن المتوسطة.

المؤطر رقم 6: إنجازات البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب

البرنامج الوطني المندمج لدعم اللامركزية والتنمية المحلية وتشغيل الشباب

يتمثل الهدف العام للبرنامج في تقديم الدعم إلى المؤسسة البلدية وترسيخها في محيطها الصحيح وهو يدخل في إطار السياسات الحكومية في مجال تعزيز اللامركزية عبر تحسين نفاذ السكان إلى الخدمات والبنى الأساسية القاعدية ودعم قدرات البلديات وهياكل الإدارة المركزية واللامركزية.

وقد أنجز البرنامج ما مجموعه 557 مشروعا في 100 بلدية شملت مجالات التجهيزات التجارية (الأسواق، أماكن السلخ، حظائر الحيوانات، محطات الطرق، وأماكن الحشر) والاجتماعية والتربوية (الصحة، التعليم، دور الشباب، الملاعب) وشبكات الماء والكهرباء ومقرات البلدية. ويضاف إلى ذلك تعزيز قدرات البلديات المستهدفة (التكوين، الدعم الفني عن قرب). وتحسب لها الإنجازات التالية:

- زيادة دخل الساكنة في إطار تنفيذ المشاريع المذكورة، خلق فرص العمل لمختلف المهارات واستخدام المواد والتجهيزات المحلية ورفع رقم أعمال التجار المحليين الذين يبيعون هذه المعدات والتجهيزات. وتقدر هذه الإنجازات بما يناهز 450.800 رجل / يوم عمل لإنجاز البنى التحتية للمشاريع. وتعزز كذلك النسيج الاقتصادي المحلي عبر الاستعانة بالمقاولات المحلية؛
- تخصيص حوالي 10,77 مليار أوقية قديمة كمداخيل لورشات البرنامج التي كانت موجهة بشكل خاص إلى الفئات الشبابية حيث اكتسبت هذه الأخيرة المزيد من الخبرة المهنية؛
- بناء 243 مؤسسة لتساهم في التمدرس وفي توفير المزيد من الفصول الدراسية وتوسيع الخارطة المدرسية كنتيجة لذلك؛

- بناء 86 بنية صحية لتعزيز صحة السكان وبالتالي جعلهم قادرين على القيام بالأنشطة التي تخلق الثروة وتخفف من وطأة الفقر؛
- بناء دور للشباب لخلق محيط ملائم للترقية والنهوض بالشباب وبالتالي زيادة قدراتهم على المشاركة في التنمية؛
- بناء و/أو تجهيز مقرات البلديات بما سمح بتحسين ظروف العمل والخدمات المقدمة إلى السكان وصورة البلدية ومكانتها؛
- إنجاز أنشطة تكوينية لصالح أكثر من 2500 شخص في مختلف التخصصات بما فيها التسيير، التخطيط، تنفيذ المشاريع، حفظ الوثائق وتصميم المشاريع. ويتألف المستفيدون من هذه التكوينات من منتخبين وعمال في البلديات وأطر الإدارة والمصالح الفنية المحلية.

V.7.2. الاستصلاح الترابي

♦ الأهداف

تركز الاستراتيجيات في مجال الاستصلاح الترابي ودعم التسيير الحضري على تحديث سياسة الاستصلاح الترابي من أجل تهيئته عبر توفير مناطق استقطاب اقتصادية متكاملة وتثمين المقدرات المحلية.

♦ الإنجازات

فيما يتعلق بالاستصلاح الترابي، تم العمل لأول مرة في تاريخ البلاد على أن تتماشى الخيارات الاستراتيجية تماما مع نص القانون التوجيهي رقم 2010 – 001 بتاريخ 07 يناير 2010. وفي هذا الإطار قام القطاع الوزاري بما يلي:

- وضع لجان جهوية متخصصة في تسمية الأماكن بولايات الحوض الشرقي، والحوض الغربي ولعصابه، وكوركول، ولبراكنه، واترارزه، وتكانت، وكيدي ماغا؛
- إجراء دراسات جهوية متكاملة في ولايات الحوض الشرقي، والحوض الغربي ولعصابه؛
- انطلاق ورشة إعداد المخطط الوطني للاستصلاح الترابي.

وقد سمح البرنامج الوطني لتجميع البلدات بإنشاء عدد من مراكز الاستقطاب التي ضمت 10 بلدات: انبيكت لحواش، ترمسه، بورات، صبح الله، بولحراث، ام أصفيه (عدل بكرو).

وقد تم تزويد كل من مراكز الاستقطاب بالبنى الأساسية الاجتماعية والجماعية الضرورية (مساجد، محاظر، مدارس ابتدائية متكاملة، مراكز صحة من فئة "أ أو ب" ومكاتب إدارية ومساكن للدرك وبنى أساسية تجارية).

وقد أنجز برنامج تثمين مبادرات النمو الجهوي المنصف خلال السنة عددا كبيرا من الإنجازات. فعلى صعيد المساعدة الفنية قدمت الفرق الجهوية ما مجموعه 445 من عمليات الدعم (المؤسسي، إبرام الصفقات، تعريف المشاريع، تسيير البنى الأساسية، الدعم الإداري) لصالح بلديات لعصابه وكوركول وكيدي ماغا. كما تم تمويل 68 مشروعا منها 11 مشروعا في كيدي ماغا و4 في لعصابه و53 في كوركول وذلك في مجال تنفيذ المشاريع. وبلغت الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع 245 مليون أوقية.

♦ الآفاق

في مجال الخرائط، سيتم القيام بالأنشطة التالية:

- العمل بمرجعية موريتانية خاصة بقياس الارتفاع عن طريق تجسيد نقطة أصلية واعتمادا على متوسط ارتفاع البحار المحلية وعلى سطح البحر؛
- العمل بمرجعية لقياس الأشكال الهندسية عن طريق إعداد شبكة جيوديسية متجانسة وموزعة بشكل منتظم في التراب الوطني؛
- العمل بنظام بيانات ترابية وبأنظمة بيانات جغرافية؛
- إنتاج مخططات حضرية على نطاق واسع وبخرائط أساسية على نطاق ضيق على امتداد التراب الوطني.

في مجال الاستصلاح الترابي، سيتم القيام بالجهود التالية:

- إعداد مخطط وطني للاستصلاح الترابي ولمراكز استقطاب المنافسة؛
- عمليات جرد للمسميات (عربي / فرنسي) في ولايات لبراكنه، كوركول، وكيدي ماغا؛
- إنجاز دراسة حول التوازن الجهوي؛
- تحديد وتطوير مراكز استقطاب للمنافسة وخاصة في جنوب غربي اترارزه انطلاقا من ميناء انجاكو متعدد الوظائف؛
- إعادة صياغة وتكثيف برنامج تجميع البلدات في إطار برنامج "الشيله"؛
- مركز استقطاب في طور الإنجاز لبلدة تنومند (أوجفت، ولاية آدرار) ومركزان (2) تجري التهيئة لهما: تجمع ماقه (باركيول - لعصابه) وتجمع العطف (كهيدي - كوركول)؛

V.8. الحكامة البيئية والحد من تأثير الكوارث

تعمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال هذه الورشة على ضمان المحافظة على الأنظمة البيئية وترشيدها وتثمين الموارد الطبيعية إسهاما في رفاه المواطنين وحماية المدن الساحلية ضد ارتفاع مستوى البحر والفيضانات.

V.8.1. السياسة المندمجة لاستغلال الأنظمة البيئية بشكل مستدام

♦ الأهداف

يهدف هذا التدخل إلى القيام بخطوات ثابتة باتجاه بلوغ الهدف الأبرز في استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك المتمثل في عكس اتجاه تدهور البيئة من أجل تثمين الموارد الطبيعية والإسهام في تحقيق نمو أخضر واحتوائي.

ويتعلق الأمر بنهج سياسة متكاملة للمحافظة على الأنظمة البيئية البحرية والقارية وتسييرها واستغلالها من أجل الحد من تدهور البيئة. كما أن هناك حاجة لتعزيز قدرة السكان على تحمل الظواهر البيئية وتكييف ظروفهم المعيشية عن طريق دعم سياسات الاستمرار في الأنشطة التي لا تؤدي إلى انبعاث الكربون وتعمل في نفس الوقت على المحافظة على المحيط المعيشي عن طريق إتباع حكامة جيدة.

وتسعى استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك إلى النهوض بقطاع البيئة والتنمية المستدامة للسماح له بأداء دوره الفني والأفقي بشكل متكامل وبالتالي ضمان التنمية المستدامة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة بتسيير النفايات الصلبة والسائلة لكي لا تؤثر سلبا على البيئة وعلى النمو الاقتصادي.

♦ الإنجازات

تحرص الدولة من جديد على تأكيد التزامها بخصوص تسيير البيئة والتنمية المستدامة. ولأجل تعزيز الإطار القانوني تم إعداد مشروع قانون يتعلق بحظر المتاجرة بالأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض وقد صادق عليه مجلس الوزراء لتثمين الموارد الطبيعية بشكل يضمن الاستدامة والتكيف مع الظروف الطارئة.

وعلى مستوى التوجهات الاستراتيجية، كانت الأنشطة المقام بها وفقا لخطة العمل السنوي للوزارة وللاستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها تهدف إلى مكافحة تأثير التغيرات المناخية عبر إشاعة الممارسات الجيدة والوقاية من التلوث والإعلام والاتصال وتثقيف الجمهور عن طريق:

- إعداد وتأطير منظومة إعلامية لمتابعة وتقييم البيانات البيئية وتبادل التجارب القطاعية البينية؛
- إعداد دراسة جدوى لـ3 مشاريع نموذجية للتكيف مع تأثير التغيرات المناخية في منطقة حوض النهر؛
- تنظيم عدة لقاءات للجنة الفنية لتبني المشاريع وإقرار ما إذا كان من المناسب تقديم عدة مقترحات حول المشاريع لإحالتها أمام الصندوق الأخضر الخاص بالمناخ والصندوق الدولي للبيئة وصندوق التكيف مع التغيرات المناخية.

وفي إطار التقييم البيئي، قامت مديرية الرقابة البيئية بتنظيم حوالي 40 لقاء للنظر في دراسات التأثير البيئي والاجتماعي و25 يوما تشاوريا مع الجمهور و25 مسح. وتمكنت بذلك من إبداء رأيها المؤيد حول 21 دراسة جدوى واعتراضها على 53 مشروع كما أرسلت 67 بعثة للمراقبة. وقد أنجزت ما يلي:

- الحالة المرجعية للبيئة البحرية والساحلية الموريتانية: ويتعلق الأمر بأداة استراتيجية تتيح لمجموع الأجهزة الوطنية المكلفة بمراقبة البيئة أن تحتكم، في حالات الرقابة أو النزاعات، إلى وضعية تمهيدية تسمى "حالة الصفر" بالنسبة لتلوث ناتج عن ملوثات متناهية الصغر؛
- انطلاق خبرة دولية ووطنية لتقييم التأثير البيئي والخطر المحتمل فيما يتعلق بإنتاج الغاز: آحميم / كمبل؛
- اليوم المفتوح لصالح طلاب شهادة الماستر في مجال التسيير البيئي وتخليد اليوم العالمي للمحيطات؛
- انطلاق مسار الاستراتيجية الوطنية للرقابة والتفتيش البيئي؛
- انطلاق المشروع الجهوي لتخفيف تأثير البنى الأساسية الشاطئية على الأنظمة البيئية.

في إطار تنفيذ اتفاقية فيينا المتعلقة بحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونريال حول المواد المؤدية إلى نضوب طبقة الأوزون، قام المكتب الوطني المتخصص بالأنشطة التالية:

- تصديق خطة تسيير القضاء على المواد الهايدروكربونية؛
- انطلاق بعثات تحسيسية للفاعلين ولخبراء التبريد حول برنامج الأوزون في ولايات نواكشوط الشمالية، نواكشوط الغربية، نواكشوط الجنوبية، تيرس زمور، داخلت نواذيبو، واترارزه؛
- تنظيم أيام تحسيسية للفاعلين ولخبراء التبريد حول برنامج الأوزون في ولايات نواكشوط الشمالية، نواكشوط الغربية، نواكشوط الجنوبية، تيرس زمور، داخلت نواذيبو، واترارزه.

يعتبر ارتفاع درجات الحرارة العامل المؤثر على التغيرات المناخية. وقد سجل متوسط درجات الحرارة ما بين عشرية وأخرى تطورا ملحوظا حيث انتقل من 22.69 درجة في الفترة 1989 – 1998 إلى 23.03 درجة للفترة 2009 – 2018. ويبدو تزايد ارتفاع الحرارة على ارتباط بما يجري عالميا بسبب الاحتباس الحراري. وهكذا فإن متابعة تطور الاحتباس الحراري في موريتانيا تعد من بين السياسات والإجراءات المتخذة لدراسة تأثير التغيرات المناخية على استراتيجيات التنمية الوطنية. فمنذ عام 2000، لوحظ تناقص في انبعاث الغازات الملوثة بشكل عام في موريتانيا حيث بلغ الانخفاض 6,8% على مدى الفترة 2012 – 2015 وهو ما يشير إلى أن موريتانيا تحتل مركزا جيدا نسبيا بالنسبة للتقيد بالتزاماتها الطوعية أي بحدود 2,68% بحلول 2030، وهو ما يقترب من الهدف رقم 13 ويساهم في تحقيق الهدف الخاص بالطاقة المتجددة.

وفي إطار ديناميكية التغيير المناخي، يجري تنفيذ عدة مشاريع منها مشروع PARSACC لزيادة قدرة الأهالي على التكيف مع الظروف المناخية الطارئة وتحقيق الأمن الغذائي وهو المشروع الذي يغطي 8 ولايات خلال الفترة 2014 – 2019 وكذلك مشروع لتطوير منظومة مبتكرة للتكيف مع التغيرات المناخية (2018 - 2021) ويغطي 4 ولايات ومشروع التكيف وزيادة قدرة المناطق الرطبة القارية على التكيف مع الظروف المناخية (2019 - 2022) ويغطي 3 ولايات.

♦ الآفاق

في مجال الحكامة البيئية، يتوقع إعداد خطة عمل سنوي للوزارة عام 2019، وضمان متابعة وتنفيذ استراتيجية البيئة والتنمية المستدامة وخطة عملها ودعم تنفيذ أولويات استراتيجية الاتصال بوزارة البيئة والتنمية المستدامة. ومن المقرر كذلك أن يقام بمتابعة وتقييم الأنشطة المبرمجة من طرف القطاع الوزاري على أساس نصف سنوي واستصدار قانون يتعلق بمنع تجارة الأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض كما ينتظر أن يقام بتحديث قاعدة بيانات دائمة للمشاريع الجارية والتابعة للوزارة لعام 2018 وانطلاق أنشطة ميدانية لمشروع التسيير المندمج للمصادر البشرية في منطقة فوتا جالون الجبلية.

V.8.2. المحافظة على الموارد الطبيعية تثمينها

♦ الأهداف

يركز هذا التدخل على تثمين الموارد الطبيعية والثقافية لكون وسائل الإعاشة ومداخيل الأسر الفقيرة ترتبط بها إلى حد كبير. وبما أن الفقراء أكثر هشاشة وتعرضا للكوارث الطبيعية الناتجة عن التغيرات المناخية كالجفاف والفيضانات فإن الحد من مخاطر الكوارث والعمل على زيادة قدرة السكان على مواجهتها تعد من أولويات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك. وتحظى حماية البيئة البحرية من جانبها بعناية خاصة نظرا لتأثيرها الكارثي على التلوث البيئي وكذلك تأثير الممارسات السيئة على الثروة السمكية.

♦ الإنجازات

التسيير المستدام للبيئة البحرية والشاطئية

يناط العمل في مجال البيئة البحرية في موريتانيا بوزارة الصيد والاقتصاد البحري التي تتوفر على هيئات تعمل ميدانيا لمتابعة البيئة وتراقب المصايد. ويتولى المعهد الموريتاني لبحوث المحيطات والصيد والمكتب الوطني للتفتيش الصحي لمنتجات الصيد وزارعة الأسماك متابعة تطور البيئة البحرية عبر مؤشرات تقاس على الشريط الشاطئي. وحسب البيانات المتاحة لتركيز الأحماض PH في الوسط البحري فإن هذا الأخير بلغ 7,96 عام 2018 مقابل 8 عام 1999 في حين أن هذا الرقم بلغ 8.29 عام 2016 وبذلك يلاحظ اتجاه نحو تركيز عنصر الـPH وهو ما يعكس تأثير النفايات التي تنتجها الوحدات الصناعية.

ويلاحظ على المدى الطويل أن 90% من مخزون الأسماك توجد بحالة بيولوجية جيدة نسبيا أما نسبة المحافظة على الثروة السمكية عن طريق حماية بعض الفضاءات فإنها قد تزايدت بشكل ملحوظ حيث بلغت 12% وهو ما يتفق مع أهداف مؤتمر "Aichi".

وفي نفس السياق تناولت الإجراءات المتخذة لحماية الحظيرة الوطنية لجاولينك النقاط التالية:

- اعتماد خطة استصلاح وتسيير الحظيرة للفترة 2018 – 2022؛
- إعداد وتنفيذ دليل صيانة وإدامة البنى الأساسية المائية؛
- إقامة منظومة لمتابعة الترسبات في الحياض والبرك؛
- إعداد وإنجاز برنامج للتعليم البيئي في مدارس البلدية؛
- تحديد ورسم خرائط المناطق الملائمة لنبات أعشاب *Sporobolussp* وإنجاز 5 شتلات؛
- صيانة 3 ممرات واقية من الحرائق أي 20 هكتار ومكافحة النباتات الطفيلية من أجل استصلاح أماكن صالحة للتنوع البيئي الخاص بالطيور؛
- إنجاز أحصاء دولي للطيور المهاجرة.

التسيير المتكامل والمستدام للمصادر الطبيعية والتنوع البيئي على اليابسة

شهدت موريتانيا فترات متعاقبة من الجفاف مما أثر في الغطاء النباتي. وتشير وزارة البيئة والتنمية المستدامة ومديرية حماية الطبيعية أن موريتانيا عرفت ظاهرة اقتلاع الأشجار بوتيرة سنوية تزيد 3 مرات عما هو مشاهد في شبه المنطقة الصحراوية. وتفاديا لتدهور التربة، تركزت الجهود على مكافحة التصحر وعلى استنبات الأشجار. وتتماشى هذه الجهود مع هدف التنمية المستدامة رقم 15.

وبفضل السنة الماطرة وتوفر الكلأ في المراعي بمناسبة خريف 2018، أنجز برنامج واسع لإقامة ممرات واقية من الحرائق من طرف الشركة الوطنية للاستصلاح الزراعي والأشغال تحت إشراف مديرية حماية الطبيعة مما أدى إلى إعادة تأهيل وصيانة 10.290 كلم من الطرق الواقية من الحرائق وإعداد ممرات أخرى بطول 600 كلم.

ولأجل تعزيز القدرات المؤسسية في تنفيذ الإجراءات الكفيلة بالتكيف مع الظروف المناخية الطارئة، ساعدت هيئة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في:

- إعداد التقرير الوطني لعام 2018 حول مكافحة التصحر في موريتانيا؛
- إعداد وتصديق الوثائق المتعلقة بالمحافظة على الخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية؛
- انطلاق مسار إعداد المخطط الوطني الخاص بالجفاف؛
- تخليد الأسبوع الوطني للشجرة ما بين 1 إلى 7 أغسطس 2018 على الصعيد الوطني حيث تم إنتاج 600.000 نبتة أو شجيرة من الأنواع المحلية والأجنبية في إطار مشاريع وزارة البيئة والتنمية المستدامة (AGMV, PGDP, PARSACC, DIMS)، كما تم غرس 40.000 نبتة خلال هذا الأسبوع.

ومن أجل المحافظة على الموارد البرية واستغلالها بشكل مستدام تمشيا مع الهدف رقم 14، تم تحقيق الإنجازات التالية:

- إنشاء محمية طبيعية لاستقبال وتربية الحبارى في بلدة يغرف وإنشاء منطقة لاستقبال هذه الطيور في ولايات اينشيري، آدرار، وتيرس زمور؛
- إنشاء محمية طبيعية لاستقبال وتربية الحبارى ومركز تدريب وتربية وإنتاج الصقور في ولاية تكانت بمقاطعة تيشيت وإدخال 2204 من الحبارى في ولاية تيرس زمور.

وفي إطار مشروع التسيير المستدام للمناظر الطبيعية، تعلقت الإنجازات بما يلي:

- إقامة 27 سياج بمساحة 50 هكتار على مستوى 27 موقع (9 في اترارزه، 4 لبراكنه، و14 في كوركول)؛
- غرس 300.000 شجرة لإنتاج الصمغ العربي في 30 موقع تابعة للمشروع؛
- رمي بذور محلية تقدر بـ900 كلغ على مساحة 60 هكتار؛
- إقامة 10 حدائق لزراعة الخضروات في 10 مواقع تابعة للمشروع؛
- تنظيم حملة وطنية للقنص لعام 2018.

ولأجل تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالتنمية المستدامة في التراب الموريتاني، تم التصديق على مدونة جديدة للقنص والحيوانات البرية في اجتماع مجلس الوزراء ووافق عليه البرلمان. ومن ناحية أخرى، وفي إطار السعي لحماية الغابات وحوزتها قامت الحظيرة الوطنية بآوليكات بالأنشطة التالية:

- إقامة منطقة للزراعة التأقلم وحديقة حيوانات في موقع آوليكات؛
- بناء حظاير؛
- توسيع زراعة الأعلاف والمشتل؛
- توفير اللوازم وإقامة منظومة للري على مساحة 3 هكتارات.

ويضاف إلى ذلك ما أنجزته الوكالة الوطنية لتنفيذ السور الأخضر الكبير.

وفي مجال تسيير النفايات ومكافحة التلوث، يجدر التنويه بحملة التحسيس التي استهدفت المنقبين عن الذهب في ولايات لبراكنه، اينشيري ونواذيبو حول المخاطر المرتبطة باستخدام الزئبق في أنشطة استخراج الذهب بالطرق التقليدية.

♦ **الآفاق**

في مجال التسيير المستدام للمواد الطبيعية والتنوع البري، يتوقع إعداد وتنفيذ برنامج وطني لحماية المراعي ضد الحرائق وإصدار وثائق لإسناد المهام ذات الصلة من طرف هيئة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك من أجل مكافحة الحرائق وتحديد أهداف طوعية للحد من أعمال تدهور التربة والقيام بعمليات التشجير في المناسبات المخلدة لمكافحة التصحر وخلال الأسبوع الوطني الخاص بالشجرة وتنفيذ أنشطة مشروع التسيير المستدام للمناظر الطبيعية. ويتعين إحياء الأراضي التي تدهورت من خلال عمليات بذر جوي أو رمي البذور مباشرة. ويجب كذلك توفير حدائق ومناظر متخصصة arboretum ومشتل خاص بأشجار الغابات وإعطائها ما تستحق من دعم وعناية. كما يلزم إرسال بعثات للمتابعة وتقييم الغابات المصنفة مع القيام بجرد عن حالة غابتين مصنفتين وذلك جرد كل الثروات من الحيوانات البرية في 3 ولايات. وإدماج التسيير المستدام للأراضي والتسيير اللامركزي للموارد الطبيعية في الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع القطاعية وإعداد سياسة واستراتيجية وطنية للغابات وتنظيم حملة وطنية للقنص عام 2019.

وضمن الآفاق يتوقع كذلك:

- إنجاز حزام أخضر في منطقة "مركز المؤتمرات الدولي المرابطون" وحماية وتطوير الحزام الأخضر في شنقيط، وتطوير الحزام الأخضر في الشامي، وتوفير الآبار لسقي الأشجار؛
- إقامة حواجز واقية من زحف الرمال ومواقع لتثبيت الكثبان في منطقة السور الأخضر الكبير (اترارزه، لبراكنه) وتحضير وإقامة مصدات للرياح (اترارزه والشامي)؛
- تنظيم شعب متخصصة لجمع بذور أشجار الغابات.

V.8.3. حماية المدن الشاطئية ضد مخاطر الفيضانات

♦ **الأهداف**

تهدف استراتيجية النمو المتسارع من خلال هذا التدخل إلى إرساء أسس الحماية المتكاملة للمدن الشاطئية من تأثيرات تغير المناخ وخاصة ارتفاع مستوى المياه البحرية والفيضانات وانجراف الشواطئ في موريتانيا.

♦ الإنجازات

لأجل تعزيز الوقاية وتسيير التلوث وتهديدات بفعل العمل البشري، أنجزت مديرية التلوث والحالات البيئية الاستعجالية عددا من الإنجازات في مجال تسيير المواد الكيميائية:

- جرد مصادر الزئبق في إطار مشروع "MIA" تطبيقا لاتفاقية مينا ماتا حول الزئبق؛
- انطلاق مشروع تحديث خطة تنفيذ اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛
- إنجاز عمليات جرد للملوثات العضوية على المستوى الوطني؛
- تحديد وتبني الأنشطة ذات الأولوية لتنفيذ اتفاقية ستوكهولم حول الملوثات؛
- تكوين 12 قاضي و18 جمركي (بواقع 15 شخص في نواكشوط و15 من الداخل) في إطار مشروع تعزيز القدرات والمساعدة الفنية لتنفيذ الخطط الوطنية لاتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية في الدول الأقل تقدما في شبه منطقة غرب إفريقيا (سيدياوو) وموريتانيا وجمهورية وسط إفريقيا واتشاد وساوتومي؛
- تكوين لصالح وكلاء البيئة والأطراف المعنية الأخرى بولايات الشمال والنهر في إطار مشروع تعزيز القدرات والمساعدة الفنية لتنفيذ الخطط الوطنية لاتفاقية ستوكهولم حول الملوثات العضوية في الدول الأقل تقدما.

ولتخفيف مخاطر الكوارث ومكافحة التلوث البيئي، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- تقييم النفايات المشبعة بالأمينت في حطام السفن بنواذيبو؛
- تحضير منهجية للقضاء على النفايات الخطيرة في نواكشوط؛
- اعتماد ومتابعة تنفيذ القانون المتعلق بمنع الأكياس البلاستيكية المرنة؛
- اعتماد القانون المتعلق بتلويث الهواء (قياس الكميات الدنيا طور الإعداد)؛
- تقييم الوضع البيئي لعدة أنشطة صناعية وتقليدية مثل المدابغ الرمل الأسود والسباخ في نواكشوط.

تم استحداث مشروع "واكا" الخاص بمنطقة شواطئ غرب إفريقيا لغاية 2023 وهو عبارة عن مشروع إقليمي يعمل في منطقة غرب إفريقيا على زيادة قدرة السكان والمناطق الشاطئية على التكيف مع التغيرات المناخية. وتتعلق الأنشطة الرئيسية للمشروع بما يلي: (1) تنظيم حملة تحسيسية لتصنيف خليج النجم بنواذيبو؛ (2) تحسيس البرلمانيين حول البيئة؛ و(3) تخليد أيام عالمية حول التصحر والبيئة وحول المحيطات.

♦ الآفاق

في مجال التسيير المستدام للمحيط البحري والشاطئي، يتوقع سد الثغرات المفتوحة في شاطئ نواكشوط ومن ثم إعداد واعتماد استراتيجية للاستصلاح والتسيير المتكامل للشاطئ وكذلك إعداد تعليمات وطنية حول استصلاح الشاطئ. كما أن من المقرر، على المستوى الفني، وضع اللمسات الأخيرة على مشروع القانون المتعلق بالفضاءات البحرية والشاطئية والترابية المحمية والتصديق عليها ثم المصادقة على المستوى السياسي على الاستراتيجية الخاصة بالفضاءات البحرية المحمية والمناطق ذات الأهمية البيولوجية وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بتسيير هذه الفضاءات والمناطق ذات الأهمية البيولوجية والسعي إلى فضاءات جديدة. ومن المقرر أيضا أن يُراجَع الأمر القانوني الخاص بالشاطئ وتضمينه بنودا التغييرات المناخية. وسيجري كذلك إعداد وثائق تتعلق بتصنيف الفضاءات المحمية في 4 مناطق قارية رطبة (العاكر، محموده، بحيرة مال، بوكاري) بالإضافة إلى إصدار مرسوم لتصنيف قلب الرشات وتعزيز مراقبة الشاطئ وسد الثغرات في الشاطئ وتثبيت الرمال ميكانيكيا وبيولوجيا.

VI. احتياجات تمويل خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك

يتأتى تمويل التدخلات المدرجة في خطة عمل الاستراتيجية من مختلف المصادر بما فيها ميزانية الدولة والتمويلات الأخرى خارج الميزانية. ويتضمن قانون المالية في نفس الوقت نفقات سنوية للتسيير والاستثمار. ويتم التكفل بالبرمجة متعددة السنوات ذات العلاقة بتمويل المشاريع والبرامج الإنمائية والتي نصت عليها اتفاقيات تمويل مختلف المانحين والشركاء الفنيين والماليين، على نفقة برنامج الاستثمار العمومي وهو برنامج ثلاثي السنوات وانزلاقي. ولا يغطي هذا الأخير بعض النفقات التي يعود الاختصاص في تنفيذها إلى بعض الشركاء وفقا لتدابير التعاون المتفق بشأنها.

ويبرز الجدول التالي توزيع الأرصدة المالية التي يتضمنها قانون المالية حسب ورش استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك بما في ذلك نفقات التسيير غير أن نفقات الاستثمار غير مشمولة بالكامل.

الجدول رقم 14: توزيع ميزانية الدولة حسب ورش استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك (*)

ورش استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك	2016	2017	2018
النهوض بنمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة	3 113 590 682	5 522 233 782	6 530 932 310
النهوض بالقطاع الخاص وتحسين أساليب تعاطي الأعمال	10 255 558 545	3 686 237 853	4 547 131 359
توطيد البنى الأساسية التي تدعم النمو	4 608 832 549	5 454 683 626	6 108 774 485
زيادة النفاذ وجودة التعليم والتكوين المهني	14 548 300 560	9 422 424 774	11 137 808 106
تحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية	2 720 004 473	3 768 998 339	4 247 074 259
مساعدة الفئات الأكثر هشاشة على التكيف	3 308 875 820	4 503 693 299	5 164 476 838
تشغيل الجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة	728 042 147	1 342 362 719	1 669 036 791
الحكامة السياسية واللحمة الاجتماعية والسلم والأمن	410 610 307	816 054 039	1 052 277 883
النهوض بمشاركة النساء كمواطنات ومكافحة أنواع التمييز القائمة على النوع	325 504 717	729 157 285	977 791 146
توطيد دولة القانون وحقوق الإنسان والعدل	901 162 744	1 384 526 791	1 642 505 212
الاستفادة من العائد الديمغرافي	1 107 615 578	1 529 922 223	1 730 414 459
تحولات الإدارة العمومية	1 742 971 806	2 810 154 264	3 246 378 730
الحكامة الاقتصادية والمالية الأفضل	1 296 287 943	2 057 061 067	2 398 895 629
التنمية المحلية واللامركزية	572 945 873	1 848 898 005	1 919 499 978
الحكامة البيئية الجيدة	658 468 255	1 267 529 435	1 615 660 193
المجموع	**46 298 772 000**	**46 143 937 500**	**53 988 657 378**

المصدر: قوانين المالية 2016 – 2017 – 2018 وبيانات مديرية تنسيق الاستراتيجية.

(*) تخصيصات القطاعات ذات الطابع الأفقي (الرئاسة، الوزارة الأولى، هيئات الرقابة) تم اقتطاعها من الورش بصفة متجانسة.

أما فيما يتعلق بالبرمجة متعددة السنوات على مستوى برنامج الاستثمار العمومي، فقد تم توزيع مبلغ قائمة المشاريع للفترة 2018 – 2020 حسب المرتكزات الاستراتيجية. ويترتب على ذلك أن الإصلاحات المتوقعة لتحسين مختلف أبعاد الحكامة لم تزود من الموارد بما فيه الكفاية خلال السنوات 2018 – 2020. ويجدر التنويه كذلك بأن العجز التمويلي الذي يجب البحث عنه يمثل 52,7% من الغلاف الإجمالي. ويتم تحمل 37% من برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 بموارد وطنية في حين أن 43% تتأتى من القروض و17% من الهبات و3% من أشباه الهبات.

الجدول رقم 15: توزيع برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 حسب المرتكز الاستراتيجي

المرتكزات الاستراتيجية	2018 – 2020 (مليون أوقية جديدة)	%
المرتكز رقم 1: النمو	101 146,78	69,89%
المرتكز رقم 2: رأس المال البشري	31 963,82	22,00%
المرتكز رقم 3: الحكامة	11 366,33	7,60%
المجموع	**144 476,93**	**100%**

المصدر: برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 / وزارة الاقتصاد والصناعة

الرسم البياني رقم 12: توزيع برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 حسب المرتكز الاستراتيجي

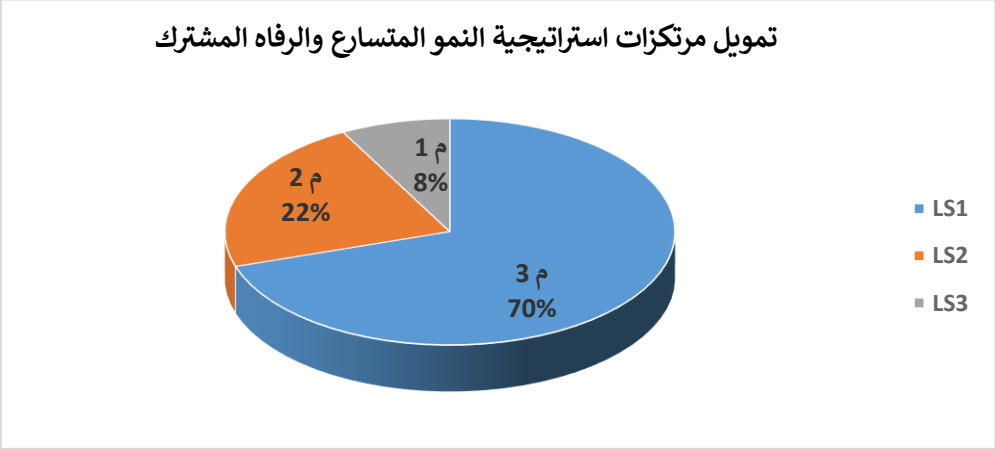

المصدر: برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 / وزارة الاقتصاد والصناعة

الجدول رقم 16: الحاجة إلى التمويلات للفترة 2018 – 2020

مرحلة التمويل	2018 – 2020 مليون أوقية جديدة	%
قيد البحث	76 078,30	52,7%
تم الحصول عليه	68 398,63	47,3%
المجموع	144 476,93	100%

المصدر: برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 / وزارة الاقتصاد والصناعة

الجدول رقم 17: توزيع التمويل الذي تم الحصول عليه في إطار برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020

التمويل الذي تم الحصول عليه

نوع التمويل	2018 – 2020 مليون أوقية جديدة	%
شبه هبة	1 932,48	3%
هبة	11 414,28	17%
ميزانية	25 609,15	37%
قروض	29 442,72	43%
المجموع	68 398,63	100%

المصدر: برنامج الاستثمار العمومي للفترة 2018 – 2020 / وزارة الاقتصاد والصناعة

VII. ملخص بأهم التوصيات

فيما يلي ملخص بالتوصيات الصادرة على مستوى التدخلات:

- تعزيز الجدول لصالح النهوض بالقطاع الخاص؛
- التعليم: تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم خطة العمل ثلاثي السنوات 2016 – 2018؛
- تنفيذ المقترحات التي توصي بمواجهة المصاعب ومكامن الضعف التي تم إبرازها أثناء مراجعة قطاع الصحة؛
- تنفيذ خطة العمل حول التشغيل ومتابعتها على أساس سنوي من أجل مواجهة النقص الكمي والنوعي في مجال التشغيل بشكل تدريجي ومعالجة نواقص إطار الحكامة الخاصة بالتشغيل لبلوغ الهدف المنشود بالنسبة لخلق 800.000 فرصة عمل ما بين 2018 – 2030 بمعدل 60.000 فرصة عمل سنويا؛
- إصلاح الحكامة في مجال الحماية الاجتماعية؛
- توسيع السجل الاجتماعي ليشمل كافة التراث الوطني وضمان الجودة والاستخدام من طرف المصالح العمومية وشركائها؛
- توسيع برنامج تكافل ليشمل 100.000 أسرة الأكثر فقرا؛
- ترسيم المرصد الوطني للعائد الديمغرافي؛
- في مجال التحولات في الإدارة، يجب العمل على تطوير الخدمات الالكترونية وتسريعها؛
- عقلنة وظيفة "التنسيق، التخطيط، المتابعة والتقييم" من خلال إصلاحات من الجيل الثاني بهدف توجيه وإعداد السياسات القطاعية والأفقية وإخضاعها لقواعد صارمة ومع استحداث مجلس أعلى للتخطيط يعهد إليه بضمان تناسق هذه السياسات وإعدادها حسب القواعد المرسومة؛
- دعم إدارات التخطيط وتزويدها بالمصادر البشرية والمالية والمادية الضرورية لأداء مهامها؛
- الإبقاء على وتيرة مسار الإصلاحات التي تضمنها القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية وتنسيق الأنشطة ذات العلاقة بالميزانية المبرمجة وتلك المرتبطة بتصميم ومتابعة وتقييم خطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك؛
- وضع لجنة لمتابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة؛
- تعزيز قدرات الأجهزة المكلفة بمكافحة الرشوة (وزارة العدل، وزارة الاقتصاد والصناعة، محكمة الحسابات، المفتشية العامة للدولة)؛
- تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والمادية للمكتب الوطني للإحصاء ومنظومة المتابعة والتقييم من أجل متابعة منتظمة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء؛
- اتخاذ التدابير الضرورية لسد العجز التمويلي لخطة عمل استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك.

VIII. الملحقات

مصفوفة مؤشرات متابعة الاستراتيجية

مؤشرات عامة									
			على المستوى الوطني						
التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
	نسبة نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي بأسعار السوق		2015	1,90%					5%
	متوسط فرص الدخل التي ستخلق سنويا		2015	15 761					27 404
	نسبة التضخم (المعدل السنوي)		2015	0,50%					5,10%
	العجز الجاري في الناتج الداخلي (%)		2015	18,80%					4,30%
	عجز الميزانية مقارنة بالناتج الداخلي (%)		2015	5,70%					5,70%
	مؤشر الفقر المدقع		2014	16,60%					6%
	انتشار الفقر مقارنة بإجمالي السكان (%)		2015	28,3					
	مؤشر عدم المساواة (جيني)		2015	0,41					

المرتكز الاستراتيجي: نمو قوي واحتوائي ومستدام				
الورشة الاستراتيجية المتعلقة بالنهوض بنمو أكثر تنوعا في القطاعات الواعدة				
			على المستوى الوطني	

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
النهوض بزراعة تتوفر فيها معايير الإنتاجية والقدرة على التنافس والاستدامة	انتشار الفقر في الوسط الريفي	4 سنوات	2014	44,40%					
	إنتاج الأرز (طن / هكتار)	سنوي	2015-2016	2015-2016	5	2017-2018	5,8		5,9
	إنتاج الحبوب التقليدية (طن / هكتار)	سنوي	2015-2016	0,494	2017-2018	0,489			0,893
	نسبة تغطية الحاجة إلى الحبوب بأنواعها (%)	سنوي	2014	336327 ..../ طن	2018	431185 ...../ طن			62,5%
	العمالة في قطاع الزراعة مقارنة بالمجموع العام (%)	5 سنوات	2012		2017	16,19 % (109819)	2018		
	إنتاج القمح (طن / هكتار)	سنوي	2015-2016	1,2 ط/ هـ	2017-2018	1,8 ط/ هـ			
	المساحات الزراعية المستثمرة (هكتار)	سنوي	2105-2016	280934	2016-2017		2018-2019	298476	
	استيراد المواد الزراعية، حبوب	سنوي	2015	25000					45000
تطوير شعب الثروة الحيوانية ذات القدرة على التنافس	العمالة في قطاع تنمية المواشي مقارنة بالمجموع العام (%)	5 سنوات	2014 مسح	14,6%	2017 ENESI		2018		

والتسيير المستدام لنمط تنمية المواشي على نطاق واسع			الظروف المعيشية	2016		2017		2018		
	إنتاج الحليب بالمصانع (طن)	سنوي	2016		2017		2018			
	إنتاج اللحوم الحمراء (طن)	سنوي	2016		2017		2018			
	إنتاج الجلود (مليون وحدة)	سنوي	2016		2017		2018			
حماية الثروة السمكية والبيئية البحرية ودمج قطاع الصيد في الاقتصاد الوطني والعالمي	العمالة في قطاع الصيد مقارنة بالمجموع العام (%)	5 سنوات	2016		2017		2018			
	مجموع الكميات المصطادة المرخص بها	سنوي	2016		2017		2018			
	العمالة في القطاع الاستخراجي مقارنة بالمجموع العام (%)	5 سنوات	2016		2017		2018			
تشجيع القطاع الصناعي	العمالة في قطاع الصناعة مقارنة بالمجموع العام (%)	5 سنوات	2016		2017		2018			
النهوض بالتجارة ودعم ظروف السير المتوازن والشفاف للأسواق	العمالة في قطاع التجارة مقارنة بالمجموع العام (%)	5 سنوات	2016		2017		2018			
إعادة تنشيط وتطوير النشاط السياحي	العمالة في قطاع السياحة مقارنة بالمجموع العام	5 سنوات	2016		2017		2018			
ترقية الصناعة التقليدية المبدعة التي تحافظ على التقاليد وتدر الدخل وفرص العمل اللائقة	العمالة في قطاع الصناعة التقليدية	5 سنوات	2016		2017		2018			
	عدد البنى الأساسية المتاحة والعاملة من أجل ترقية الصناعة التقليدية المبدعة التي		2016		2017		2018			

	تحافظ على التقاليد وتدر الدخل وفرص العمل اللائقة								
الورشة الاستراتيجية المتعلقة بالنهوض بالقطاع الخاص وتحسين أساليب تعاطي الأعمال									
التدخل	**المؤشرات**	**الفترة**	**سنة الأساس**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**الغاية 2020**
تسريع الإصلاحات المقام بها لتحسين مناخ وتعاطي الأعمال	أجل إنشاء الشركات (بالأيام)		2016		2017		2018		
	آجال تنفيذ جميع التدابير الإدارية المطلوبة للحصول على رخصة بناء		2016		2017		2019	104	
	المصاريف المرتبطة بتنفيذ التدابير المطلوبة للحصول على رخصة بناء						2019	500 أوقية جديدة	
	آجال الربط بشبكة الكهرباء						2019	67 يوم	
	تكاليف الربط بشبكة الكهرباء						2019	4267,4 أوقية جديدة	
	مؤشر تعاطي الأعمال Doing Business	سنوي	2015	168			2019	51,99	
تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص	حجم التمويل الخصوصي المضمون من طرف الدولة	سنوي							
	حصة الشراكة بين القطاعين مقارنة بإجمالي الاستثمار	سنوي					2018	500 مليون	

							دولار T/ ines	
النهوض بقطاع مالي قوي واحتوائي	نسبة الصيرفة لدى الأسر	4 سنوات	2015	10%	2018		20%	30%
	النفاذ إلى مصادر التمويل: القرض الداخلي الممنوح من طرف البنوك (% إلى الناتج الداخلي الخام)	سنوي	2015	42,8%	2018		46,3%	
	نسبة الوساطة المصرفية	سنوي	2015	0,25			30%	
	عدد هيئات التمويل الصغرى التي أنشأت خلال العام	سنوي						
تطور الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية المباشرة	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالناتج الداخلي الخام	سنوي	2015	10,4 %	2018		16,6%	
تشجيع إنشاء الشركات	عدد شركات القطاع الخاص غير المصنف التي حصلت على قرض أو خط ائتماني	4 سنوات			2017		1,13%	

الورشة الاستراتيجية المتعلقة بتوطيد البنى الأساسية التي تدعم النمو

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
تعزيز الاستثمارات في البنى الأساسية بقطاعات التجهيز والنقل	أطوال الطرق المعبدة (كلم)	سنوي	2015	4811					7500
	عدد السكان الريفيين الذين يسكنون على مسافة أقل من 2 كلم من طريق سالك على مدى العام كله	4 سنوات							

	أطوال الطرق التي تم ترميمها (كلم)	سنوي	2015	459						459
	عدد الموانئ التي بنيت	سنوي	2015	5						8
	عدد حوادث الطرق سنويا	سنوي								
	عدد الوفيات في حوادث الطرق سنويا	سنوي	2017	44,85 / 1مليون نسمة						
تطور قطاع المياه	كلفة التوصيل بالماء بالنسبة للشركات	سنوي								
	آجال التوصيل بالماء بالنسبة للشركات	سنوي						2018	21 يوم	
تشجيع الابتكار وتقنيات الإعلام والاتصال	عدد السكان المرتبطين بشبكة نقال حسب طبيعة التكنولوجيا	سنوي	2014	90,4%						
	الاشتراك في الانترنت فائقة السرعة لكل 100 نسمة وحسب سرعة الاشتراك	سنوي								
	عدد السكان الذين يستخدمون الانترنت	3 سنوات								

المرتكز الاستراتيجي: النهوض برأس المال البشري والنفاذ إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

الورشة الاستراتيجية المتعلقة بتحسين ظروف النفاذ إلى الخدمات الصحية

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020

تحسين حكامة قطاع الصحة	% الميزانية المخصصة لقطاع الصحة	سنوي	2016	5%	2017	7%	2018	6%	
	إجمالي نفقات الصحة مقارنة بالناتج الداخلي %	سنوي	2016	3%	2017	4%	2018	3%	5,2%
	الأمل في الحياة عند الولادة	10 سنوات	2013	60,3					65
	نسبة وفيات الأمهات	10 سنوات	إحصاء السكان 2013	582 لكل 100 000 ولادة حية					218,95
	نسبة وفيات الرضع	3 سنوات	2015	29 في 1000					16
	نسبة وفيات الأطفال	3 سنوات	2015	43 في 1000					40
	الغطاء الصحي (%)	سنوي	2016	79%	2017	83%	2018		90%
	انتشار موانع الحمل (%)	3 سنوات	2015	17,80%	2017	17,8%	2018		25%
	النسبة المئوية للأطفال ما بين 12 و23 شهرا التي تم حقنها بلقاحات وفقا لتوصيات البرنامج الوطني للتلقيح، قبل بلوغ السنة الأولى	3 سنوات	2015	23,6%	2017		2018		

الورشة الاستراتيجية المتعلقة بمساعدة الفئات الأكثر هشاشة على التكيف									
التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
الحماية الاجتماعية، المساواة، النوع، الطفولة والأسرة	عدد الأسر الفقيرة التي استفادت من برامج للمساعدة الاجتماعية	4 سنوات	2016	5154	2017		2018	22000	
	مؤشر نمو الأطفال (راجع المسح متعدد المعايير)	3 سنوات	2015	60,0%					
	انتشار تأخير النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة	3 سنوات	2015	27,9%			2018	23,3%	
	انتشار عدم التناسب بين الوزن والعمر	3 سنوات	2015	24,9%			2018	19,5%	
	عدد حالات العنف المصرح بها والقائمة على النوع	3 سنوات	2015	3815					
	انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة / بين البنات والنساء	3 سنوات	2015	66,6%	2016		2018		
	عدد البنات من فئة 15 – 19 سنة المتزوجات حاليا	3 سنوات	2015	27,8%					

التزود بماء الشرب والنفاذ إلى خدمات الصرف الصحي	عدد السكان المشتركين في مصدر من مصادر مياه الشرب	3 سنوات	2015	62%						
	نسبة أفراد الأسرة الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة وفردية	3 سنوات	2015	41%						
ضمان النفاذ إلى الكهرباء والتزود بالمحروقات	نسبة النفاذ إلى الكهرباء	3 سنوات	2014 مسح الظروف المعيشية	37,5%	2015 المسح متعدد المعايير	39,5%	2018 وزارة النفط والطاقة المعادن	42%	75%	
تطور قطاعات البناء والإسكان	عدد السكان البالغين الذين يتوفرون على الحقوق العقارية ووثائق أصلية تشير إلى أن هذه الحقوق مصانة									
	عدد الأسر التي تعيش في مساكن هشة (خيام، أكواخ، أعرشة، الخ)	4 سنوات	2014	35,9%						
الورشة الاستراتيجية المتعلقة بزيادة النفاذ وجودة التعليم والتكوين المهني										
التدخل	**المؤشرات**	**الفترة**	**سنة الأساس**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**الغاية 2020**	
التكفل للجميع بتعليم أساسي لمدة لا تقل عن 10 سنوات وبتعليم موسع وبجودة عالية قبل سن الدراسة	% التلاميذ من فئة 5 سنوات المسجلين في رياض للأطفال	سنوي	2015	9,3%						
	عدد البنات مقارنة بعدد الأولاد في المرحلة الابتدائية	سنوي	2015-2016	1,07	2016-2017	1,02	2017-2018	1,02		

	نسبة التمدرس الصافي في المرحلة الابتدائية	3 سنوات	2015-2016	75%	2016-2017	84,40%	2017-2018	86%	
	نسبة إكمال المرحلة الابتدائية	3 سنوات	2015-2016	80%	2016-2017	91%	2017-2018	90%	
	% التلاميذ الذين حصلوا على ما يقل عن 50% من نقاط امتحانات شهادة الدروس الابتدائية	سنوي	2015-2016	36,6%	2016-2017	37,4%	2017-2018	47,4%	
	عدد التلاميذ في الصف الواحد في المرحلة الابتدائية	سنوي	2015-2016	39	2016-2017	44	2017-2018	44	
	عدد المدرسين خريجي مدرسة تكوين المعلمين – المدرسة الابتدائية	سنوي	2015-2016	79%	2016-2017	85%	2017-2018	87%	
	مؤشر البنى الأساسية في المرحلة الابتدائية	سنوي							
	نسبة التمدرس الخام في السلك الأول من التعليم الثانوي	سنوي	2015-2016	42%	2016-2017	44%	2017-2018	46%	
	عدد البنات مقابل عدد الأولاد في السلك الأول من التعليم الثانوي	سنوي	2015-2016	0,90	2016-2017	0,94	2017-2018	0,97	
	نسبة الانتقال إلى السلك الأول من التعليم الثانوي		2015-2016	54%	2016-2017	62.7%	2017-2018	59.8%	

	نسبة الاستمرار في السلك الأول من التعليم الثانوي (معلومات قيد البحث عنها)								
	نسبة التلاميذ الذين حصلوا على ما لا يقل عن 50% من نقاط شهادة الدروس الإعدادية	سنوي	2015 - 2016	28%	2016 - 2017	29%	2017 - 2018	33.2%	
	عدد المدرسين خريجي المدرسة العليا للتعليم على مستوى السلك الأول من التعليم الثانوي	سنوي							
	مؤشر البنى التحتية – الإعدادية	سنوي							
	عدد تلاميذ القطاع الخاص		2015 - 2016	26%	2016 - 2017	24.41%	2017- 2018	24%	
تطوير النفاذ إلى السلك الثاني من التعليم الثانوي وجودته	مقارنة بين عدد البنات والأولاد في السلك 2 من التعليم الثانوي	سنوي	2015 - 2016	0.82	2016 - 2017	0.92	2017 - 2018	0.97	
	عدد المعلمين المؤهلين في السلك 2 من التعليم الثانوي (راجع مديرية المصادر البشرية)	سنوي							
	نسب النجاح في الباكلوريا (حسب الشعبة يحذف ليتطابق مع طريقة الاحتساب)	سنوي	2015 - 2016	12.19	2016 - 2017	14.7	2017 - 2018	23.64	

تحسين النفاذ والجودة ووجاهة التعليم العالي والبحث العلمي	عدد الطلاب في التعليم العالي لكل 100.000 نسمة	سنوي							
	عدد الطلاب في التعليم العالي لكل 100.000 نسمة	سنوي							
	ميزانية البحوث في الجامعات	سنوي							
تطوير التكوين الفني والمهني	عدد الطلاب في مدارس ومراكز التكوين الفني والمهني حسب الشعبة	سنوي							
	نسبة مشاركة الشباب والبالغين في برنامج للتعليم والتكوين الدراسي أو غير الدراسي خلال 12 شهرا السابقة حسب الجنس (غير متاح)	سنوي							
النهوض بالتعليم الأصلي ومكافحة الأمية	نسبة المتعلمين في صفوف الشباب	سنوي							

الورشة الاستراتيجية المتعلقة بتشغيل الجميع وترقية الشباب والثقافة والرياضة

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
النهوض بالتشغيل المنتج والعمل اللائق للجميع	نسبة العاطلين (15 إلى 64 سنة)	5 سنوات	2012	10,1%	2014	12,85	2017	11,8%	

	نسبة العاطلين (15 إلى 24 سنة)	5 سنوات	2012		2015		2017	20%	
	نسبة الشباب (15 إلى 24 سنة) غير المتعلمين وغير العاملين	5 سنوات							
	نسبة فرص العمل غير المصنفة في القطاع غير الزراعي	5 سنوات							
	نسبة العاملين	5 سنوات	2013 إحصاء السكان	44,1%			2017	41.2%	
	متوسط الأجر للساعة لكل من الرجال والنساء حسب المهنة، العمر، ونوع الإعاقة								
النهوض بالثقافة والشباب والرياضة	أعداد الشباب (15 إلى 35 سنة) الذين يمارسون الرياضة	سنوي							
	عدد البنى التحتية الثقافية والرياضية المتوفرة	سنوي							

المرتكز الاستراتيجي: الحكامة بجميع أبعادها

الورشة الاستراتيجية المتعلقة بتحولات الإدارة العمومية

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
التخطيط، التنسيق، متابعة وتقييم الاستراتيجية	عدد مؤشرات استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك التي تتوفر بشأنها معلومات	سنوي	2016-2020	54%			2019	64%	
	عدد مؤشرات التنمية المستدامة التي تم بلوغها على المستوى الوطني وموزعة بصفة شاملة حسب الغاية وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	سنوي	2016-2020	27%			2019	37%	
	مرحلة إعداد الاستراتيجيات الجهوية للنمو المتسارع والرفاه المشترك	سنوي	2016-2020	40%			2019	60%	100%
	نسبة رواد الإدارة الذين عبروا عن رضاهم بشأن المعاملات	سنوي							
	نسبة اكتمال تنفيذ القانون النظامي حول قوانين المالية	سنوي							
تحسين تسيير عمال الدولة	نسبة عمال الدولة الذين يوجدون في وضعية هشة	سنوي							
تطور الإدارة والخدمات الالكترونية	عدد زوار مواقع الانترنت التابعة للدولة	سنوي							
	عدد مصالح الأمن المعلوماتي ومراكز مكافحة الجريمة السبرانية	سنوي							
	أبعاد الانترانيت الحكومي بالكلم	سنوي							

	عدد المواقع المشمولة بالانترانيت	سنوي						
الورشة الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية المحلية واللامركزية								
التدخل	**المؤشرات**	**الفترة**	**سنة الأساس**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**الغاية 2020**
تعزيز سياسة اللامركزية	حصة ميزانية الدولة الموجهة نحو المجموعات الإقليمية	سنوي							
	اعتماد حلقة جديدة من حلقات اللامركزية تتمثل في الجهة	سنوي							
	عدد المهارات المنقولة						2018	9/16	
	عدد المشاريع التي أحيل الإشراف عليها إلى المجموعات المحلية								
تحديث سياسة الاستصلاح الترابي	عدد مراكز الاستقطاب الجهوية للتنمية المتاحة	سنوي							
الورشة الاستراتيجية المتعلقة بالحكامة البيئية الجيدة								
التدخل	**المؤشرات**	**الفترة**	**سنة الأساس**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**الغاية 2020**
اعتماد سياسة متكاملة لاستغلال الأنظمة البيئية	نسبة مخزون الأسماك التي تعتبر قابلة للاستغلال حسب المعايير البيولوجية	سنوي							
	عدد الفضاءات البحرية المحمية	سنوي							

المحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها	عدد الأسر التي تستخدم نوعا من الوقود غير الخشب والفحم لأغراض إعداد الطعام	3 سنوات	2015	40%					
	حصة الطاقات غير المتجددة مقارنة بالوقود المستخدم في شبكة صوملك	سنوي	2015	32%				2018	42%
	المساحات التي تم بذرها جوا	سنوي							
حماية المدن الشاطئية من مخاطر ارتفاع مياه البحر والفيضانات	نسبة الميزانية المخصصة لحماية سكان الشواطئ والنهر ضد الانجراف والفيضانات	سنوي							

الورشة المتعلقة بتوطيد دولة القانون وحقوق الإنسان والعدل

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
مراقبة المواطن للعمل الحكومي	عدد المنظمات غير الحكومية الأعضاء في هيئات لمتابعة السياسات الوطنية	سنوي							
	عدد الإذاعات ومحطات التلفزيون الخاصة المرخص بها	سنوي							
تعزيز القضاء	عدد نزلاء السجون الذين ينتظرون صدور أحكام	سنوي							
تطور حقوق الإنسان	نسبة إنجاز التوصيات الصادرة عن دورات الاستعراض الدوري الشامل	سنوي							
تحسين الحكامة السياسية	عدد الانتخابات المنظمة في آجالها	سنوي					2018	100%	

تعزيز وسائل قوات الدفاع والأمن	حصة الإنفاق المخصص لقوات الدفاع والأمن من ميزانية الدولة	سنوي	2016		2017		2018	12.4%	
حماية الشباب من الغلو والتطرف العنيف	نسب الشباب الذين صرحوا بأنهم على اطلاع بمخاطر التطرف العنيف	3 سنوات	2016		2017		2018	12.4%	
التكفل للجميع بهوية قانونية بفضل تسجيل الولادات	عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين سجلوا من طرف سلطة الحالة المدنية	سنوي							
تسيير الهجرات	عدد المهاجرين الذين أبعدوا كل سنة إلى الحدود	سنوي							
الورشة المتعلقة بالنهوض بمشاركة النساء كمواطنات ومكافحة أنواع التمييز القائمة على النوع									
التدخل	**المؤشرات**	**الفترة**	**سنة الأساس**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**السنة**	**القيمة**	**الغاية 2020**
مكافحة التمييز القائم على النوع	نسب انتشار أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي على مدى 12 شهرا	سنوي	2011	68%			2019		
تشجيع مشاركة النساء كمواطنات	نسب المقاعد التي تحتلها نساء في الجمعية الوطنية	سنوي	2017	21.08%	2018	19.74%			
	نسب المقاعد التي تحتلها نساء في البرلمان والإدارات المحلية	سنوي		2013	33%	2018		31.06%** et 35%*	
	نسب النساء اللواتي تشغلن مناصب قيادية	سنوي					2018	10.7%	
الورشة المتعلقة بالحكامة الاقتصادية والمالية الأفضل									

التدخل	المؤشرات	الفترة	سنة الأساس	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	الغاية 2020
مكافحة الرشوة وتعزيز الشفافية	عدد الأشخاص الذين تعاملوا مرة واحدة على الأقل مع وكيل عمومي ودفعوا له بخشيشا أو طلبه منهم خلال 12 شهرا السابقة	..							
تسيير المال العام	نسبة الإنفاق العمومي التجميعي الذي أنجز وفقا لبنود الميزانية	سنوي					2018	96%	
	تركيبة الميزانية العمومية التي أنجزت حسب الميزانية التقديرية (التغير)	سنوي	2016		2017		2018	96%	
	الرصيد الإجمالي لجداول عمليات ميزانية الدولة	سنوي					2018	-0,43 مليون أوقية جديدة	
محيط الأعمال	مؤشر تعاطي الأعمال Doing Business	سنوي							
	المرصد الوطني للعائد الديمغرافي باشر عمله	سنوي							
تسريع السياسات المؤيدة للعائد الديمغرافي	نسبة الإعالة الديمغرافية	3 سنوات	2014	45,2%					
تسريع السياسات المؤيدة للعائد الديمغرافي	نسبة الإعالة الاقتصادية	5 سنوات							
	المؤشر التركيبي للعائد الديمغرافي	سنوي							